AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

عدد خاص

جورج حبش

نـهج المقاومة الشاملة

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 10 (1484) - كانون ثفني/يناير 2020

لقد غادرت الوطن للدراسة في بيروت لأجل الارتقاء وكلي أمل وإصرار على العودة إليه حاملا معي آمالي وأحلامي وعزمي لأكمل مشواري بين أحضان وطني...

وفي لحظة تاريخية فارقة لايمكن أن تمحى من ذاكرتي افتقدت هذا الوطن..

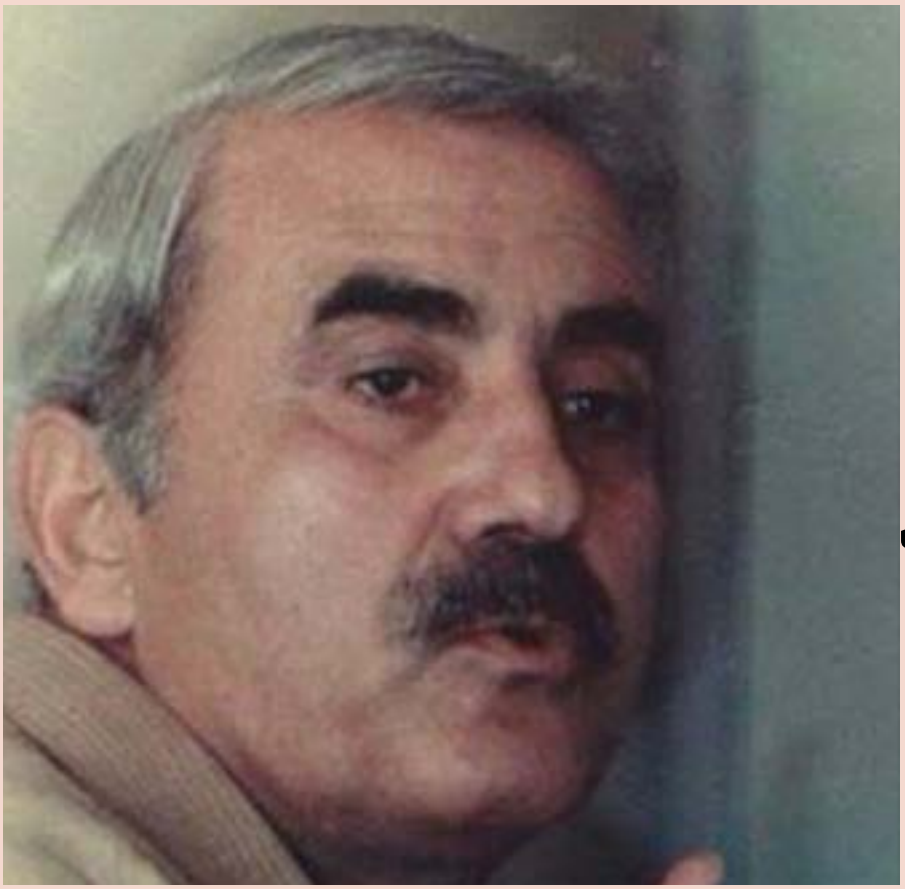

جورج حبش

افتقدت كياني...
وغار الجرح عميقا
في كل جسدي..

إنها اللحظة
الأصعب من حياتي
التي حولتني من
إنسان عاشق
لوطن وحياة..
إلى سياسي يبحث
عن وطن وحياة
أفضل.. ذلك هو السر الذي دفعني إلى أن أوظف كل سنوات عمري
لأجل استعادة هذا الوطن...
وأستعيد معه كل أحلامي وآمالي....

الهدف AL-HADAF

الافتتاحية

نهج واحد للمواجهة.

كل الحقيقة للجماهير

مضى ما يقرب من عامين على إعلان الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب عن صفقتها التي اشتهرت إعلاميا باسم «صفقة القرن»، وسعت منذ ذلك الإعلان إلى تثبيت حقائق ووقائع سياسية على الأرض، طالت ضم القدس و أراضي الضفة و السعي لإغلاق (الأنروا) والتحريض ضد شعبنا وفصائله المقاومة ووضعها على لائحة الإرهاب، في سياق شراكتها الكاملة مع الاحتلال الإسرائيلي في العدوان المستمر على شعبنا وأرضنا وحقوقنا ومستقبل أجيالنا.

لم يعد يخفى على أحد أن المشروع الأمريكي الصهيوني هذا، لا يعدو عن كونه مشروعاً تصفوياً للقضية الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك القيادة الفلسطينية المتنفذة في منظمة التحرير التي شقت منذ بداية التسعينيات نهج التفاوض مع العدو الصهيوني بالرعاية الأمريكية، وأصرت على هذا النهج رغم كل المواقف الرافضة له، وكل الأصوات المحذرة منه ومن نتائجه وتداعياته، وهذا ما أثبتته بالفعل الوقائع التي تلت اتفاق أوسلو، حيث شق هذا الاتفاق الصف الوطني الفلسطيني الذي توحد خلف انتفاضة شعبنا في الوطن المحتل، وأحدث انقسامًا أفقيًا وعموديا في الساحة الفلسطينية، امتد واتسع وصولاً للانقسام في السلطة وعليها، كما ملّك العدو اعترافًا بأحقية وجوده على أرضنا، ومنحه صكا لأن يكسب الزمن والأرض معًا.. وهذا ما كان.

في المحصلة السياسية، لا يمكن لأي متبصر أو قارئ نزيه إلا أن يدرك ويقر بأنه لولا نهج التسوية ومفاوضاته ومساره الكارثي، لما كنا أمام استحقاقات هذه الصفقة الأمريكية، وهو الأمر الذي يكشف حقيقة الدور الذي لعبته الإدارة الأمريكية منذ بداية احتكارها مرجعية المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، بوصفها وسيلة خداع استراتيجي لتصفية القضية الفلسطينية وفتح الطريق واسعًا أمام التطبيع العربي مع العدو الصهيوني، وغطاءً صريحًا لمضاعفة أعداد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية والقدس المحتلة والمضي قدمًا في تهويدها، وأسلوبًا لخدمة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، وصولاً إلى الاعتراف بدولة الاحتلال «دولة للشعب اليهودي»، حيث ذهبت أدراج الرياح أكذوبة حل الدولتين، ومعها خرافات سنغافورة الفلسطينية، ومعجزاتها الاقتصادية الموعودة، واستوطن الانقسام بديلًا للوحدة، وتعمق المأزق الفلسطيني إلى أبعد حدوده.

أمام هذا الواقع يتبدى سؤال: ما السبيل الأنجع لمواجهة مخطط التصفية في ظل المأزق الفلسطيني الحالي؟

أولًا وقبل كل شيء يجب أن نغادر وهم إمكانية تحقيق أهدافنا الوطنية من بوابة نهج التسوية ومفاوضاته ومساره الأوسلوي الذي فتح الطريق أمام مشروع التصفية. وثانيًا أن نكف عن سياسة التدمير الذاتي التي نمارسها بحق شعبنا وقضيتنا، من خلال استمرار الانقسام وإعطاء الظهر للدعوات والاتفاقات التي ترمي إلى استعادة الوحدة وتحقيق الشراكة الوطنية. وثالثًا أن نغادر الأزمة الوطنية العامة من خلال الاتفاق على رؤية وطنية جامعة سياسيًا وتنظيميًا وكفاحيًا، نبنى عليها استراتيجيتنا لمواجهة استحقاقات المرحلة.

أخيرًا، ليس أمامنا إلا نهجًا واحدًا للمواجهة، إنه نهج الوحدة والمقاومة، وعلينا كفلسطينيين ألا نماطل في إنجاز خياراتنا في الوقت والمكان المناسبين، ولا ندع مجالًا للذرائع والأعذار لتأجيلها نظرًا لحجم الخسائر التي تعرضنا لها والمخاطر التي تنتصب أمامنا. فخيار مواجهة المشروع الصهيو-أمريكي يفرض علينا ديناميكية وسرعة تحديد خياراتنا وإنجازها بما يمكن حركتنا الوطنية من الإمساك بزمام المبادرة عوضًا عن انتظارها كما هو حاصل الآن.. وهنا يجب أن تبقى وصية الحكيم جورج حبش حاضرة: تمسكوا بالمقاومة واستعيدوا الوحدة.

في هذا العدد

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف
غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

الملف..

عابد الزريعي: مرتكزات التحليل السياسي عند الحكيم جورج حبش..... 6

علي بوطوالة: لذكرى الحكيم 8

موفق محادين: راهنية جورج حبش المنسي 10

طلال عوكل: إلى متى..... 11

أحمد بهاء الدين شعبان: الفكرة القومية عند جورج حبش..... 12

وسام الرفيدي: الحكيم ورؤيته للجماهير العربية..... 15

وليد عبد الرحيم: نفحات من شخصية جورج حبش..... 16

شؤون فلسطينية..

انتصار الدنان: فلسطينيو لبنان-تقرير..... 17

محمد كناعنة: المجتمع الفلسطيني في الداخل..... 18

غسان أبو حطب: أي عقد اجتماعي نريد؟..... 20

شؤون عربية..

عبد الحسين شعبان: حوار الهدف..... 22

النفطي حولة: بداية نهاية حكم النهضة في تونس..... 32

سمير دياب: بوصلة الانتفاضة..... 34

محمد التومي: حول المأزق التاريخي العربي..... 36

هاني حبيب: اعرف عدوك..... 39

سياسية عربية
على الطريق الصحيح
AL-HADAF
الهدف
الهدف الرقمي - فلسطين العدد10(1484) كانون ثاني/ يناير 2020

المقالات المنشورة لاتتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

محمد صوان: حوار نظري حول الانتفاضات الشعبية..... 40

شؤون العدو...

شاكر شبات: عن الانتخابات الإسرائيلية ثالث مرة..... 42

محمد أبو شريفة: نتنياهو وزوجته وفساد الحكم..... 44

شؤون دولية...

أحمد مصطفى جابر: استنساخ الصهيونية هنديا..... 46

حسين البدري: مرة كمأساة ومرة كملهاة.....50

أبو علي حسن: مآلات الصراع في المنطقة..... 52

حاتم استانبولي: تداعيات اغتيال سليماني..... 55

إسحاق أبو الوليد: أمريكا اللاتينية.....58

الهدف الثقافي...

مروان عبد العال: عن الهاسبراة والثقافة المعاقة..... 62

وسام الفقعاوي: عن العلمانية(الجزء 11)..... 65

محمد جبر الريفي: اتجاهات النقد في الموروث الثقافي.....68

انتصار الدنان: دمع بقدر التعب..... 69

هشام غصيب:الماركسية والتحرر الوطني..... 70

كلـــــــــمة

تخطو الهدف في إصدارها الجديد والمتجدد إلى عام جديد مليء بالتحديات، وبغض النظر عن التحديات المهنية، فإننا نأمل أن نكون قد أوفينا بمتطلبات تقديم تغطية تحليلية شاملة للتحدي الوطني، خصوصا في ضوء التطورات الدرامية التي تواجهها القضية الفلسطينية ونحن على أبواب إعلان «صفقة القرن» الأمريكية التي ربما تصدر بعد أيام قليلة من إصدار هذا العدد، بما تمثله من استمرار للعدوان على شعبنا الذي يواجه مؤامرات متنوعة ربما أشد وأخطر من هذه الصفقة الاستعمارية المشبوهة.

ويصدر هذا العدد في ذكرى رحيل القائد المؤسس الحكيم جورج حبش، لذلك فإننا نقدم هذا الإصدار تكريما للقائد الكبير، محاولين فيه رصد الهموم الكبرى التي كرس حياته لها، في مقالات تلامس شخصية الحكيم بأبعادها المتعددة لتشكل إضافة على التغطية المستمرة لهذا القائد، وأيضا مقالات تناقش القضايا التي كانت في صلب تفكير الحكيم واهتمامه وطنيا وقوميا وأمميا.

أيضا نود أن نوجه تحية إكبار واحترام لرفاقنا الأسرى عموما وأسرى / أسيرات الجبهة الشعبية خصوصا الذين يتعرضون لهجمة صهيونية شرسة، ذاقوا خلالها أنواع التعذيب ومحاولات كسر إرادتهم وإرادتهن، ولكم كما كل مرة، يثبت رفاق إبراهيم الراعي ومصطفى العكاوي، استعصاءهم على الموت المعنوي والانهزام أمام الجلاد معلين شارة نصر بحجم الوطن الذي يقف احتراما لصمودهم الباسل.

مرتكزات التحليل والفكر السياسي للحكيم جورج حبش

عابد الزريعي/ مدير مركز دراسات فلسطين للتنمية والانتماء–تونس

تأتي الذكرى الثانية عشر لرحيل الحكيم جورج حبش في ظل حالة من التآكل الذاتي، وتسارع عملية إعادة إنتاج التبعية للمعسكر الإمبريالي، وبروز ملامح الاستسلام التاريخي للعدو الصهيوني، في ظل واقع فلسطيني منقسم ومرتبك، بينما يمر العالم بلحظة تغيرات دولية كبرى ومصيرية تستدعي حضورًا وتوثبًا يكادا يغيبان.

وفي ظل حالة من التخبط الفكري الى الحد الذي صرنا نرى يسارًا بلا اشتراكية ولا معاداة للإمبريالية، بل إن بعضه لم يتردد عن التحالف مع القوى الليبرالية، وتبنى مقولات صندوق النقد الدولي، وفي ظل هذا الوضع يصبح البحث في ثنايا وتجربة قامة نضالية بحجم د. جورج حبش مسألة لا مناص منها، لا سيما وأنه تأهل للدور الذي رسمه له التاريخ في ظل ظروف موضوعية وذاتية صعبة ومعقدة، وتشكلت تجربته عبر مسار طويل متطور وعاصف بالأحداث والتحولات الكبرى، فكان شاهدًا على التاريخ الدولي والعربي والفلسطيني، وفاعلًا فيه، الأمر الذي يسمح بالاستخلاص والاستفادة في الظرف الذي نعيش، لقد تبدى فعل الحكيم في التاريخ في ثلاثة مستويات فكرية وتنظيمية وعملية ميدانية. سنحاول في هذه المقالة تناول المستوى الأول، واستخلاص بعض من قضاياه المتعددة الجوانب، والتي لا يكفي مقال واحد لتناولها، وسيتم التركيز على ثلاثة قضايا هي: 1ـ الاهتمام والشغف الفكري. 2 ـ مرتكزات التحليل السياسي.3ـ وعي التناقضات وإدارة الصراع.

أولًا: الاهتمام والشغف الفكري

شكلت المسألة الفكرية مرتكزًا أساسيًا في تجربة الحكيم، الأمر الذي تجلى في بحثه الدؤوب عن آليات لفهم وتفسير الواقع الذي يتحرك من حوله، لذلك كانت الفلسفة هي المادة الاختيارية بالنسبة له خلال سنوات دراسته. ولم يتوقف لحظة عن تقديم الأطروحات النظرية والفكرية للإجابة على أسئلة الواقع السياسي والاجتماعي، وعاش حراكًا معرفيًا وسياسيًا بصورة جدلية صاعدة، خاصة في لحظات التحول المفصلية، التي تستدعي جرأة وإقدامًا فكريًا. وبهذه الروح صاغ وثيقة «الثورة العربية أمام معركة المصير»، وهي الوثيقة الصادرة عن الاجتماع الموسع لحركة القوميين العرب بعد هزيمة حزيران 1967. وقدم أطروحة عجز قيادة الثورة العربية، بتكوينها الطبقي والأيديولوجي والسياسي البرجوازي الصغير، واستنتج في ضوء تحليله الطبقي للنكسة، إنه «إذا كانت البرجوازية الصغيرة، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم، فإنها لم تعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية، في هذه المرحلة الجديدة من نضالها». وهي الأطروحة التي شكلت نقلة تاريخية نوعية ومست كافة المستويات النظرية والتنظيمية ومستوى الممارسة العملية، لحركة التحرر العربية. ومن الجلي أن الثقافة والفكر قد احتلا كأداة فعل دورًا رئيسًا في تجربته النضالية، التي بدأها في جمعية

العودة إلى الفهرس

العروة الوثقى إبان دراسته في الجامعة الأمريكية ببيروت عام 1949، كانت عبارة عن منتدى يهتم باللغة والآداب، لكنه ومجموعة من رفاقه الشباب استطاعوا تحويلها إلى منتدى للنشاط السياسي والفكري. ومثلما بدأ، نجده يخوض تجربته الأخيرة في ميدان الفكر والثقافة من خلال مركز الغد للدراسات، باحثًا عن إجابة على سؤال الهزيمة.

إن عودة الحكيم إلى ذات الأداة بعد التجارب الطويلة التي خاضها تكشف جانبًا مهمًا في شخصيته التي تتبدى في شغفه بالتعلم الدائم، ليس فقط عن طريق القراءة وإنما عن طريق الإصغاء والاستماع، والاستشارة أيضًا، وقناعته العميقة بأن غياب البعد الفكري عن العمل النضالي يقود إلى حالة من التخبط والارتباك الذي لا مخرج له.

ثانيًا: مرتكزات التحليل السياسي:

وهي الأسس التي تشكل ثابتًا محددًا وضابطًا لتحليله السياسي وتتلخص في خمسة هي:

1 ـ المنطلقات الأساسية: وتتلخص في الوعي العميق بالانتماء إلى أمة ممزقة، ووطن محتل، وإنسانية مظلومة وعالم غير عادل.

2 ـ الموجهات الفكرية: وهي الفكر القومي بصيغته التقليدية، ليتطور لاحقًا ويأخذ بعدًا اجتماعيًا تقدميًا، والاشتراكية العلمية كمرشد وأداة تحليل دون التخلي عن الوعي القومي كمحدد، والتاريخ كأداة قياس.

3 ـ ضوابط العلاقة: وتمثلت في ضبط العلاقة بين التكتيك والاستراتيجية، وبين السياسة والأيديولوجيا. على أساس عدم انتهاك التكتيك للاستراتيجية، ولا انتهاك السياسة الأيديولوجية. وفي هذا المستوى نجد تفسيرًا لانضباطية وصلابة موقفه السياسي، وبعده عن الميوعة والمتاجرة.

4 ـ مجالات الممارسة: والمقصود به الفضاء الجغرافي السياسي، الذي يحتضن رؤيته السياسية والفكرية. وقد تجلى هذا الفضاء في «الدائرة الوطنية والقومية والدولية». إن دقة الرؤية بين الدوائر الثلاثة، شكلت حاميًا من الانغلاق على الذات أو الانسلاخ عنها.

5 ـ الغايات المقصودة: وهي الأهداف التي سعى الحكيم إليها، ووضعها نصب عينيه وناضل من أجل تحقيقها، في توحيد أمته، وتحرير فلسطين كجزء من هذه الأمة، والوقوف الى جانب حركة التحرر في العالم، من موقع الإدراك بانتمائه لهم، والوقوف بحزم في وجه الإمبريالية والانحياز للقوى التي تناهضها.

ثالثًا: وعي التناقض وإدارة الصراع:

وهي المسألة الرابطة بين المنطلقات والغايات، وتتبدى في جوهرية الصراع العربي الصهيوني، والتناقض التام مع المشروع الصهيوني كمشروع استيطاني عنصري يستهدف الهيمنة السياسية والاقتصادية على فلسطين والأمة العربية. لقد تحدد وعي جورج حبش للتناقض مع المشروع الصهيوني الامبريالي، بوصفه تناقضًا رئيسيًا وأوليًا من حيث الترتيب، وتناقضًا تناحريًا من حيث المضمون، بما يعنيه ذلك من كونه تناقض غير قابل للحل إلا باندحار أحد طرفيه. وارتباطًا بهذا الوعي تشكلت رؤيته لمعسكر العدو وتحالفاته والقوى

الصهيوني ارتباطا بالغايات المقصودة ضمن مرتكزات التحليل من ناحية خامسة.

إن الأهمية الاستراتيجية والمصيرية لإصرار جورج حبش على الجمع الواعي بين ترتيب التناقض ومضمونه، تتبدى من خلال مترتبات النظر للموضوع من الناحية الثانية، أي الفصل بين ترتيب التناقض ومضمونه. بمعنى الاقتصار على كونه تناقضًا رئيسيًا فقط. فقد أفرزت هذه النظرة مترتبات كارثية اثبتتها التجربة العملية خلال العقود والسنوات المنصرمة. فأغلب الذين تعاملوا مع التناقض ترتيبيًا فقط، انتهى بهم الأمر إلى التمييع والاستسلام، بل والوقوع في شرك العدو؛ فالسادات الذي كان يتحدث عن التناقض الرئيسي في كتابه «يا ولدي هذا عمك.. جمال»، وعبر كتاباته في صحيفة الجمهورية قبل أن يصبح رئيسًا، انتهى به الأمر إلى تحويل التناقض إلى مجرد حاجز نفسي، وخلاف بسبب التعنت الاسرائيلي. وهناك من تشدق بالصراع مع العدو دون تحديد مضمون هذا الصراع وغاياته، وانتهى من على ذات المنبر الى إلغائه بحجة «وإن جنحوا للسلم». وهناك من راهن على التناقض عن طريق الحوار والمفاوضات، فلأن الحياة حسب مفهومه مفاوضات. وارتباطًا بمفرزات هذا الوعي الذي تسلل الى بنية الثورة الفلسطينية باكرًا، تم الوقوع في شرك اتفاق أوسلو، وتم تمييع صورة معسكر الثورة ومعسكر العدو، وتم التخلي عن الأداة؛ الكفاح المسلح وعن حق العودة كغاية وأدير الظهر للقوة الرئيسة للثورة. وفي النهاية تم التسليم ببقاء العدو الصهيوني، لينتهي الأمر بيد القوى الإمبريالية وأدواتها التي باتت تبشر بتحويل التناقض الرئيسي إلى ثانوي وخلق تناقضات رئيسية بديلة، والمفارقة أن هذه التناقضات البديلة يراد لها أن تكون تناحرية.

إن عودة الحكيم إلى ذات الأداة بعد التجارب الطويلة التي خاضها تكشف جانبًا مهمًا في شخصيته التي تتبدى في شغفه بالتعلم الدائم، ليس فقط عن طريق القراءة وإنما عن طريق الإصغاء والاستماع، والاستشارة أيضًا، وقناعته العميقة بأن غياب البعد الفكري عن العمل النضالي يقود إلى حالة من التخبط والارتباك الذي لا مخرج له.

الاقتصادية والسياسية التي تقف خلفه من ناحية، ومعسكر أصدقاء الثورة ومعسكر أعدائها بطريقة لا تحتمل اللبس من ناحية ثاني، والقوى الطبقية القادرة وصاحبة المصلحة في حل هذا التناقض لصالحها من ناحية ثالثة، والوسيلة الكفاحية القادرة على حل هذا التناقض وهي الكفاح المسلح من ناحية رابعة، وصيغة الحل لهذا التناقض والتي يضمن من خلالها اندحار المشروع

في الذكرى ١٢ لرحيل الحكيم

د. علي بو طوالة– الكاتب االعام لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي/ المغرب
الناطق الرسمي للجبهة العربية التقدمية

في المغرب العربي لا يطلق لقب الحكيم على الطبيب مثل ما هو مألوف في المشرق العربي، بل على الإنسان المتصف بالحكمة، أي برجاحة العقل والتبصر وبعد النظر والقدرة على إيجاد الحلول للمشاكل الصعبة والعويصة والمحافظة على رباطة الجأش في الأوقات الصعبة. وهذه الصفات تنطبق على ضمير الثورة الفلسطينية الفقيد الكبير الدكتور جورج حبش.

ولا أبالغ إذ قلت أن في حالته بالذات ينطبق الاسم على المسمى. لقد قضى أكثر من ستة عقود من حياته في النضال الثوري والكفاح المستميت في سبيل تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية. وحين يطلع أي إنسان على سيرته الذاتية ومساره الكفاحي لا يمكن، إلا أن يصنفه ضمن القادة الثوريين العظام لشعوب ما كان يعرف ببلدان العالم الثالث، أمثال كاسترو وغيفارا وعبد الناصر وأحمد بن بلة والمهدي بن بركة ونيلسون مانديلا... للتدليل على ما نقول يكفي التذكير بدوره ومواقفه التاريخية. ففي بداية تخرجه من الجامعة الأمريكية كطبيب، واشتغاله معيدًا في الجامعة «تم التخطيط لتظاهرة، فأحيطت الجامعة بالاجراءات الأمنية وأغلقت أبوابها لمنع التظاهرة لم يتردد جورج حبش مع رفيقه وديع حداد في تحريض الطلاب على خلع باب الجامعة» مضحيًا بمنصبه كأستاذ طب أمامه مستقبل زاهر! وبعد ذهابه إلى الأردن لفتح عيادة طبية لم ينشغل بمستقبله المهني كما يفعل الأطباء العاديون، بل جعل من العيادة الطبية رفقة رفيقه البطل وديع حداد «مقرًا» لقيادة وتوجيه تنظيمات حركة القوميين العرب التي بدأت تتشكل في لبنان وسوريا والعراق ودول الخليج. أكثر من ذلك تقديم العلاج المجاني والأدوية لجماهير المخيم والاشتغال أيضا بمحاربة الأمية، وإصدار مجلة للتوعية والاستقطاب والتأطير الفكري. ولم تقتصر أنشطته على ما سبق بل ساهم في تنظيم وقيادة التظاهرات، وحسب ما ذكره في حواراته عن تلك الفترة كانت أول تظاهرة ساهم في قيادتها للتضامن مع الشعب المغربي إثر القمع الشرس الذي مارسه الاستعمار الفرنسي لإيقاف احتجاجات المغاربة في نهاية 1953 بعد نفي الملك الوطني محمد الخامس. في نفس السنة أسس جريدة الراية في الأردن التي استمرت في الصدور حتى سنة 1954 وبسبب مقال كتبه عن الجيش الأردني تعرض للاعتقال لأول مرة. وبعد خمس سنوات من العمل الدؤوب وفي سياق المد القومي الذي ميز المنطقة العربية بفضل الثورة الناصرية أشرف الحكيم على التأسيس الرسمي لحركة القوميين سنة 1956 التي وضع أسسها مع رفاقه منذ 1951. ومن المفارقات السياسية التي أوردتها الأبحاث والدراسات المتعلقة بتلك الفترة أن الحكيم تعرض للملاحقة والمطاردة سواء من الرجعية المعادية للوحدة التي أجهزت على وحدة مصر وسوريا، أو من القوميين البعثيين بسبب صراعهم مع الناصريين. وحسب المعلومات المتوفرة فقد كانت مرحلة 1961-- 1964- من أصعب وأقسى المراحل في مساره الكفاحي بسبب اضطراره للعمل السري لتفادي الاعتقال والمحافظة على التنظيم الفتي والتنقل سرا من دمشق إلى بيروت. في بداية سنة 1964 سيلتقي أول مرة مع الزعيم جمال عبد الناصر ويتفق معه على ضرورة الكفاح المسلح لتحرير جنوب اليمن وفلسطين بعد انتصار الثورة الجزائرية على الاستعمار الفرنسي،

بدعم قوي من الثورة الناصرية. ومن طبيعة الحال لم تكن الأنظمة الرجعية في المنطقة ولا الدول الاستعمارية الحامية لها مرتاحة للانتصارات المتوالية لفصائل حركة التحرر الوطني العربية. ومنذ ذلك الحين بدأ نسج المخططات التآمرية لإيقاف المد القومي التحرري الوحدوي، هكذا سيتم استدراج الثورة الناصرية للوقوع في فخ أعدته أطراف التحالف الصهيوني الإمبريالي الرجعي بإحكام، وكانت نكسة 1967 بمثابة زلزال قوي وصدمة كبيرة أثرت على جميع القوى الوطنية والتقدمية العربية وزعزعت ثقتها في نفسها وفي القيادة الناصرية.

في أجواء تلك الهزيمة وتداعياتها سينتقل الاهتمام إلى القضايا القطرية على حساب المشروع القومي التحرري الوحدوي، وأصبح التركيز لدى القوى الوطنية الفلسطينية على الكفاح الوطني الفلسطيني. ولم تقتصر تداعيات الهزيمة على ذلك فحسب، بل حصل تحول فكري وإيديولوجي لدى الشباب العربي بسبب تأثيرات الثورة الثقافية في الصين وانتصارات الثورة الفيتنامية على الإمبريالية الأمريكية والثورة الكوبية في امريكا اللاتينية.

تأثرت مكونات حركة القوميين العرب إذن بالفكر الماركسي، وتبنت في نفس الفترة الماركسية اللينينية كنظرية والحزب الثوري كأداة تنظيمية والحرب الشعبية كاستراتيجية للكفاح المسلح. وتأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بنفس الأسس والمنطلقات في ١١ كانون الأول 1967 بقيادة الدكتور جورج حبش الذي تحول الى رمز من رموز الثورة الفلسطينية، والتقى من جديد مع الرئيس عبد الناصر سنة 1968 الذي تفهم حاجة الكفاح المسلح الفلسطيني للدعم والمساندة، وسيبذل جهدًا كبيرًا لإيقاف هجوم النظام الأردني على منظمات المقاومة الفلسطينية في شهر أيلول ١٩٧٠ قبل وفاته المفاجئة.

رغم الجهود التي بذلها الحكيم للحفاظ على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كما تأسست فقد أدت الصراعات الأيديلوجية والسياسية والتنظيمية مع الأسف إلى حدوث انشقاقات أضعفت التوجه اليساري في الثورة الفلسطينية، مثلما هو حاصل في بلدان عربية أخرى. وكان للصراع الصيني السوفياتي والاجتهادات الجديدة في الماركسية تأثير في ذلك، خاصة بعد انتقال فصائل الثورة الفلسطينية إلى لبنان بعد خروجها من الأردن.

في لبنان وخلال الحرب الأهلية سيبرهن على حنكته السياسية ومواهبه القيادية مرة أخرى بالتأكيد على أن يكون التحالف بين الحركة الوطنية اللبنانية وفصائل الثورة الفلسطينية بقيادة الأولى. وفي نفس الفترة تم توقيع اتفاقيات كامب ديفيد السيئة الذكر، والتي أخرجت مصر بثقلها من الصراع العربي الإسرائيلي وما رافق ذلك من ردود فعل عربية وتكوين جبهة الصمود والتصدي التي لم تتمكن من إنجاز ما كان منتظرًا منها، مما شجع الكيان الصهيوني على القيام بمحاولة الاجتياح الأولى للجنوب اللبناني عام 1978 ثم الاجتياح الثاني وحصار بيروت عام 1980 الذي انتهى بإخراج القيادة الفلسطينية من بيروت، وحدوث شرخ غير مسبوق في صفوف الثورة الفلسطينية. وخلال تلك الأزمة تمسك الحكيم كعادته بالوحدة الوطنية وساهم في تحضير شروط عقد المجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الجزائرية سنة 1987.

بعد اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني التي أعادت الاعتبار والأهمية للقضية الفلسطينية على الصعيدين العربي والدولي، أعطى الحكيم أهمية قصوى للحماية السياسية للانتفاضة والتمسك بشعار الاستقلال الوطني وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحق العودة ورفض كل تنازل مجاني بدعوى المرونة والتكتيك لبعض القوى الفلسطينية. ومن هذا المنطلق سيعارض بشدة مؤتمر مدريد عام 1991 برعاية الولايات المتحدة الامريكية، واتفاقيات أوسلو (عام 1993) التي لم تلب الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة وعودة اللاجئين إلى وطنهم. وقد أكد تسلسل الأحداث بعد ذلك صحة توقعات الحكيم، وحين قررت الأغلبية داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عودة أعضائها إلى أرض الوطن احترم رأي الأغلبية ورأي المؤسسة وهي ميزة القادة الثوريين والديموقراطيين الحقيقيين المتمثلة في الانضباط لرأي الأغلبية.

سنة 2000 سيقدم الحكيم دليلًا آخرًا على شخصيته الاستثنائية بتقديم استقالته من منصب الأمين العام للجبهة في المؤتمر السادس، مقدمًا بذلك النموذج والمثل للتنازل الطوعي عن مسؤولية القيادة وفتح المجال للتداول عليها، مع استمراره في أداء دوره النضالي. وقد حدد لنفسه ثلاث مهام أساسية: «المهمة الأولى، كتابة تاريخ القوميين العرب والجبهة الشعبية وتاريخه النضالي. والمهمة الثانية، العمل على تأسيس مركز للدراسات يعنى بقضايا النضال العربي. والمهمة الثالثة، العمل من أجل إقامة جبهة قومية هدفها توحيد القوى التقدمية العربية من أجل التصدي لمسؤولياتها... وفي مقدمتها مواجهة عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني». (المرجع: جورج حبش: حياته ونضاله للباحثة زهور محمود أبو ميالة،2015)

هذه باختصار شديد ملامح وتجليات شخصية الحكيم بجوانبها الغنية والمتعددة الفكرية والسياسية والعسكرية التي أغنت الكفاح الفلسطيني وحركة التحرر الوطني العربية لذلك لم يكن من المبالغة أن يحظى بلقب ضمير الثورة الفلسطينية لأنه جسده بحق، حيث لم يتزعزع إيمانه بعدالة قضية شعبه وأهمية وحدة أمته رغم ما واجهه من صعوبات ومحن ومعاناة كادت أن تودي بحياته مرارًا. فلقد تعرض لمحاولات اختطاف واغتيال من طرف العدو الصهيوني، كما تعرض لمعاناة صحية (أزمة قلبية عام 1972 وجلطة دماغية سنة 1980) تجاوزها بفضل العناية التي حظي بها من قبل رفاقه وأصدقائه.

إن من أهم الدروس التي تركها لنا الحكيم: عدم نسيان حقيقة الكيان الصهيوني ككيان عنصري استيطاني لا يمكن القبول بوجوده على أرض فلسطين، والارتباط الجدلي بين تحرر فلسطين وتحقيق الوحدة العربية مما يتطلب الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة المقاومة والتدبير الديموقراطي للشأن الداخلي، والعمل على إعادة بناء حركة التحرر الوطني العربية. هذه المهمة الأخيرة هي التي تعمل على إنجازها مكونات الجبهة العربية التقدمية التي تجسد في رأينا أحد تجليات الوفاء لأصدق الرجال، وأخلص الرجال، وأعظم الرجال جورج حبش مؤسس حركة القوميين العرب ومؤسس وقائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لأربعة عقود من الزمن.

راهنية جورج حبش المنسي

د.موفق محادين/ كاتب وباحث سياسي–الأردن

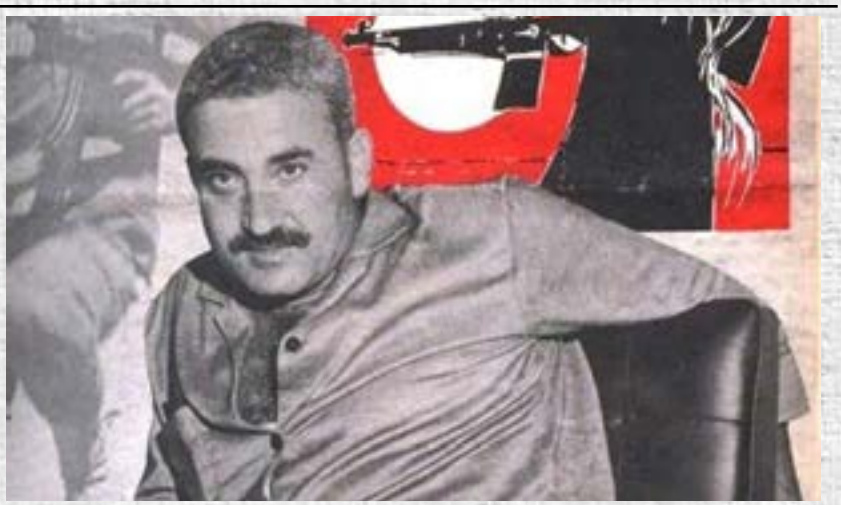

اذا كانت الحرب العالمية الأولى قد ساهمت في تفكيك عدد من الإمبراطوريات مثل (النمسا والمجر) والإمبراطورية العثمانية التي كانت تترنح بين اقطاع راكد وبلاط من الجواري والخصيان، وبين رأسمالية وليدة تحت تأثير القناصل الأوروبيين، فإن الثورات القومية التي اندلعت تحت تأثيرات مختلفة وتحررت من النير العثماني، لم تصل إلى مستوى الثورات الكبرى مثل ثورات روسيا والصين، وظلت أسيرة التجاذبات الأوروبية ومصالحها ورواسب العصر الإقطاعي العثماني.

ولم يكن مشروع البرجوازية السورية الوليدة والبطيئة وثورتها المعروفة بالثورة العربية الكبرى (تفاهم برجوازية الشام مع شريف مكة لتأمين الغطاء الديني لهذه الثورة) أفضل حالاً، ناهيك بالأوهام السياسية التي حولت هذه الثورة إلى مناخات لاستبدال الاستعمار العثماني الإقطاعي بالاستعمار الاوروبي الرأسمالي.

كما يشار هنا إلى أن المشروع المذكور استند إلى ارهاصات فكرية بين العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، مثل الجمعيات السياسية والمطابع وبعض الصحف التي ازدهرت في دمشق وبيروت وحلب والقاهرة، واستمر عقود أخرى، قبل أن تفرز الحرب العالمية الثانية ارهاصات أكثر تقدمًا، ومنها المنتديات والحركات القومية واليسارية إلى جانب حالات رثة من الجماعات الدينية والليبرالية التي أظهرت علاقات مريبة مع رجال المندوب السامي البريطاني والفرنسي هنا وهناك.

بالإضافة للأحزاب الشيوعية الوليدة تحت تأثيرات مختلفة، من نشطاء يهود وأكراد وأمازيغ في البداية، إلى أشكال من التعريب بضغط من الكومنترن وستالين شخصيًا، بالإضافة إلى حزب البعث الذي تحول إلى بعث اشتراكي بعد الاندماج مع الحزب العربي الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني، بالاضافة إلى هذه القوى، كانت الجامعة الامريكية في بيروت بحواراتها وأساتذة مثل قسطنطين زريق، مناخا خصبًا لولادة قوى سياسية جديدة أبرزها حركة القوميين العرب، وكان عدد من الأطباء والمهندسين من أبرز قادة هذه الحركة، كما هو معروف مثل الدكتور جورج حبش والدكتور وديع حداد وعبد الرحمن النعيمي (البحرين) وأحمد الخطيب (الكويت) وغيرهم.

وتشاء الأقدار أن يترافق هذا التأسيس مع ارهاصات ثورية بزعامة عبد الناصر في أكبر دولة عربية، هي مصر، شكلتها هزيمة جيشها في فلسطين، كما شكلتها النكبة لعدد من مؤسسي حركة القوميين العرب.

هكذا التقط الوعي القومي استحقاقات المرحلة وآفاقها بربط جدلي أولي بين الهزيمة في فلسطين وبين التجزئة وبين التخلف والتبعية، مع جرعات زائدة للرومانسية الثورية وعجلة البرجوازية الصغيرة على تغييرات كبرى دون امتلاك صلب للقراءة النظرية الجدلية.

كانت الخلفية العامة لهذه التصورات صائبة تمامًا (ربط التحرير بالوحدة القومية والتقدم الاجتماعي)، ولكنها افتقرت إلى الوعي الماركسي النقدي، والأهم إلى مضمون هذا الوعي فيما يخص الروافع الطبقية للنهوض القومي والسياق التاريخي، كما انتبه له لاحقًا مفكرون كبار مثل عبد الله العروي من المغرب، وياسين الحافظ وإلياس مرقص من سوريا، مستندين إلى توطين وإعادة قراءة لحظة الثورة الصناعية البرجوازية الأوروبية وتجسيداتها في دولة حديثة كانت بالضرورة الدولة القومية.

إلى ذلك، وفي قلب التجربة، تميز الدكتور حبش كما زعيم الأمة وضميرها جمال عبد الناصر، بحيوية غير عادية في المراجعة المستمرة والتعلم النقدي وصولاً إلى مراجعات جديدة تخدم الكفاح القومي في ضوء التجارب العالمية أيضًا. وقد توصل الدكتور حبش مع رفاقه إلى مقاربة الحالة العربية ومنها الحالة الفلسطينية، بالحالة الفيتنامية والصينية (جدل العلاقة بين مقارعة الاحتلال المباشر وبين مقارعة تجسيداته في التبعية والتجزئة والتخلف)، وظلت الهوية القومية هي العنوان الأساسي لكل ذلك، إلى جانب خصوصيات عديدة أبرزها الخصوصية الفلسطينية؛ كجزء من تشخيص التناقض الرئيسي دون أن تحل محل الهوية (القومية).

ولو قيّض لهذا الخطاب أن يستمر في تجربة الجبهة الشعبية لكانت هذه التجربة في مقدمة الثورة العربية وليس الفلسطينية وحسب، ولو قيض للدكتور حبش أيضًا، أن يظل على قيد الحياة بعد السنوات العجاف الماضية وأفول الدولة والهويات القطرية، لاستعاد (على الأرجح) مقارباته الفيتنامية والماوية الأولى، في عودة نقدية غنية بالتجربة إلى الجذور، إلى حركة القوميين العرب.

فإذا كانت أوهام بناء دولة القومية قد سيطرت على مشروع البرجوازية السورية بالاعتماد على الاستعمار الأوروبي الجديد، ضد الاستعمار العثماني القديم،

العودة إلى الفهرس

وكانت النتيجة مدمرة كما بات معروفًا، فإن أوهام (التحرر الوطني) والهويات المحلية، وكذلك أوهام (التحرر والحراك المدني) خارج التحرر القومي، تتوارى بسرعة ولا تخلف وراءها سوى الزوابع وحصاد الهشيم.

وكما يقول عبد الله العروي وياسين الحافظ، ليس بوسع أي شعب أو أمة أن يقتحم العصر بعيدًا عن ملامحه وسياقاته والأهم الشرط الاجتماعي التاريخي للحضور والمشاركة فيه، ولا سيما أن فكرة (الفوات) لا تعوض بحرق المراحل ولا بالقفز عنها، بل باجتراح بدائل لها على نحو الثورات الاشتراكية في الصين وفيتنام التي جاءت كبديل للثورات الصناعية البرجوازية في أوروبا وربطت التحرر الاشتراكي والوطني بالتوحيد القومي.

ومن المفارقة بمكان هنا، وفيما يخص تجربة الدكتور حبش وحركة القوميين العرب، الوعي المبكر الأولي بالمقاربة السابقة، وغياب ذلك في السنوات التي أعقبت مؤتمر الجزائر وإعلان رغائبي رومانسي عن حلول سياسية لا تمتلك الحد الأدنى من الشروط التاريخية، ولا تنسجم مع تطور الصراع نفسه مع الكيان الصهيوني، ولا مع (قواعد الاشتباك الجديدة) التي باتت تدور على مستوى الاقليم برمته. فالمشروع الصهيوني لم يعد اليوم مجرد ثكنة عسكرية إمبريالية، بل صار جزءًا من نسيج أوسع للتحالف الإمبريالي، الرجعي على مستوى المنطقة، مما يحتم إعادة إنتاج لصيغة تشبه حركة القوميين العرب، يلعب الفلسطينيون فيها دور الطليعة الثورية من أجل برنامج تحرر عربي عام لا من أجل سلطة كسيحة مهما كانت النوايا والأحلام التي تؤطرها.

إننا ونحن نستعيد ذكرى هذا القائد الكبير جورج حبش، لا نستعيده كقائد فلسطيني، بل كقائد عربي امتد حضوره الأول إلى الخليج واليمن والحجاز، وأسس لتجارب غنيّة مؤهلة للانخراط من جديد في البرنامج الغائب، برنامج التحرر القومي الاشتراكي، حيث سقطت كل التجارب الصغيرة ومنها وهم أي تحرر وطني وحراك مدني خارج التحرر القومي، حيث تشابك قضايا التحرر الاجتماعي والحريات السياسية وتداول السلطة وفك التبعية مع المتروبولات الرأسمالية مع قضايا التحرير والتوحيد القومي.

في الهدف

إلى متى؟

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

تتوالى القرارات والإجراءات والإعلانات التي تصدر عن وزراء ومسؤولين في حكومة نتنياهو، والتي تشير بمجموعها إلى أن إسرائيل بصدد الإقدام على ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، الموضوع لا يتعلق بالمزاد العلني المفتوح بين القوى السياسية المتصارعة في الانتخابات القادمة، وإنما يتعلق الأمر أساسًا بطبيعة المخطط الاستيطاني التوسعي في أراضي الضفة الغربية، والتي يعتبرها السفير الأمريكي ديفيد فريدمان أراضي استعادتها إسرائيل من الأردن في حرب عام 1967. فريدمان لا ينطق عن هواه، فلقد سبقه وزير خارجيته بومبيو، حين اعتبر الاستيطان شرعيًا وقانونيًا، وحق لإسرائيل.

إذا كانت السياسة الأمريكية الإسرائيلية، فاجرة إلى هذا الحد في مصادرة الحقوق الفلسطينية، واعتبار الفلسطينيين مجرد مقيمين، كما تفعل إسرائيل بالنسبة للفلسطينيين في القدس، فإن السؤال هو ماذا يفعل الفلسطينيون لمقاومة وإلحاق الهزيمة بهذه المخططات الاستعمارية؟

الإجابة عن السؤال تنطوي على إدانة تاريخية صريحة لكل الطبقة السياسية الفلسطينية على اختلاف أسمائها وانتماءاتها وتلاوينها، وبرامجها وأفعالها، لسنا بصدد تعظيم خطر هو أعظم من أن يوصف، فالحقيقة تفقأ العيون، وتدمي القلوب، لا يمكن فقط الاعتماد على الحق التاريخي، وانتظار الحتمية التاريخية، فالزمن له ثمن.

إزاء ذلك لا يمكن قبول أية ذرائع أو تبريرات لتمرير هذا العجز، والسياسات الأنانية التي ترفع مهمة الحفاظ على الذات والانتصار على الآخر الفلسطيني، فوق المهام الوطنية العامة، لا يمكن قبول واقع أن كل طرف مستعد للحوار والتفاهم مع أي طرف في الكون، ويرفض الحوار مع الشقيق، لا يمكن بكل الأحوال قبول استمرار هذا الانقسام الذي يكسر ظهر الشعب والقضية والذي يحول بعضنا إلى أدوات في أيدي آخرين، بينما لا تضيّع إسرائيل دقيقة في استثمار الواقع لتحقيق استراتيجيتها ومخططاتها الاستعمارية.

تطور الوعي بالفكرة القومية عند جورج حبش

أحمد بهاء الدين شعبان/ الأمين العام للحزب الاشتراكي المصري

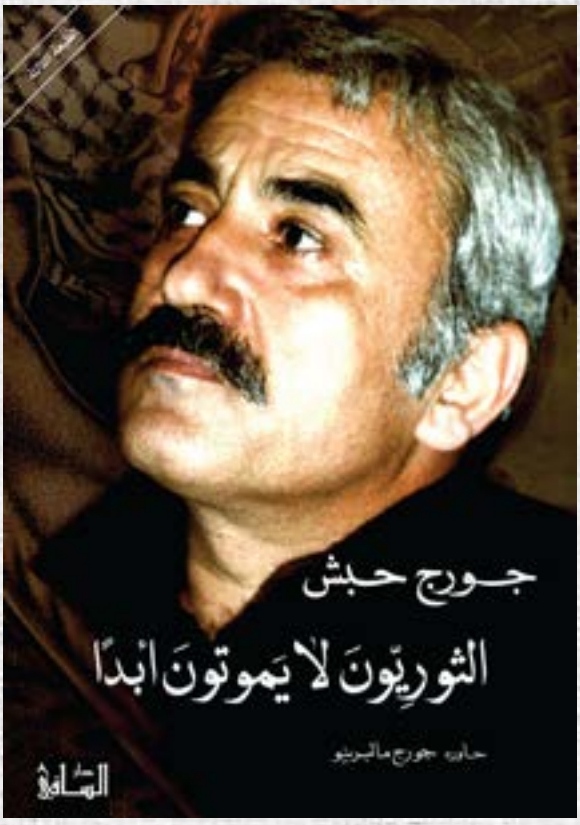

تبحث المقالة في فكر جورج حبش من الوطنية إلى القومية ومن القومية إلى الأممية عبر قراءة في حوارات «جورج مالبرينو معه، والمسجلة في كتاب «الثوريون لايموتون أبداً»

ولا في قلبي ولا عينيّا إلا فلسطين
وأنا العطشان ماليش ميّه إلا فلسطين
ولا تشيل أرض رجليّا، وتنقل خطوتى الجايّة
إلا فلسطين
أنا العطشان ماليش ميّه إلا فلسطين
عشان الأرض تتطهر، ويرجع لي الشجر والدار
على طول الحدود أسهر، ليالي ما تفارقش نهار
أنا الواقف في خط النار، وأنا اللي حلفت بالأزهر
أنا اللي حلفت بالأزهر، وبالأقصى وبأميّة
ولا تشيل أرض رجليّا، وتنقل خطوتى الجايّة
إلا فلسطين
سلاح الثوره متدرّب، على الثورة لا بد يثور
يخلي الغرب يتغرّب، يخلي الشرق زايد نور
وكل رصاصه بتقرب، ولادي من حواليّا
ولا تشيل أرض رجليّا، وتنقل خطوتي الجايّه
إلا فلسطين
أنا العطشان ماليش ميّة
إلا فلسطين*

على بوابات المعابد المصرية التى صمدت صروحها العملاقة لآلاف السنين، كان المصريون القدماء يكتبون «ذكرى الرجل الطيب تبقى إلى الأبد»، و«الرجل الطيب» المقصود هنا، هو نقيض الإنسان «الشرير»، الذى يهدم القائم، ويزرع الفتن، وينشر السوء، ويعرقل أفعال الخير والنماء. إن نقيضه «الطيب» هو الذى يزرع ويبني، ويشق الطريق، ويضع أحجار الأساس، ويقف في مواجهة الظلم، ويضيء نور المعرفة والرغبة في التقدُّم، حتى يستكمل من يأتي بعده، من أبناء وأحفاد، ومحبين وتلاميذ، مسيرته، ويتحقّق الهدف الأسمى المنشود.

وبهذا المعنى الأشمل، فقد كان الرفيق «جورج حبش»، رجلا «طيباً»، ليس بالنسبة للدائرة الضيّقة المحيطة به، من أسرة وأهل، ولا بالنسبة لمنتسبي المؤسسات النضالية العديدة التى أسسها، أو أسهم في إطلاقها، ولا حتى بالنسبة لأبناء شعبه الفلسطيني الذى أصبح رمزاً من رموز كفاحه وعلامة من علامات نضاله وحسب، وإنما على مستوى العالم كله، الذى يحفظ لمثل هؤلاء المناضلين الكبار، مكانةً لا تتراجع، وموقعاً لا يتأخر، في صفوف المكافحين من أجل خير الإنسانية، وإحقاق العدل، ونصرة المغبونين في هذا العالم.

والحق أن مسيرة الرفيق «حبش»، منذ حداثة سِنه، وما مرَّ به من محن وتجارب، ومصاعبَ ومشاق، إنما كانت تدريبات تُعّده لقادم مهماته، وتجارب تؤهله لدوره التاريخى المُرتقب، وهي حفرت داخل أُخاديد العقل ومكونات الوعي لديه، أُسساً ومُحددات للحركة، ظلّت باقية حتى غادر عالمنا، وأهمها الانتماء للشعب الفلسطيني المكافح، والانحياز الكلّى لحقه الصريح في استعاد أرضه السليبة من بين أنياب العدو الإمبريالي - الصهيوني، والانتماء الواضح للإنسانية المُكافحة ضد الظلم والإفقار والنهب والاستغلال، وفوق كل هذا: الانتساب لجماعة بشرية واحدة، يجمعها جامع من التاريخ والفكر والمصالح المشتركة، ويربط بين جماهيرها وحدة الهدف والطريق.

العودة إلى الفهرس

النشأة وحوافزها:

وُلد «جورج حبش»، كما نعرف، وكما ذكر في (جورج حبش، حاوره جورج مالبرينو، الثوريون لا يموتون أبداً، دار الساقى، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولي، 2009، ص: 11)، فى مدينة اللد الفلسطينية، في الأول من أغسطس عام 1925، لأبوين مسيحيين، ولأسرة تنتمي إلي «الطبقة الوسطى» العصامية، ولأب مجتهد ويملك ذكاءً عملياً، وحساً وطنياً، يعمل في تجارة المواد الغذائية، في اللد والقدس ويافا.

وفي طفولته المبكرة، إبان دراسته بالمرحلة الابتدائية، عاصر الإضراب العام الذى نُظِمَ عام 1936 احتجاجاً على الاحتلال البريطاني والممارسات الاستعمارية المنهجية ضد الشعب الفلسطيني، كما تابع باهتمام الثورات الفلسطينية في أعوام 1936، 1939، وكفاح المناضلين: «عبد القادر الحسينى» و«أبو ابراهيم الكبير»، فالنضال ضد الاحتلال البريطاني «هو ما أسهم في تشكيل وعيي بأوضاعنا السياسية، وكذلك قدوم الصهاينة، تدريجياً، منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتحديداً منذ ثلاثينيات القرن العشرين» (الثوريون، ص: 21).

وقد شهد «جورج حبش»، في حداثة سنّه، أهوال الاجتياح الصهيوني الهمجى لبَلدته ووطنه، وعاين مأساة شعبه، وهو في عمر الثالثة والعشرين، طالباً يدرس الطب في الجامعة الأمريكية ببيروت، ورأى بأم عينيه وطنه وهو يُحتل بواسطة عصابات القتلة، وعاين بلوعة، في هذه الظروف، رحيل أخته الكبيرة تاركةً خلفها أطفالها الستة، فانطبع في ذهنه كراهية العدوان والاحتلال والاستعمار والصهيونية، وإدراكاً واعياً بأن هذا الاستعمار له امتدادات أخرى، وتموضعات شتّى، في مختلف أنحاء الوطن العربي المُمزّق والمحتل، بل وفي العالم أجمع، الذى تتحكم فيه موازين القوى الجائرة، ومن يملك عناصرها الفاعلة.

التأسيس التنظيمي:

ومن هنا كانت انطلاقته التى انبنت على وعي مُتَفَتِّح للقضية، في الجامعة الأمريكية ببيروت، التى بدأ فيها نشاطه الوطني، عبر تأسيس وقيادة جمعية «العروة الوثقى» (عام 1950)، متأثراً بالمفكر القومي العربي المعروف «قسطنطين زريق»، الذى كان له بمثابة «الأب الروحى»، علي نحو ما يشرح في حواره المنشور (الثوريون، ص: 37).

لقد تعلّم «الحكيم» من احتكاكه بالأفكار الداعية للقومية العربية بالجامعة الأمريكية، ومن زمالته وصداقته بعديد من زملائه من شتى أنحاء الوطن العربي، الأمر الذى ساعده على استكشاف الروابط بين الأقطار العربية وتشابه ظروفها وأحوالها، كما تعلم من تجربة فقدان الوطن والملاذ، التى عاشها، وكابد مراراتها، وتابع تفاصيلها يوماً بعد يوم، الترابط الموضوعى بين الوضعين: العربي والفلسطيني، وبعد استخلاص دروس نكبة عام 1948، كما يقول «الحكيم»، تبلور «المبدأ الأساسى للتنظيم» مرتكزاً على أن «الوحدة العربية شرط لا بد منه من أجل التوصُّل إلي حل للمشكلة الفلسطينية» (الثوريون، ص: 37)، وترسَّخ هذا الإيمان الذى استمر كأحد «المداميك» الأيديولوجية لفكر حركة «القوميين العرب»، ومن بعدها، كناظم لفكر «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وإن طاله بعض التعديل نتيجةً للصدمات والتبدُّلات والتناقضات التى طرأت علي أوضاع المنطقة والقضية، إيمان يقيني «بأن «الثورة الفلسطينية لا تستطيع أن تُحقق أهدافها، إلّا من خلال ترابط جدلي بين الثورتين الفلسطينية والعربية». فرغم النجاحات التى حققها النضال الفلسطينى، والـ 120 دولة التى استطاع النضال علي الساحة الدبلوماسية أن ينجح في جعلها تؤيد هذا النضال، كما يذكر «الحكيم»، إلّا أن هذا «لا يكفى علي الإطلاق لتحرير الوطن المحتل» (الثوريون، ص: 26).

> **لقد تعلَّم «الحكيم» من احتكاكه بالأفكار الداعية للقومية العربية بالجامعة الأمريكية، ومن زمالته وصداقته بعديد من زملائه من شتى أنحاء الوطن العربي، الأمر الذى ساعده على استكشاف الروابط بين الأقطار العربية وتشابه ظروفها وأحوالها**

العمل والخبرات:

ولم تكن هذه الفكرة، بحال، فكرة مُستحدثة، أو وليدة خيال رومانتيكي جامح، أو تهاويم مُحَلِّقة لا أساس لها في الواقع، فقد كان مؤسسو الحركة، يؤمنون، في تلك المرحلة، «بوجود علاقة ديالكتيكية بين تحرير فلسطين والوحدة العربية، فقد كان المشروع الصهيوني، في نظرنا، مشروعاً استعمارياً يستهدف، إضافة إلي فلسطين، الأمة العربية بأسرها، وكان علينا إذن أن نطرح، في مُقابل هذا المشروع، مشروعاً شاملاً لوحدة عربية سيكون موضوعها الأول تحرير فلسطين، الذى شكّل اغتصابها مصدر جميع الشرور التى ألمّت بناط (الثوريون، ص: 38).

ومن المنطقي، في مثل هذه الحالة، أن يكون الحل في أن تُركّز الثورة الفلسطينية علي توثيق علاقتها بفصائل «حركة التحرر العربية»، وخاصة في «بلدان الطوق»، المحيطة بالعدو الصهيوني، «حتى تُصبح عاملاً مساعداً للتغيير في هذه البلدان، وفي حالة أن يتم هذا التغيير تصبح هذه البلدان قواعد ارتكاز للثورة الفلسطينية، تستطيع من خلالها الانطلاق لإحراز عملية التحرير» (الثوريون، ص: 26).

كان هذا التصور أحد أهم دوافع الانتقال إلي خطوة جديدة باتجاه بناء تنظيم عربي أشمل، بعد عديد من التجارب الأخرى، ومنها تشكيل «كتائب الفداء» السرّية، التي تأسست في سوريا، عام 1949، بعد مُضى عام علي النكبة، ومهمتها: «تصفية القادة العرب الذين لم يحركوا ساكناً من أجل إنقاذ الفلسطينيين»، و«إلحاق الضرر بـ «المصالح الإمبريالية» في المنطقة».

وقد تجسَّدت الخطوة الجديدة، عام 1951، في تأسيس حركة «القوميين العرب»، التى مثّلت خطوة أرقي باتجاه تحقيق هذه الفكرة التى أبرزها «الحكيم» بوضوح: «كنا نسعى، كشباب قومى عربي، إلي إحياء روح الوحدة العربية، من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية، كان هذا هو الشيء المهم الوحيد بالنسبة لنا» (الثوريون، ص: 36).

ومن الطبيعى والحال هكذا، أن تتكون قيادة هذه الحركة من ممثلين لبعض الأقطار العربية، مثل «أحمد الخطيب» ـ

الكويت، «حامد جبورى» ـ العراق، «صالح شبل» الفلسطينى الأصل ـ لبنان، فضلاً عن ممثلي الشعب الفلسطينى: «جورج حبش»، و«وديع حدّاد»، وغيرهما، على أن النيّة كانت قد انعقدت علي توسيع شبكة نشاط حركة «القوميين العرب» في البلدان التي استقر العزم على النشاط بها، عن طريق توجيه أحد قيادي الحركة بالانتقال للاستقرار في إحدى هذه البلدان، والبدء في ممارسة العمل التنظيمي بها.

المسارات والتحولات:

لفت صعود نجم الرئيس المصرى «جمال عبد الناصر»، وصموده في معركة تأميم قناة السويس، وحرب العدوان الثلاثي سنة 1956، ومعركة بناء السد العالي، ومواجهة الأحلاف العسكرية الغربية، والتصدى للاستعمار في الوطن العربي وقارتي أفريقيا وآسيا، وتأسيس حركة عدم الانحياز، وغيرها من المعارك، أنظار «حبش» بشدة، فسعي إلي الاقتراب من هذه التجربة المُلفتة، التى «بعثت آمالاً عِظاماً عند حركة القوميين العرب»، بدايةً عن طريق «سامى شرف» (مدير مكتب الرئيس عبد الناصر)، ثم عن طريق «عبد الحميد السراج، (وزير داخلية الأقليم الشمالي وقت الوحدة)، ثم باللقاء المباشر، بمناسبة إطلاق مشروع السد العالي عام 1964، وبعدها عام 1966، في حفل زفاف كريمة «الرئيس»، حيث حلّ ضيفاً علي مصر، فتعرّف عليه وعلى أسرته، وانشدّ إلي الرجل الذى كان «يجمع بين القوة والبساطة والنزاهة وطهارة النفس»، وقد أدت هذه العلاقة إلى دعم عبد الناصر للكفاح المسلح الفلسطيني، عن طريق مد حركة «القوميين العرب» بالسلاح، وبتدريب 50 فدائياً كل عام، وبمنح دراسية لطلاب الحركة. ومع كون العلاقة بـ «عبد الناصر» كانت أحد أهم عناصر تقوية اللحمة بين القوى القومية والتقدمية، وبين الحركة ومكوناتها، فقد كانت أيضاً السبب في أول خلاف بارز، بين جناحين فاعلين في حركة «القوميين العرب». الجناح الأول، ومثّله «محسن ابراهيم» وآخرون، رأوا ـ منذ الوحدة المصرية السورية عام 1958 ـ أن الضرورة الموضوعية لوجود الحركة قد انتفت في ظل صعود «عبد الناصر» و«الناصرية»، وطالبوا بأن تُحل الحركة، علي أن يتم انضواء أعضائها إلي

تنظيمات «الاتحاد للاشتراكي العربي»، حزب السلطة الناصرية الأوحد.

أمّا نحن، كما يقول «الحكيم»، ممثلاً للجناح الثاني: «فكنا نقول العكس من ذلك، إن إخفاق الجمهورية العربية المتحدة، يتطلّب منا العمل علي تصحيح الأخطاء التي وقعت فيها، من أجل السير نحو الوحدة العربية، وذلك عن طريق المحافظة علي الحركة» (الثوريون، ص: 59)

الخيبات والدروس:

كانت الممارسات البيروقراطية وسيادة رؤية ومقاربات أجهزة الأمن والمخابرات فى العمل العربي والقومى، أحد الأسباب الرئيسية لتوترات مكتومة في العلاقة بين «الحركة» و«النظام الناصرى»، وتصاعدت الخلافات بسبب تدخُّل هذه «الأجهزة» في أنشطة «الحركة» في اليمن، ويوماً بعد يوم كانت الأخطاء ونقاط الضعف فى التجربة الناصرية برمّتها تتوضح أمام نظر «الحكيم»، غير أنه ظل على تقديره العظيم لـ «عبد الناصر» وسجاياه كمناضل وقائد كبير، حتى حدثت الطامة الكبرى، بهزيمة يونيو 1967، التى كان لها على وعيه ومشاعره وقع الكارثة، ثم تلاها شرخ كبير فى العلاقة بين الطرفين، حينما قبل «عبد الناصر» مُضطراً «مبادرة روجرز» عام 1970.

لقد شكّلت الهزيمة وما ترتّب عليها، كما يوضح «الحكيم»: «خيبة أمل كبرى لآمالنا وأحلامنا»، لكن هذه الهزيمة لم تفت في عضده: «فلقد خسرنا معركة، ولكن لم نخسر الحرب»، أمّا صداها المباشر، وانعكاسها الأساسى، فهى، أى الهزيمة، لم تُبَدِّلَ يقينه، وإنما دفعته لتغيير أولوياته: «فمن جهتى واصلت حلمى بالوحدة العربية، غير أني أصبحت أدرك جيّداً ضرورة التركيز، قبل كل شيء، على القضية الفلسطينية، إذا كنا نريد الوصول إلي نتائج مُحدّدة» (الثوريون، ص: 73).

الحصاد والنتائج:

لقد استخلص الرفيق «جورج حبش» من هذه «القارعة» التى كان لها وقع الزلزال، دروساً عديدة بليغة، وأولها وأهمها «دروس ذلك الإخفاق الكبير الذى مُنى به النظام الرسمى العربي، أن الشعوب وحدها يمكنها أن تتحكم في التاريخ... إن الشعوب هى التى يجب، في نظري، أن تُشكّل المُحرِّك الأساسى للنضال ضد الإمبريالية وإسرائيل» (الثوريون، ص: 73).

أمّا الدرس الثاني فمفاده، أن النضال الفلسطيني المُسلّح «لابد أن يُركّزَ علي الفلسطينيين أنفسهم، الذى يتوجب عليهم أن يُنظموا معركتهم علي أساس حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد» (الثوريون، ص: 74).

ويبقى الدرس الثالث وهو لا يقل أهمية، ويتمثل في «ضرورة تعزيز الديمقراطية، والتوجه نحو أيديولوجيا تُعطِى الأفضلية للطبقة العاملة... وقد شكّل ذلك خطوتنا الأولى نحو العقيدة الاشتراكية، التى اعتمدناها بعد فترة وجيزة من الزمن» (الثوريون: ص: 74)

كانت هذه الدروس الغالية، المدفوع ثمنها الباهظ من جراح وآلام بلادنا وشعوبنا، هى «خلاصة» عمر «الحكيم»، وحكمته، وهى الدروس التى حملها إلى المرحلة التالية من نضاله، بتأسيس «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، في ١١ كانون الأول ـ ديسمبر 1967، وهي ـ في جملتها ـ الإرث الغالي الذى سلّمه إلي الأجيال الجديدة، التى سيؤول إليها مهمة استكمال رسالته المقدسة، وتحقيق أمل استرداد فلسطين، كل فلسطين، من بين براثن الإمبريالية والصهيونية.

*جورج حبش، حاوره جورج مالبرينو، الثوريون لا يموتون أبداً، دار الساقى، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولي، 2009.

*الكلمات للشاعر الشيوعي المصرى الكبير «فؤاد حدّاد»، ولحنها وغناها الموسيقار «سيد مكاوى».

العودة إلى الفهرس

الحكيم ورؤيته للجماهير العربية

وسام الرفيدي/محاضر في دائرة العلوم الاجتماعية في جامعة بيت لحم

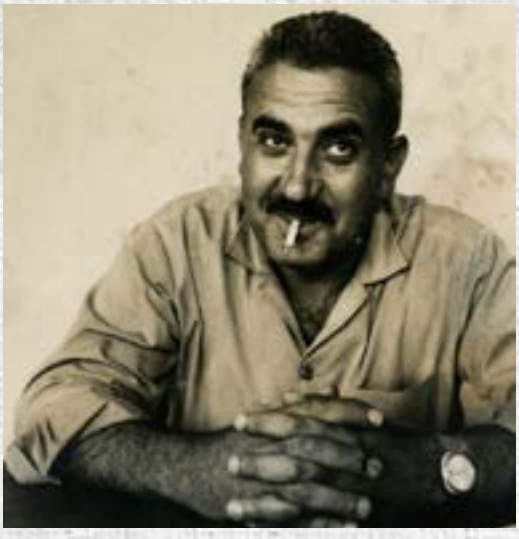

إذا كان من الصحيح من وجهة نظر علمية وماركسية عدم تاريخ العمل الثوري بشعب ما ولحزب ما بشخصية القائد، إلا أن هذا لا يلغي دور ذلك القائد بشخصيته الكارزمية وتوجهاته وتأثيره الكبير الذي ينبع أساساً من وعيه وتضحويته. تلك إشكالية العلاقة بين التاريخ ودور الفرد، والتي تفرض، كالعادة في تحليل العديد من الظواهر التي تقتضي وجود طرفي معادلة، وجود ما اصطلح على تسميته (بالحد الفاصل) بين طرفي العلاقة. تلك الإشكالية نواجهها على سبيل الأمثلة لا الحصر، في تحليل العلاقة بين دور ماركس وصياغة الفكر الماركسي، لينين والثورة الاشتراكية، كاسترو وجيفارا والثورة الكوبية.

.ذلك المدخل النظري/ الإشكالي يمكن له أن يساعدنا لفهم علاقة التأثير بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقائد المؤسس جورج حبش. فإذا كان من الصحيح أن الجبهة الشعبية نتاج مخاض سياسي تنظيمي عاشته حركة القوميين العرب في الستينيات، تفاعل، أي المخاض، وتأثر بهزيمة العام 67 لينتج الجبهة الشعبية، غير أن دور الحكيم، دون إهمال حفنة المؤسسين كأبو علي وكنفاني وأبو ماهر وصلاح، لعب دوراً خاصاً ومؤثراً في التأسيس والأهم في صياغة التوجهات البرنامجية الاستراتيجية للجبهة، وما يدعم هذا الوقائع الموثقة التي كتبها الحكيم بنفسه في مذكراته وما كتبه مَنْ عايشه وناضل بقربه.

وحسب قناعتي فإن ما ميز الجبهة الشعبية تاريخياً، وأود أن أقول حاضراً! فهو ذلك الجمع الخلاق بين الفكر الماركسي والفكر القومي وهو ما أعتقد أنه من الصواب بمكان تسجيله للرفيق الحكيم. لقد سجل تاريخ الحركة الشيوعية العربية إدارة الظهر للمسألة القومية وركنها الرئيس بناء دولة الوحدة العربية كجزء من مشروع نهضوي عربي موحد، يستهدف القضاء على الاستعمار والاستغلال وبناء الاشتراكية كهدف نهائي. وأيضاً هنا يمكن تلمس التأثير الستاليني على فهم المسألة القومية وقضية الأمة ونسخ ذلك الفهم، كالعادة، في برامج الأحزاب الشيوعية. ومن الناحية الثانية كان قصور الفكر القومي لحركة القوميين العرب يكمن، في أحد تجلياته، بعدم طرح المسألة الطبقية. وإذا كانت الحركة قد بدأت قبل العام 67 بتلمس المسألة الطبقية، إلا أنها ظلت أسيرة للفهم القومي البرجوازي الذي يفتقد للمحتوى الطبقي.

هنا بالذات بتقديري نجحت الجبهة الشعبية، وبتأثير الحكيم في المزاوجة، أو الجمع بين الفكر القومي والفكر الماركسي والذين كان على النقيض الدموي أحياناً في تراث الحركة الشيوعية. فالوحدة العربية، كشعار وهدف قومي بامتياز غدت مكون رئيس من مشروع استراتيجي طبقي وهو المجتمع الإشتراكي العربي، ما استدعى تاريخياً السعي لبناء الأداة الثورية لتحقيق هذا الهدف، الأداة التي تمثلت ببناء حزب العمل الاشتراكي العربي، كحزب ماركسي موحد على مستوى الأقطار العربية لتحقيق هذا الهدف.

من هذه الزاوية يمكن تلمس رؤية الحكيم والجبهة الشعبية، للعلاقة مع الجماهير العربية. وتلك الرؤية كما سنلحظ، وكما برزت في تاريخ الثورة الفلسطينية، كانت على النقيض مع رؤية اليمين الفلسطيني صاحب شعار (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية) والذي سيترجم لاحقاً برفض العلاقة مع قوى التحرر الوطني العربية، باعتبار تلك القوى هي ممثلة طموحات الجماهير لا الأنظمة التابعة والعميلة.

لقد تجسدت تلك الرؤية بداية كما ذهبنا بتأسيس حزب العمل الإشتراكي العربي، ولكنها تعمقت لاحقاً بعلاقات تنسيقية ونضالية مع مختلف تعبيرات حركة التحرر العربية بمختلف توجهاتها، الشيوعية واليسارية الجديدة والقومية والناصرية، علاقات كان من نتيجتها تعاون تنظيمي ونضالي وعسكري، بات اليوم خارج نطاق السرية من مثل العلاقات مع الشيوعيين اللبنانيين والاشتراكيين اليمنيين ومنظمات اليسار واليساريين في المغرب وتونس وعُمان والبحرين.

إن رسم تلك العلاقة كنتاج للرؤية أعلاه كان ينبع من حقيقة القناعة الراسخة لدى الحكيم، بأن المعركة مع الكيان الصهيوني معركة قومية لا فلسطينية حصراً، باعتبار أن وجود الكيان يهدد ليس فقط فلسطين باستعمارها، بل ومجمل الشعوب العربية، إضافة إلى أن معركة تحرير فلسطين تستلزم جهد قومي عربية يتجاوز حدود القطرية، لما لهذا التحرير من تثوير لكل المنطقة العربية على طريق وحدة شعوبها وتحقيق المشروع النهضوي العربي.

ولا يخفى على أحد ممن تابع مواقف وخطابات وأحاديث الحكيم، وكذلك مَنْ يطلع على وثائق الجبهة أن قومية الجبهة الشعبية، ناهيك عن ماركسيتها، بارزة وجلية، وبروزها هذا لم يتوقف عند حدود الوثائق والخطابات، بل تعداه أن قوميتها وماركسيتها تجسدتا في بناء العلاقات النضالية مع الشعوب عبر حركاتها الوطنية. ومع ذلك وُجد في الساحتين الفلسطينية والعربية مَنْ يعيب على الجبهة (قوميتها) وكأن قوميتها تلك مسبة سياسية!!

أخيراً، فإن الظروف التي يشرحها الحكيم في مذكراته قد استدعت حل حزب العمل الاشتراكي العربي، كأداة تنظيمية للمشروع القومي النهضوي بأفق اشتراكي، ولكن هذا الحل، وحسب قناعتي، يظل من الأخطاء الجسيمة التي أقدمت عليها قيادة الجبهة، فمن الناحية المنطقية سياسياً أن هدفاً قومياً ثورياً ومشروعاً يتطلب أداة ثورية له، وهو أمراً ملحاً اليوم، ربما أكثر من عقد السبعينيات.

نفحات من شخصية جورج حبش

وليد عبد الرحيم/كاتب فلسطيني–سوريا

«إنني على ثقة بأن أجيال شبابنا الصاعدة والمتتالية لن تحتاج إلى من يُلقنها ما يجب أن تفعله، فليس من حق أحد أن يصادر حقها في تحديد طموحاتها وأهدافها مستقبلا». الحكيم جورج حبش

يُمكن استغرابُ اكتمال النكبة ضمن شروطها التي باتت اليوم أكثر جلاءً من ذي قبل، استغرابٌ من حيث التوازن بين إمكانيات الفلسطيني– العربي، والصهيوني– المتنوع القومية والأعراق، ويُعني بالأخير العصابات الإرهابية الصهيونية التي حلّت كلعنةٍ تاريخية على فلسطين بقرار ودعم دوليين ومحليين، وتواطؤ من نواحٍ شتى...

لقد صُدم الجيلُ الفلسطيني الشاب آنذاك بالنتيجة التي كانت خلاصةً ونتيجةً سيطرة شراذم غير متجانسة، سوى من الناحية الدينية البدائية المتخلفة على بلادٍ تكوَّن شعبُها مع ولادة التاريخ البشريّ الواعي لذاته فابتكرَ ما ابتكر من مساكن خارج المغارات الطبيعية الصخرية، والفكر والموسيقى واللغة، وبالتالي المعرفة التي ميزت هذا البلد الصغير وأنشأت تنوعه وأديانه وأساطيره وخرافاته الحكيمة.

كيف يُمكن لجيل شاب واعٍ آنذاك، أن يستقبلِ هذه الهزيمة الساحقة؟! هزيمة لا أصولَ أو قواعدَ لها، ولا فروع لمآلاتها أو مستقبلها، وهو ما شكّل صدمة نفسية وفكرية قبل السياسية لأي كان من الفلسطينيين والعرب.

كيف لشذّاذ آفاق أن يهزموا شعباً عريقاً متأصلاً مساهماً فاعلاً في رفعة البشرية منذ نشأتها؟! لقد صعق هذا السؤال جيلاً كاملاً من الفلسطينيين والعرب، فكان لا بد من تثوير العقل ذاته من خلال السؤال، السؤالُ الذي يحمل في طياته وطويته نكبةً أخلاقية وإنسانية وثقافية بالدرجة الأولى، قبل أن تكون سياسية أو عسكرية أو... في خضم ذلك تأسس الشابُ النبيه، ذو الشخصية الفريدة من نوعها وتركيبتها جورج حبش، الذي قال: «صنعتني التجربة، لست منظّراً أكاديمياً أو مدرساً، النظرية عندي هي تفاعلٌ مع الواقع وليس فوقه، هي ضرورةٌ للفعل الثوري أثناء حركته وليست مجردَ مقولات جامدة»..

كان الحكيم جورج حبش قد درس في مدارس اللد التي ولد فيها يوم 1/ 8/ 1925 وهي مدينة هادئة، جميلة وذات عمق تاريخي متأصل، وقدَم في الأثر والتأثير، هناك خاض درسه الأوّل فيها طفلاً، ثم انتقل إلى الثانوية في يافا فالقدس، وهما مدينتان تعتبران من أهم وأرقى حاضرات فلسطين.

عام 1944 غادر إلى بيروت للاستمرار في التحصيل العلمي، ودرس في الجامعة الأمريكية التي تخرَّج منها طبيباً متفوقاً في العام 1951، تركها لفترة أثناء ذلك ليعود ويقاتل في فلسطين خلال حرب النكبة عام 1948، حيث عاد وقتها إلى مسقط رأسه اللد فحمل السلاح ثم تفرغ لعلاج المرضى والجرحى، حتى هُجِّر قسراً طبقية أبناء شعبه، فتوجه إلى رام الله ثم القدس فعمّان، التي عمل فيها طبيباً بعد أن عاد من بيروت متخرجاً بعد العام 1951، حيث أنه اختص في طب الأطفال.

أُولى تجليات شخصية الطبيب جورج حبش العملية كانت علاجه للمرضى في مخيمات الأردن مجاناً، حيث افتتح عيادة للعلاج المجاني في مخيم الوحدات بمشاركة صديقه ورفيق دربه د.وديع حداد، الذي رافقه في زمالة الجامعة الأمريكية خلال دراسة الطب وشاركه الندوات والمظاهرات وتشكيل التكتلات الثقافية والأدبية داخل الجامعة الأمريكية.

دأبَ الحكيمان جورج حبش ووديع حداد على خدمة شعبهما، بخاصة بعد تأسيس جمعيات ومنتديات عدة، ثم إطلاق حركة القوميين العرب التي امتدت فروعها في مختلف أنحاء الوطن العربي مستقطبةً المئات من رجالاته البارزي الثقافة والروح النضالية، كان حبش زعيمها دون تسميته برئاستها أو أمانتها، وهكذا بدأت الحركة بتنظيم الكفاح المسلح الفلسطيني منذ بداية الخمسينيات، لكن سرعان ما اكتشف القوميون قلة الخبرة العسكرية والتقنية القتالية وعفويتها، فتم التفكير من قبل الكل الفلسطيني بإشعال ثورة عارمة، حيث أُعلن الميثاق الوطني في العام 1964 وتم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت الهوية الثقافية والاجتماعية والسياسية للفلسطينيين، ثم حركة فتح بعدها بنحو عام ثم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة جورج حبش بعد أن أدرك ورفاقه إلى أن هيكلية وفلسفة وبنية حركة القوميين العرب لم تفِ بعناصر استكمال الفعل الثوري التحرري، أو نسف الواقع الذي فرضته النكبة الثانية عام 1967 باحتلال العصابات الإرهابية الصهيونية لبقية فلسطين المتمثلة بشرق عاصمتها القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، والجولان وسيناء.

هنا قفزت شخصية حبش من مكانها الهادئ ذي الغلبة السياسية الممزوجة بكفاح مسلح، فصار العنف الثوري ضرورة لا محالة منها، وهكذا ولدت من رحم حركة القوميين العرب الجبهةُ الشعبية التي ضمَّت تشكيلات ثورية عدة، وصارت تُوصف بالراديكالية في مواقفها وممارستها الثورية، وبالإرهابية من قبل العدو الصهيوني والغرب وعملاؤهما من الأنظمة العربية.

قبل التأسيس وخلاله وبعده لوحق طبيب الأطفال المثقف الثائر في مختلف الدول، واعتقل وطورد، وكان كل ذلك يزيده

العودة إلى الفهرس

تمسكاً بالمبادئ والهدف المعلن عالياً: «تحرير فلسطين»، ويضيف له رصيداً شعبياً ذا احترام خاص، حتى أضحت خطابات وكتابات ومقولات حبش متداولة ليس فقط بين الفلسطينيين والعرب وحسب، بل بين مختلف ثوار العالم وبكل اللغات، كما أضحت شخصيته ممثلة لنموذج الثائر ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية. هكذا صار الحكيم نموذجاً مهماً في ثقافة الإنسانية الثائرة جمعاء، وحظي باحترام منقطع النظير، وقد توج هذا الاحترام بخصوصية حكيمة عقب تخليه عن الأمانة العامة للجبهة الشعبية طوعاً، ليفسح المجال أمام الجيل الجديد، الذي كان هو ذاته منه يوماً ما لحظة النكبة، تلك الفترة التي قال عنها: «إنها اللحظة الأصعب في حياتي، التي حولتني من إنسان عاشق لوطن وحياة إلى سياسي يبحث عن وطن... ذلك هو السر الذي دفعني إلى أن أوظف كل سنوات عمري لأجل استعادة هذا الوطن، ولأستعيد معه كل أحلامي وآمالي».

أراد الحكيم حبش إذاً أن يفسح المجال أمام الجيل الجديد في الجبهة الشعبية، وألا يُغلق إمكانية أن يكون هناك ما هو أفضل منه ذاته ليُنتج تجربة جديدة، وهي قمة استخلاصات الروح والعقلية الديمقراطية والاعتراف ضمناً بالأخطاء.

كان جورج حبش حزيناً في نهاية حياته، يحاول أن يدفع الآخرين للاستفادة من التجربة، هذه التجربة التي يعرف المئات كم كان خلالها إنساناً عميقاً طيباً بشكل قد لا يصدقه من لا يعرفه جيداً، فقد كان يبكي لأسباب قد لا تكون مبرراً للبكاء بالنسبة للعديدين، ويشعر بأي من أبناء شعبه، يدفع مالاً أحياناً من مخصصه الشهري لفقراء أو أحد أبناء شعبه ممن ألمَّت بهم الحياة بأوزارها.

شخصية جورج حبش بكل مراحلها، طفلاً وشاباً وأكاديمياً، طبيباً، ثائراً، مؤسساً، إنساناً، لاجئاً... كلها تحتاج لصفحات طويلة، بل لكتب دراسات لقراءتها جيداً. ليس هناك أبسط من شخصيته بين كل عظماء التاريخ، كما ليس هناك أعقد من تركيبتها العميقة التي تدفع البعض أحياناً للاستغراب من فعلين متناقضين شكلاً قام بهما الرجل، مثلاً الدعوة للثورة الجارفة العنيفة، والبكاء عند رؤية طفل مشرد فقير في المخيمات.

الحكيم جورج حبش، يمثل في كل حالٍ تلك الشخصية التي لم تُدرس كما يجب حتى اليوم، شخصية واضحة تماماً وغامضة في آنٍ معاً، صلبة وفولاذية وطيبة وبسيطة.

الفلسطينيون في مخيمات لبنان.. من سيئ إلى أسوأ

تقرير–خاص بالهدف–بيروت–انتصار الدنان

لا يخفى على أحد ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات لبنان، فمنذ وجود الفلسطينيّ لاجئًا فيه، وهو يعاني من أوضاع معيشية صعبة، وكذلك اقتصادية، وحرمان من الحقوق الإنسانية، والحق في العمل.

حياة الفلسطينيين في لبنان تزداد تعقيدًا يومًا بعد يوم، خاصة مع الأوضاع المستجدة التي دخلها لبنان من خلال انتفاضة 17 أكتوبر المنصرم، ففي كل مرة تصادف الفلسطيني القرارات التي تصدر عن وزارات في الدولة اللبنانية، فبداية من حرمانه من ممارسة أكثر من 70 مهنة، إلى حرمانه من حق التملك، إلى أن صدر قانون في منتصف العام الماضي عن وزير العمل اللبناني كميل أبو سليمان بوجوب الحصول على إجازة عمل للفلسطيني، وهو بذلك يساوي بين الفلسطيني اللاجئ المقيم والأجنبي الذي أتى إلى لبنان طلبًا للعمل، ولهذا بات عدد كبير من اللاجئين العاملين من دون عمل، إلى أن دخل لبنان فيما يسمى الانتفاضة أو الثورة، فازدادت الأوضاع سوءًا، إذ صرفت المؤسسات أعدادًا كبيرة من العاملين الفلسطينيين، ومن أبقتهم فبنصف دوام، ونصف راتب، أضف إلى ذلك تدني القدرة الشرائية بعد ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء، فازدادت أسعار السلع الأساسية والضرورية بشكل كبير، وباتت معظم الأسر بلا موردٍ مادي ما أدى إلى تزايد نسبة من هم تحت خط الفقر.

«بوابة الهدف» التقت مع الباحث في الشأن الفلسطينيّ، ومدير عام الهيئة (302) للدفاع عن حقوق اللاجئين، علي هويدي، الذي قال «إنّ الأمم المتحدة مطالبة بتزويد وكالة الأونروا بميزانية كاملة، لتغطية حاجات الفلسطينيين في أماكن تواجدهم الخمسة، وهذا طبعًا واجبٌ وفرض على الأمم المتّحدة، حتى تستطيع الأونروا أن تغطي العجز الموجود، فكيف إن كان الأمر يتعلق بما يسمى «حالة طوارئ»، سواء في قطاع غزة أو في الأردن أو في سوريا ولبنان، ففي عام 2018 قامت الأونروا بمسح حول الوضع الاقتصادي ليتبين أن معدل البطالة بين الفلسطينيين في لبنان 6% والفقر 6% والأونروا مطلة على أوضاع الفلسطينيين في لبنان بشكل مباشر، وبالتالي عدم إطلاق مبادرة من الأونروا موجهة للدول المانحة، موجه لتغطية حاجات الفلسطينيين سواء على مستوى الإغاثة والتربية وسائر الأمور، هو تقصير».

وتابع «قمنا بزيارة المدير العام لوكالة الأونروا جزءًا من تجمع المؤسسات، وكان كلامه واضحًا بعدم وجود ميزانيات على اعتبار أن هناك أزمة تواجهها الأونروا تبلغ 90 مليون دولار، لكننا اليوم نتكلم على حالة طوارئ، وهناك مؤشرات إلى أن دولة قطر قد تساهم في دعم الوكالة في لبنان، وهناك مخاوف من أن تستمر الأزمة».

أما عن المؤسسات الفلسطينية ودورها، فقال «المؤسسات اليوم تقوم بدورها، لكن احتياجات الناس أكبر من منظمة التحرير واللّجان الشعبية التي هي أيضًا تقوم بدورها، وهذا الأمر يحتاج إلى تدخل دول، لأنه في حال طال أمد الأزمة فإنها ستنعكس على اللاجئين سلبًا ليس فقط على الصعيد الإنساني، كذلك ستكون انعكاساتها على الصعيد السياسي والأمني، لأن مرحلة قرار وزير العمل اللبناني بما يخص إجازة العمل، رافقته هجرة لعدد كبير من الشباب والعائلات، واليوم بسبب هذه الأزمة هناك مؤشرات هجرة للمزيد، ما يؤدي إلى تفريغ المخيمات، وهذا ما لا نريده، ودعم اللاجئ على الصعيد الإنساني هو دليل دعم اللاجئ وصموده في المخيمات».

أما على الصعيد السياسي، فالمخاوف تكمن في استغلال الشباب لأن نسبة البطالة حاليًا ارتفعت وصارت حوالي 80%، كما ازدادت نسبة الفقر حتى وصلت إلى نسبة مرتفعة، ما يؤدي إلى استغلال من قبل الكثير من الأطراف.

هويدي قال إنه «يجب على الأونروا أن تضع خطة كاملة للعمل على الحد من نسبة ارتفاع الفقر في المخيمات، كما يجب أن يتم التعامل مع الفلسطينيين استثنائيًا كون اللاجئ الفلسطيني في لبنان ليس بيديه حقوق، لذلك من الضروري أن تقدم الدول المانحة للأونروا ما يسد عجزها وتحديدًا في لبنان، لأن للفلسطينيين المقيمين فيه خصوصية مختلفة، فصحيح أن هناك مؤسسات وجمعيات تعمل على مساعدة الناس من خلال المطبخ الساخن، وتوزيع طعام، ومنهم من قدم ربطات الخبز وغيرها من المساعدات غير أنها لا تفي بالغرض المطلوب، فالأزمة أكبر بكثير من حدود التقديمات».

وأضاف «باعتقادي نحن بحاجة إلى عقد مؤتمر جامع، تشارك فيه كل مؤسسات المجتمع المدني التي تقدم خدمات، بالإضافة إلى مشاركة الفصائل الفلسطينية، على أن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات كلها، لأنه في حال استمرارية الأزمة سنصل إلى ما لا تحمد عقباه، فالأزمة متشعبة، وهناك غير موضوع البطالة، عمال تتم مساومتم على رواتبهم، بالإضافة إلى أنهم معرضون للطرد من منازلهم، بسبب عدم استطاعتهم دفع أجور منازلهم، كما أن هناك طلاب مهددون بترك جامعاتهم، وأهالي لم يعد باستطاعتهم إرسال أطفالهم إلى الروضات، بسبب عدم استطاعتهم دفع إيجار الباص!».

المجتمع الفلسطيني في الداخل: عن جدلية العنف والعنف الثوري

محمد كناعنة أبو أسعد/ عضو المكتب السياسي لحركة أبناء البلد

تأتي هذه المقالة تتمة للمقالة التي سبق نشرها تحت ذات العنوان في العدد السابق من مجلة الهدف، من باب أستيفاء الفكرة والهدف من خلالها؛ ففي كتابه «مُقدّمات لدراسة المُجتمع العَربي» يَتحدّث هشام شرابي عَن التَغيير وأدواته ومَن أينَ يُمكن أن يَأتي: «إنّ أي تَغيير فعلي في مُجتمَع ما لا يُمكنهُ أن يَنبثق إلّا من صَميم ذلك المُجتمَع، فالتَحرُّر الصَحيح لا يُمكن أن يَحدث إلّا من خلال عَمَليّة تَحصّل من قلب المُجتمَع، أي أنّ المعرفة السليمَة لذلك المُجتمَع لا بُدّ وأن تَصدُر عَن ذلك هذا المَنطق يَنطبق المُجتمع نفسه».

على أي مُجتَمَع غارق في التَخَلُّف وَالفساد وفي سَعيه للنهوض، لا يُمكن لَهُ فعل ذلك من دون ثورة داخلية، وفعل مُجتَمعي جَمعي واعٍ وَثوري يَقود إلى عَمَليّة التَغيير المَنشودَة، كيفَ الحال في وهنا نسأل أنفُسنا: ظلِ وجود استعمار يُساهم في التَخَلُّف والفساد عَبرَ سياساته ومَن خلال أدواته من أبناء هذا المُجتَمَع بذاته، يُساهَمَ في نَشر الجَريمَة عبرَ أساليبَ مُختلفَة؛ هُدنَة مع مُنظمات الإجرام وَغض الطَرف عن عَناصرها ما دامَت لا تَقترب منَ «المُربَّع الأمني»، يُصادر الأرض وَيَخنُق الناس (وَيُدعى رَأس هَرَم هذه السياسَة الاستعمارية في الجَليل على سَبيل المِثال وهو رئيس ما يُسَمى «مجلس مَسجاف الإقليمي» ليُلقي كلمَة في مُظاهرَة ضد العُنف من قبل رؤساء سُلطات محلية عربية)، استعمار يَقمَع الحُرّيات الجَماعية والفَردية ؟

منَ المُؤكّد بأنَّ التَغيير يَجب أن يَبدَأ من الوَعي للأزمَة، وَليسَ القَول بأنّنا نُعاني من أزمَة، وفي حالَتنا؛ أزمَة وآفَة العُنف والجَريمَة، وإنّما أن نُدرك ليسَ فقط أبعادها وإنّما دَوافعها وَمَشاربها ومواردها وَخلفياتها التاريخية وما هي السُبُل لمواجَهتها وأدواتها، لا أن نَتَصالَح مع الجدار الحامي لهذه الأزمَة بعقليَّة المُستَعمَر (بِفَتح الميم) الخاضع لَهيمَنة ثقافة المُستَعمِر (بكسر الميم)، وَهذا قَد يَكون بدايَة لرؤيَة قَد تدفع باتجاه التغيير أو على الأقل تَحصين المُجتَمَع، فَالاستعمار هو فعل عَنيف بلا شَك، يَهدف إلى قَطع كل صلَة للمُجتَمع الخاضَع لَهُ بالموروث التاريخي، الثقافي والحضاري والسياسي، وبالرؤى المُستَقبَليّة لَهُ خاصّة ما يَتَعلّق بالحُرّية والتحرير وحق تقرير المَصير، إلى الإخضاع الثقافي والاقتصادي وبالتأكيد السياسي، وفي خَضَمّ هذه العَمليّة المُتبادَلَة: الاستعمار ونهجه وَمَراميه الإرهابية والمُجتَمع المُستَعمَر وسيرورَتَهُ نحو التحرير، التحرير السياسي والنهوض المُجتمعي، في خِضَم هذه العملية الصراعية التبادُلية تَنمو هُناك فئات في صفوف الشَعب المُستَعمَر، تَعتاش على هذا الصراع من عُملاء وأدوات للاستعمار والأخطر من هؤلاء هُم «نُخبَة» السياسيين وَالمُثَقّفين والأكاديميين، من الشَعب المُستَعمَر (بفتح الميم)، الذين يُذَوّتون في سياساتهم ونهجهم سياسَة المُستَعمِر (بكسر الميم)، وهؤلاء هُم من يُحاولون التَشكيك بأي فعل ثوري كفاحي عَنيف ضد الاستعمار على أساس أنَّهُ «رَدّة فعل غَير أخلاقيَة» على سياسَة الاستعمار، ويصفون عَمليات المقاوَمة ضدَّهُ ب«الإرهاب»، وَيدعون إلى مُجابَهة الاستعمار بقبول الأمر الواقع، وَيدعونَ إلى «ثَقافَة الحَياة»، ومن بُؤسهم أنَّهُم لا يَدرون بأنَّ الثوري الحَقيقي لا يَسعى إلى المَوت حتى لو كانَت كل طُرُقه مفروشَة بأسباب المَوت هذا؛ فَطريقَ الثوريين هي طَريق الحَياة، حياة الكرامَة والحُرّيَة والفَخر لا الخنوع والبَحث عَن أسباب «إنسانية» تبريرية للمُستَعمِر في عَملية تَصالُحيّة مَعَهُ، فَالمُستحيل لا يُمكن لَهُ أن يَغدو مُمكنًا إلّا بإرادَة المُواجَهَة وَالسَير على درب إنتزاع الحَق، الحَق بالأرض والحَياة والحُرّية والأمن والأمان، الفَردي والجَماعي.

يَطرَح فرانز فانون (1925-1960) وهو طَبيب نَفسي، فيلسوف وَمناضل أممي قاتَل إلى جانب الثَورة الجزائرية حتى وَفاته: يَطرحَ سؤالًا مُهمًا في الحديث عن القَواسم المُشتَركة بينَ الثَقافَة الوَطنية وَالكفاح من أجل التحرُّر، وهوَ: «ما العَلاقات القائمة بينَ الكفاح أو الصراع السياسي، سَواء أكانَ مُسَلّحًا أو غيرَ ذلك، وَبينَ الثَقافَة؟ هل تُعاني الثَقافَة تَوقّفًا أثناءَ الصراع؟ هل الصراع القَومي مَظهر ثَقافي؟

رَد فانون على ذلك بأنَّ الكفاح هو مَظهَر أساسي من مَظاهر تَشكيل الثَقافَة القَومية، وَيقول إنَّ وَعي الذات ليسَ انغلاقًا دونَ تَواصُل، بل هو ضَمانَة التَواصُلَ وَالنُضج والوَعي بالحُرّيات.

العودة إلى الفهرس

من هُنا أرى أنَّهُ لا بُدّ في هذا السياق أن نُشدِّد أوَّلًا على ضَرورَة مُحارَبَة النَفسية الإنهزامية وَحالة الخضوع الذاتي والعَجز المُسيطرَة بفعل الاستعمار في عَقليَة المُستعمَر، هذه الحَرب لا بُدّ منها على المستوى الثقافي المَفاهيمي تَحديدًا، إذ لا يُمكن أن تكون نتائج كفاح الشعوب المُستعمَرَة ايجابيّة ما لَم يَتم تَصويب المَفاهيم على المستوى القَومي، التحالُفات مُعسكر الأعداء والأصدقاء، الرؤى المُستقبَلية ومفهوم التَحرُّر والاستعمار، فَعندَما ترى فئة أو شريحَة مُجتَمعية ما بالاستعمار على أنَّهُ «تَحرُّر» أو خطوة على طَريق «التَنوير»، فَحتمًا سَتَفقد المفاهيم من عوامل قوّتها في فعلها المُقاوم المَنوط بها وَهُنا تبرُز أهَمّية، لا بل وَمَركزيَّة «أن يَقوم المُستَعمَر (بفَتح الميم) بفعل القَضاء على ذاته المُستَعمَرَة (أيضًا بفَتح الميم)».

وَفي حالَتنا هُنا ونَحنُ نَتَحَدَّث عن العُنف والجَريمَة المُنَظّمة في الداخل المُحتل من العام 1948، لا بُدّ من الذهاب إلى إخضاع المَفاهيم والمُصطلحات السياسية والثقافية تحت مِجهر المُراجعَة والنَقد، على طريق التَخَلُّص من عُبوديّة الفكر السياسي السائد والمُسَيّطِر، حَتى ولو كانَت الظروفَ التاريخيةَ تَختلف ولها ما لها وَعليها ما عَليها، بتفاصيلها وأشخاصها وقياداتها، لكنَّ العبرة لَم تؤخذ من الإيغال في الارتباط السياسي بالمؤسَّسة الصهيونية، ولا يُفيد هُنا تجميل المُصطلحات أو تَدوير الحالَة بمُسَمّيات مُختَلفة، «فالخُطوة الأولى للتَحرير تَكمُن في التَحرير الذاتي وبدايَة التَحرير تَكمُن في التَخلص من عُبودية الفكر المُسَيطر» (هشام شرابي: مُقدّمات لِدراسَة المُجتَمَع العَربي). هي دَعوَة للتحرير الذاتي من عبء الماضي المُتصالح مَع الاستعمار، ودَعوَة لنَفض الغُبار عن خيوط المؤامَرة الخَفية التي تُحاك ضد فكرة التَحرُّر القَومي عَبرَ مُحاكاة الشارع بالهَم اليَومي، والإتكاء على شعارات تبدو «وطنية وثورية» هي شعارات واهيَة مُتماهيَة مع المُستعمِر وَمَشروعه الاستعماري حتى النُخاع.

في الحراك السياسي الوطني في الداخل الفلسطيني منذُ عقدَين على الأقَل، تَجَلَّت بَوادِر مُتَقَدّمَة في الفكاك من الوَعي المُشَوَّه، وإن كانَت بذرَة الانتفاض على الموروث الاستعماري قَد وجدَت منذ بدايَة وجود الاستعمار الصَهيوني على أرض فلسطين، وبالتأكيد ورغمَ النكبة لَم تَنطفئ جذوَة الكفاح للانعتاق والسير نحو التَحَرُّر رغمَ النكبة، وفي النصف الثاني من العقد الحالي وعلى مَدار الخَمسة أعوام الماضيَة هُناك حَرب على فكرة «الانفصال» القَومي إذا جازَ التَعبير، وهي بالأصَح فكرة التحرير والتَحَرُّر وفك الارتباط مع المُستَعمِر من خلال رَفض شَرط «المواطنَة» المَفروضَة قَسرًا والمُكتَسبَة بفعل البقاء في الوطن تحت ظل الاستعمار مع الحُقوق المَدَنية.

هذا الشَرط يَطرَحَهُ على المَلأ «قيادات» أحزاب سياسية ترتكز على ماض ليسَ لها به ناقة ولا جَمل، حتى وإن اختَلفنا مع هَذا الماضي، فنحنُ نُدرك أنَّهُ أتى في سياق تاريخي مُختَلف، سياسيًا وأمنيًا ودوليًا، وبات عَلينا في مَعرَكة التَحرُّر أن نُجابه أبناء جلدَتنا الذين ما زالوا غارقين بالذات المُستَعمَرَة (بفَتح الميم) بفعل تأثير الموروث الاستعماري والانغماس «بنعيم» هذا الموروث.

ما زالَت الأسئلَة التي طَرحتها في نهاية المَقال السابق تحتَ ذات العنوان مفتوحَة على مصراعَيها، نَذكرها هُنا للتَذكير: فوضى مُستشريَة باتَ في ظلها الأمن الشخصي هو المَطلوب المَفقود في مُجتَمَعنا، فما هي مُعادَلَة الصراع هُنا؟ وَما هو دور الحَركَة الوَطنيَة؟ كيفَ تَتَصَرَّف الأحزاب السياسيَة العربية في علاقاتها التبادُليَة مع المؤسّسة الصهيونية؟ فَأينَ المَلجَأ؟ وأينَ المَفرّ؟ ومن هو الحامي؟ أسئلَة عَديدَة سَنُحاول الإجابَة عليها في المَقال القادِم.

الطليعة المغربي: لا تنمية حقيقية في ظل بنية الفساد والاستبداد

الرباط_ بوابة الهدف

عقدت اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي المغربي دورتها (11) في العاصمة الرباط، السبت 18 يناير، تحت شعار «لا تنمية حقيقية في ظل بنية الفساد والاستبداد».

وفي بيان نشرته اللجنة، أكّدت على أنّ «تصاعد العدوان الإمبريالي الصهيوني الرجعي ضد محور المقاومة عبر شن عمليات الاغتيال لقادتها، في انتهاك صارخ لسيادة الدول وأن الحرب العدوانية المفتوحة في المنطقة العربية والمغاربية، هو لصرف الأنظار عمّا يقع في فلسطين المحتلة من أعمال القتل والدمار والحصار ومصادرة المزيد من الأراضي، وكذا معاناة الأسرى في سجون الاحتلال، والتشويش على نضالات الشعوب العربية التواقة للتحرر والانعتاق، في وقت تتزايد فيه حملات التطبيع بكل الأشكال والمستويات».

وعلى المستوى المغربي «أكّدت اللجنة أن ما تعيشه البلاد من أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة تستهدف القوت اليومي للجماهير الشعبية الكادحة، وما هي إلا نتاج للسياسات غير الشعبية وغير الديمقراطية، ونتيجة منطقية لتلازم الفساد والاستبداد، بإطلاق يد النهب والسطو على الثروات والأموال المنهوبة في ظل نظام سلطوي يتحكم في الدولة والمجتمع وتطالب باسترجاعها، ومتابعة ومحاسبة المهربين والفاسدين».

وسجّلت اللجنة باستنكار كبير تصاعد حملة القمع الممنهج ومصادرة الحقوق والحريات وشن حملة من الاعتقالات في انتهاك صارخ لحق الأفراد والجماعات في التعبير والرأي والتجمع والتنظيم، في وقت تتصاعد فيه الحملة وطنيًا ودوليًا للمطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين بالريف وجرادة وغيرها، مما يؤكد إصرار الطبقة الحاكمة على نهج المقاربة الأمنية».

أي عقد اجتماعي نريد؟

إعداد: غسان أبو حطب/ باحث في قضايا التنمية

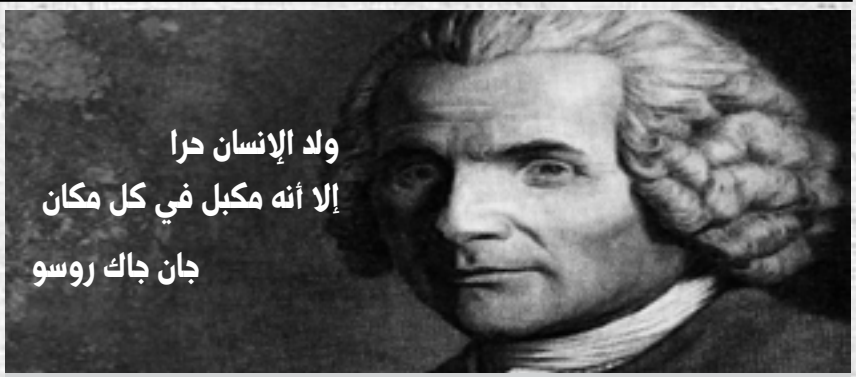

مقدمة:

يعتبر روسو أحد أهم فلاسفة عصر التنوير، وقد شكلت مقاربته حول العقد الاجتماعي أحد أبرز مرجعيات الثورة الفرنسية، وقد مثلت في حينه نبراسًا يُهتدى به ضمن سياق كانت تهيمن به تعاليم الكنيسة ورجالتها على الفضاءات العامة والخاصة، وحظيت نظرية الحق الإلهي بالهيمنة المطلقة أو شبه المطلقة، وقد ركزت مقاربته حول العقد الاجتماعي على الحقوق الطبيعية والمدنية، وعلى العدل الاجتماعي، والحرية كشرط تأسيسي وتكويني، فقد اعتبر أمارتيا صن (١) الحرية غاية التنمية ووسيلتها؛ فالحقوق تمثل الشرط التكويني للحرية بوصفها تنمية، والشرط الأداتي يتمركز حول: الحريات السياسية، التسهيلات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية، الأمن الوقائي، فجاءت أفكاره متناغمة إلى حد كبير مع متطلبات الواقع المعاش آنذاك، وقد استرشدت العديد من الديمقراطيات الأوروبية بأفكاره ومقتربة حول العقد الاجتماعي. فالشعب عنده صاحب السيادة وهو من يمتلك الإرادة العامة لا ممثليه.

لقد اعتبر العقد أداة إرادية يتنازل من خلاله الأفراد عن حريتهم الطبيعية إلى كل فرد آخر، ويصهروا إرادتهم الفردية في إرادة عامة مشتركة ويتفقوا على قبول أحكام هذه (الإرادة العامة) كأحكام نهائية قاطعة، وهذه الإرادة العامة هي السلطة صاحبة السيادة، وإذا ما فهمت هذه السلطة فهمًا صادقًا فإنها سلطة (مطلقة) و (مقدسة) ولا يمكن الخروج عليها. أما الحكومة فهي أمر ثانوي عرضي، فالملك والموظفون أو الممثلون المنتخبون ممثلون عن الشعب الذي يملك السلطة والسيادة.

يتلخص جوهر العقد الاجتماعي بأن يضع كل واحد منا شخصه وكامل حقوقه تحت الأمرة العليا للمشيئة العامة، وأن غاية العقد الاجتماعي الحفاظ، ولا ريب على حياة المتعاقدين، وكل عقد يحد من سلطة الشعب السائدة المطلقة يقوِّض أساس الميثاق الاجتماعي، ليس ممثلو السلطة التنفيذية إذا كانوا قادة الشعب أو رؤساء، إنما هم موظفون عنده وهو من يعيينهم أو يسرِّحهم، ولا تقوم وظيفتهم على أساس بنود عقد محدد وإنما على أساس انصياعهم للواجب الذي تفرضه الدولة.

إن النزعة المعيارية هي ما جعل نظرية روسو تحتل مكانة مميزة، حيث رأي روسو أن الواقعة لا تسوغ الحق، لذلك فإن أشكال الحكم في نظر روسو ليست أكثر من أشكال تنظيمية للسلطة التنفيذية ومهما اختلفت أشكال الحكم، تبقى السلطة السيادية على الدوام من حق الشعب، ولكن قد يعهد هذا الأخير بالسلطة التنفيذية، إما إلى الجزء الأكبر من الشعب، وإما إلى عدد محدود صغير من الأشخاص، وإما إلى شخص واحد، ويطلق على الشكل الأول من أشكال الحكم اسم الديمقراطية، وعلى الثاني الأرستقراطية، وعلى الثالث اسم الملكية.

صورة الواقع الفلسطيني

الاحتلال ماضٍ وبلا هوادة في سياساته وممارساته التمييزية والمخالفة للقانون الدولي الإنساني، حيث تواصل المستوطنات انتشارها وتوسعها، بما في ذلك في شرقي القدس. فحرمان الفلسطينيين يزداد يومًا بعد يوم يزداد من المنطقة المسماة (ج) حسب اتفاقية أوسلو والتي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية وتضم غالبية موارد فلسطين الطبيعية. وما زالت غزة تحت الحصار، وتنزلق بسرعة نحو أزمة إنسانية حادة، فلقد قوّض الحصار المستمر منذ ما يزيد عن اثني عشر عامًا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال فرض القيود المشددة على الواردات والصادرات، ومنع إقامة البنية التحتية الحيوية، وحرمان فلسطينيي غزة من إمكانية الوصول إلى الموارد الاقتصادية. كما أدى الحصار إلى عزل غزة عن الضفة الغربية والعالم بأسره، فإزداد تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لتصل إلى مستوى غير مسبوق، حيث أسفر الحصار عن تدني إمكانية الحصول على المياه النظيفة المأمونة، وانقطاع إمدادات الكهرباء، وتفشي البطالة والفقر، والعيش في مساكن دون المستوى اللائق، وانتشار انعدام الأمن الغذائي. وهنا نسوق بعض المؤشرات السكانية والاقتصادية التي تلخص الواقع الفلسطيني:

أولاً: المؤشرات السكانية(٢):

تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن عدد أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج مع نهاية 2019 بلغ نحو 13,350 مليونًا، نصفهم تقريبًا (49,7%) داخل حدود فلسطين التاريخية، أي قرابة 6,637 مليون فلسطيني موزعين على الضفة الغربية 3,02 مليون، وفي قطاع غزة نحو 2,019 مليون، وفي فلسطين المحتلة 1948 قرابة 1,598 مليون.

أما في خارج فلسطين يقيم نحو 6,713 مليون، وقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا نحو 6,172 مليون لاجئ، أما العدد الحقيقي فيبلغ نحو 8,990 مليون لاجئ مسجل وغير مسجل لدى الأونروا.

العودة إلى الفهرس

ثانيًا: المؤشرات الاقتصادية:

أطّر بروتوكول باريس الاقتصادي لعام الاقتصاد الفلسطيني في مرحلة 1994 وباعتباره الملحق الاقتصادي أوسلو، لاتفاقية أوسلو، تمكن البروتوكول من مأسسة الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية على الموارد الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، وأعاد تعريف الهيمنة الاقتصادية، من كونها تبعية قسرية ، إلى تبعية بالتعاقد منذ عام1967 تستند إلى اتفاقات معترف بها دوليًا. فقد (3):

- مأسس البروتوكول نظام التبادل التجاري غير المتوازن، من خلال إضفاء صفة رسمية على الاتحاد الجمركي غير المتوازن.
- يتحكم المُستعمر بالمعابر والحدود وحركة النقل والتجارة وحركة الأفراد.
- لا يستطيع الفلسطينيون الاستيراد والتصدير من دول لا يقيم المُستعمر معها علاقات سياسية أو تجارية، وبالتالي يُحرم الاقتصاد الفلسطيني من التعامل مع 48 دولة لا تقيم علاقات مع المُستعمر قد تكون سلعها أفضل وأرخص.
- لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني التوسع تصديرًا واستيرادًا إلا من خلال الموافقات الاستعمارية.
- حدود التوسع بالقاعدة الإنتاجية محصور بالمنطقتين أ و ب وفقًا للمخطط الهيكلي للمُستعمر.
- يُحرم الاقتصاد الفلسطيني من إقامة الموانئ والمطارات والسكك الحديدية لتسهيل تدفق السلع والخدمات والتجارة.
- محظور التعامل بحرية مع مدينة القدس إنتاجًا وتصديرًا واستيرادًا.
- تخضع التجارة الخارجية لغلاف جمركي موحد مع المُستعمِر.
- يقوم المُستعمِر بتحصيل الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع والسلع مباشرة قبل تحويلها لخزينة السلطة.

في ضوء ذلك، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية وفق تقديرات 2019 نحو 16,82 مليار دولار، مقابل الناتج المحلي الاسرائيلي الذي بلغ وفق تقديرات 2019 نحو 390,36 مليار دولار. كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني ما معدله 3600 دولار، مقابل 43,240 دولار للفرد الإسرائيلي وفق تقديرات 2019.

كذلك فإن إيرادات السلطة تعتمد على مصادر لا تتحكم بها، حيث أن نحو 84,3% منها في العام 2018 جاءت من المقاصة ومن المنح الدولية، كما ما زال المُستعمر يهيمن على التبادل التجاري الخارجي للسلطة، الذي بلغ حجم استيرادها من الكيان الإسرائيلي 3,632 مليون دولار لسنة 2018، أي بنسبة 55,5% من مجمل الواردات البالغة 6,540 مليون دولار، في حين بلغ حجم التصدير لإسرائيل بنفس العام 967 مليون دولار، بنسبة 83,7% من صادرات السلطة البالغة 1,156 مليون دولار (4).

في جدل العلاقة بين معطيات الواقع ومسوغات العقد الاجتماعي

إن التحولات الجذرية في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني تُعيد الحاجة الماسة لإحياء النقاش الجدي والمسؤول حول ضرورة نظم عقد اجتماعي جديد، يأخذ بالاعتبار حالة التطور التي شهدها المجتمع الفلسطيني ضمن سياقات مستعمرة، حيث نحن بأمس الحاجة إلى:

- إعادة بناء منظمة التحرير كمعبر عن الكيانية والهُوية الوطنية الجامعة للشعب الفلسطيني، بحيث تبتعد عن منطق المحاصصة، وأن تفسح المجال لتمثيل كافة مكونات الشعب الفلسطيني، كما يجب أن تضم كافة القوى السياسية التي ما زالت خارجها، وأن تنفصل تنظيميًا وإداريًا ووظيفيًا عن السلطة الفلسطينية، وأن يُعاد الاعتبار لميثاقها الوطني.
- إعادة الاعتبار لحالة الاشتباك الشامل مع المُستعمر حول مختلف القضايا (الحياتية اليومية المباشرة، والوطنية العامة)، وإفساح المجال أمام مختلف فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني للانخراط بشكل إبداعي في العمل النضالي ضد المُستعمر.
- إعادة بناء الاتحادات والأطر والنقابات المهنية وفق أسس ديمقراطية واضحة.
- استعادة الوحدة من خلال الشروع بالتحضير لانتخابات شاملة تشريعية ورئاسية ومجلس وطني؛ كأداة نضالية قادرة على مواجهة سياسات وممارسات المُستعمر والتأسيس لنظام سياسي تحرري انعتاقي، قادر على تلبية مطالب الشعب الفلسطيني في التحرر والانعتاق والكرامة والعدالة الاجتماعية.

في حالتنا الفلسطينية الراهنة، نحن بأمس الحاجة لإعمال ثلاثية الحرية والحق والعدالة الاجتماعية، ضمن هرمية تعتمد مبدأ الإرادة العامة والتي تمثل سيادة الشعب من خلال امتثال المنظمة والسلطة لشرعية الإرادة الشعبية، وكذلك كافة البنى الاقتصادية والاجتماعية.

كما إننا ما زلنا نعيش مرحلة تحرر وطني ديمقراطي؛ حيث لم نحقق مهمات التحرر الوطني، ولا مهمات البناء الاجتماعي الديمقراطي، وأحد أهم إخفاقات م.ت.ف القفز عن مشروع التحرر إلى مشروع بناء الدولة، حيث أن ولع القيادة بهاجس الدولة خلق قصورًا بنيويًا في الحوكمة السياسية التي غيرت بشكل جوهري دور المحكوم «الشعب»، وعند كل منعطف من منعطفات مشروع بناء الدولة تحت الاستعمار كان الشعب الفلسطيني يغدو أكثر عزلة عن جوهر النظام السياسي وهياكل الحكم والحوكمة؛ مما أفقده القدرة على إحداث التغيير وأضعف مقاومته للهياكل الاستعمارية والقمعية (5)؛ ومعالجة هذا الإخفاق تتمثل في إعادة الاعتبار لمتطلبات التحرر الوطني، بما يعني تعبئة كامل الإرادة العامة وصهرها في بوتقة واحدة ضمن أداة تنظيمية كفؤة وفاعلة ولها أهداف محددة، تتمثل في المصلحة العليا للشعب الفلسطيني التي تجسدها حسب روسو الإرادة العامة.

المصادر:

١- أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، التنمية حرية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مايو،2004 ص29-31.

٢- مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي 2018-2019.

٣- قيس عبدالكريم وآخرون، سلسلة الطريق إلى الاستقلال «37» ،صفقة القرن في الميزان، (المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات،يناير،2020) الطبعة الأولى، ص162-193

٤- مركز الزيتونة للدراسات الاستراتيجية ، التقرير الاستراتيجي 2018-2019.

٥- علاء الترتير، (أي معنى للدولة بدون الشعب ؟:هاجس الدولة وإنكار الحقوق في فلسطين، مبادرة الاصلاح العربي، بوادر ،8 يناير ،2020.

حوار الهدف

عبد الحسين شعبان

حوار شامل

عبد الحسين شعبان، باحث ومفكر عراقي، مناضل قومي عربي من الجيل الثاني من المجددين العراقيين، أكاديمي يحمل درجة الدكتوراة في فلسفة العلوم في مجال القانون، أستاذ القانون الدولي وخبير في قضايا حقوق الإنسان، ولد في النجف عام 1945وفيها تعلم وأكمل دراسته في بغداد، ثم في براغ.

منذ الثمانينات كانت له مساهمات متميزة في اطار التجديد والتغيير والنقد للتيار الاشتراكي واليساري، وتعكس مؤلفاته وكتبه ومساهماته المتنوعة إنشغالات خاصة بقضايا الحداثة والديمقراطية والاصلاح والمجتمع المدني، واهتمامات فكرية لتطوير الفهم المتجدد لقضايا حقوق الانسان ونشر ثقافته وخصوصاً من خلال وسائل الاعلام.

*** كيف تنظر إلى أزمة الفكر العربي انطلاقاً من الواقع المأزوم واستعصاءاته، إلا إذا استثنينا الحراكات الشعبية ذات الأبعاد الإيجابية؟**

**يعاني الفكر العربي من الركود والإتكالية والتعويلية، وهو فكر غير منتج لأنه فقد الكثير من عناصره الحيوية، لا سيّما في ظل شحّ الحريات وقلّة المبادرة ونضوب الإبداع والابتكار والهوّة الشاسعة التي تفصل بين مجتمعاتنا والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم، خصوصاً في ظلّ ثورة الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا الإعلام والمعلومات والطفرة الرقمية الديجيتل، والذكاء الاصطناعي الذي تشهده الثورة الصناعية الرابعة.

للأسف ما زلنا نجتر الماضي بتقليد واستكانة دون أي اعتبار لمواكبة روح العصر وما يحدث فيه من متغيرات سريعة وخارقة، وفي السنوات الخمسين الأخيرة أحرز العالم تقدماً يفوق كل ما أنجبته البشرية في تاريخها من تقدم. وإذا كان هذا من باب النقد الذاتي، فإن ما نحتاج إليه هو قراءة الواقع في ضوء الصورة التي تبدو معتمة، ولا بدّ من الانفتاح على العالم دون القطيعة مع التراث، بقدر ما يمكن استلهام ما هو مفيد منه في استشراف الحداثة وما بعدها، إذ أننا لا نعيش في جزيرة معزولة، بل إننا جزء من عالم متداخل ومتراكب ومتشابك، وإن كانت لنا خصوصيتنا إلّا أننا جزء في عالم متصل ومتواصل ومتفاعل.

وإذا كانت الحراكات الشعبية تبدو مثل الريح الخفيفة التي تسبق المطر، وهي أمر منعشٍ ومحفّز للآمال والأحلام، خصوصاً الزخم الشبابي الواعد، لكن ثمة أزمات عديدة يعاني منها الواقع العربي وتكاد تعصف بكيانيته الوجودية وعلينا تشخيصها ليمكن بالتالي التصدي لها، بالاعتراف بوجود أزمة عميقة ولا بدّ من تحديد معالمها وعناصرها ليمكن بالتالي وضع الحلول والمعالجات لها.

أولها- غياب الهويّة الجامعة والمشتركة، تلك التي كانت تؤلف ركناً أساسياً من أركان المشاريع السياسية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وقد انعكس هذا الغياب على الافتقاد للحد الأدنى من التعاون والتنسيق بين البلدان العربية، إذا لم نقل إن هناك خصومات ونزاعات أصبحت معتّقة ومزمنة بينها، ومن مخرجات هذا الوضع انحسار المشاريع ذات الأبعاد الوحدوية والنظرة الشاملة للصراع في المنطقة، خصوصاً باعتبار القضية الفلسطينية جوهر هذا الصراع ذات البعد التحرري والاجتماعي في آن.

وثانيها- الانقسامات الطائفية والمذهبية والإثنية التي اجتاحت العديد من البلدان العربية وقادت

العودة إلى الفهرس

إلى احترابات سياسية ومجتمعية وصراعات ونزاعات بينها، الأمر الذي أدى إلى ضعف الوحدة الوطنية وهشاشة الهويّة الجامعة على الصعيد الوطني، لا سيّما بصعود هويّات فرعية على حساب المشترك الإنساني والهويّة الوطنية.

وثالثها - تلكؤ خطط التنمية وتعثرها لدرجة التعطيل أحياناً، والعودة بها القهقري، خذ أمثلة عديدة: مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا والسودان واليمن، وهي دول كانت قد خطت خطوات أولى باتجاه التنمية، وحققت نمواً اقتصادياً واجتماعياً في مجالات مختلفة، لكن أوضاعها الداخلية الهشّة وشح الحريات، ومن ثم الضغوط الخارجية جعلتها تتراجع عن العديد من طموحاتها التي عاشتها في سنوات الستينات وكانت واعدة.

ورابعها- الحروب التي عاشتها منطقتنا، ابتداء من الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988 التي لم يكن لها مبرّر على الإطلاق والتي لم تخدم سوى الإمبريالية والصهيونية، ثم غزو الكويت في العام 1990 وما رافقه من حرب لتحريرها وتدمير العراق في الآن العام 1991، وظل العراق ينزف لنحو 21 عاماً تحت وطأة حصار دولي جائر، وأعقب ذلك احتلال غاشم في العام 2003 ما تزال تأثيراته قائمة إلى اليوم، لا سيّما بصيغة المحاصصة الطائفية - الإثنية ونظام الزبائنية السياسية الذي قام على تقاسم المغانم.

ولا ننسى هنا العدوان «الإسرائيلي» المتكرّر على الأمة العربية، ففي العام 1982 اجتاحت «إسرائيل» لبنان وصولاً للعاصمة بيروت، وفي العام 2006 شنت هجوماً واسعاً عليه تحت مسمّى «الثواب العادل»، وأعقبت ذلك بثلاثة حروب على قطاع غزة المحاصر منذ العام 2007 هي: عملية «الرصاص المنصهر»، «أوّاخر العام 2008، و«عملية عمود السحاب» العام 2012 و«عملية الجرف الصامد» العام 2014، وما تزال تعمل على توسيع مستوطناتها كما تسعى لضم جزء من غور الأردن، مدعومة من واشنطن التي « اعترفت» بالقدس الشريف عاصمة لها ونقلت سفارتها إليها، مثلما «أهدتها» الجولان السوري المحتل إقراراً بـ «الأمر الواقع»، أي « الاحتلال الواقعي» في مخالفة غير مسبوقة لما يُعرف بالقانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وخامسها - النزاعات الأهلية وتمزّق نسيج الوحداتٍ الوطنية، تلك التي تُغذى خارجياً من جانب القوى الامبريالية والصهيونية، الأمر الذي يقود إلى التفتيت والتشظي وقد

علينا الاعتراف على نحو شجاع أن الرومانسية القديمة لم تعد كافية لإشعال حماسة الشابات والشبان، بما فيها الوعود والآمال الكبيرة والشعارات البرّاقة، البعيدة المنال

يصل إلى التقسيم، وسبق لـ كيسنجر أن قال في أواسط السبعينات: علينا إقامة «إمارة» وراء كل بئر نفط، أي تحويل العالم العربي إلى « أقليات» وتعويم الجوامع بين العرب، والمقصود بذلك ترذيل «العروبة» و«تنغيل» أي علاقة جامعة للعرب بما فيها لغة الضاد، وهو ما يمكن «إسرائيل» كي ما تكون «الأقلية» الأكثر تقدماً من ناحية العلوم والتكنولوجيا، لا سيّما بدعم واشنطن بشكل خاص والغرب بشكل عام.

***ماذا عن الموجة الثانية للحراك الشعبي وأين مواقع الأحزاب السياسية، فكيف تنظر إلى ذلك؟**

** ثمة إرهاصات أولية على صعيد الواقع العربي والدولي علينا قراءتها بعقل منفتح ومرونة حركية ضرورية لمواصلة الكفاح لتحقيق ذات الأهداف، ولكن بوسائل جديدة تستجيب للتطوّر الكوني، فقد أظهرت الحراكات الشعبية بعض الحقائق الجديدة التي لا بدّ من دراستها والتعرف على ملامحها الأساسية منها: ضمور دور الدعاة الحزبيين الأيديولوجيين، العقائديين، الذين بشروا الناس بالجنة، أو بعالم يحقق الوحدة العربية أو تحرير فلسطين (الآن وليس غداً)، أو ينجز حلم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية الأخّاذ، حيث ظلّ الصراع بين القوميين والشيوعيين، ومع الإسلاميين في ما بعد، لا على الحاضر، بل على المستقبل، وأحياناً ليس في «مملكة الأرض»، بل على قيم السماء.

هكذا ظلّت الأمور تجريدية أحياناً، فالصراع على القيم والمثل والأهداف البعيدة، تلك التي ينبغي أن تتحوّل إلى خطط وبرامج، وهذه الأخيرة إلى أعمال وأفعال وحتى لو كانت الأهداف خيّرة ونبيلة، فينبغي اختيار الوسائل العادلة والمشروعة للوصول إليها، فالوسيلة إلى الغاية هي مثل البذرة إلى الشجرة حسب تعبير رائد المقاومة المدنية المهاتما غاندي، إذ لا غايات شريفة دون وسائل شريفة، لأن الوسيلة ملموسة ومعلومة وراهنية، في حين أن الغايات متخيلة أحياناً وبعيدة وغير منظورة. وهذا ما ينبغي فهمه والتعامل على أساسه، ولعلّه أكبر الأسئلة التي تواجه عملية التغيير، علماً بأن كلام الأمس غير كلام اليوم.

علينا الاعتراف على نحو شجاع أن الرومانسية القديمة لم تعد كافية لإشعال حماسة الشابات والشبان، بما فيها الوعود والآمال الكبيرة والشعارات البرّاقة، البعيدة المنال؛ لقد حلت محلها الواقعية السياسية، بلا شعارات كبرى ولا وعود أقرب إلى السراب. لقد انتظمت الملايين بشعارات مبسّطة: الحرية، الكرامة، محاربة الفساد والعدالة الاجتماعية. فسدّت الجماهير التي تذكر بعصر المداخن باستعارة من كارل ماركس، الساحات والشوارع، بل زلزلت الأرض تحت أقدام الحكام، في حين فقد المثقف الأيديولوجي صوته، وهو يبرّر خطاب الحاكم بالقمع السياسي أو بالقمع الفكري وبحرق البخور بالدعاية والتزويق بحجج ومزاعم شتى، أو المعارض الذي كان بعيداً أو غائباً أو مخادعاً، أو الأغلبية الصامتة المغلوب على أمرها، كلهم كانوا بعيدين عن ساحة المشاركة الفاعلة،

وإنْ التحقوا بعد حين وسط جوٍ من الدهشة والارتباك والريبة أحياناً.

لقد حوّلت المتغيّرات الجديدة عدداً من المعارك الوهمية الصغرى، حول أفضليات هذه المجموعة أو تلك، باعتمادها أفضليات جديدة، هي أفضليات الجماهير المبادرة وجيل الشباب المتقدّم على بعض النخب التي استنفذت أغراضها ولأول مرة في الوطن العربي، تظهر على السطح ومن القاع حراكات شعبية سلمية ومدنية سداها ولحمتها الشباب الجميل الحالم بقدر واقعيته وبرغماتيته ناقضاً مفاهيم ومسلّمات

سادت، كمقولة أن الثورة لا يمكن لها أن تتحقّق ما لم تتوفر لها قيادة مُلهمة أو أن تكون تحت إشراف وتنظيم «حزب قائد» أو «طليعة»، أو أن التغيير لن يتحقق في ظل أنظمة استبدادية ودكتاتورية عاتية دون تدخل الجيش، أو أن قوى الداخل ليس بإمكانها إنجاز التغيير دون التعويل على الخارج ومساعداته، وما سمّي تلطيفاً « العامل الدولي» الذي أوصل بلداً مثل العراق، بعد حصار دولي جائر إلى الاحتلال البغيض.

وأثبت جيل الشباب أنه الأقدر على تحقيق خياراته كما يريد هو لا كما يُراد له، فقد أخطأ من ظنّ أن الشارع العربي قد أصابته الشيخوخة، فدخل في سبات عميق، أو أن الحكومات الشمولية دجّنت الشعوب بعوامل الجوع والخوف فضمنت خضوعها اللامحدود بمكان أو زمان، وها هو يخرج من قمقمه ليخترق الميادين والساحات، مُحطّماً حواجز الخوف، ومنتصراً على جوعه وقهره في أولى خطواته نحو الوجود والكرامة.

لم يكن للانتفاضتين التونسية والمصرية رمز قائد أو زعيم مخلّد أو ملهم مخلّص، يصبح لاحقاً «معبوداً» ومقدساً، وفوق حدود النقد. ولم يكن للإنتفاضتين أيضاً نصوصاً مقدسة أو مقولات سرمدية؛ فقد كانتا تواجهان الواقع المعقّد بشعارات واضحة ورمزية وواقعية في آن واحد. ومثلما كانتا ضد الصنمية، فإنهما كانتا ضد النصوصية، أي أنهما ضد المسلّمات واليقينيات والقدسيات والسلفيات المشوّهة والوعود الزائفة، وعابرتان للطوائف والطبقات الاجتماعية والمجموعات القبلية والعشائرية، واضحتان في مطالبهما، وحاسمتان برفضهما للمساومة وأنصاف الحلول، ومؤكدتان إخلاصهما ونزاهتهما والتزامهما بمطالب شعبيهما.

لقد وضعت حركة الاحتجاج الشعبية في موجتها الأولى، ولا سيّما في تونس ومصر، وفي موجتها الثانية: الجزائر والسودان والعراق ولبنان سؤالاً محرجاً أمام أحزاب المعارضة والأحزاب الكلاسيكية: أين دورها وما هو موقعها من الخريطة السياسية الجديدة؟! تلك التي ظلّت تلوك خطابها ولغتها الخشبية عقوداً من الزمان، سواءً أكانت شيوعية أم قومية أم إسلامية، حتى دون مراجعة أو نقد على الرغم من كل المتغيّرات؟ هكذا قدّمت الجماهير الغاضبة الفعل الثوري الواقعي الحسّي، على حساب الأيديولوجيات والوعود والخطابات الاجتماعية والثقافية التي سمعتها كثيراً.

حقاً لقد أفرزت حركة الاحتجاج نمطاً جديداً من التفكير والممارسة متقدّماً وشجاعاً، مثلما ساهمت في تعميق الوعي الثقافي الجديد المتفاعل مع الوعي العالمي. لقد بدأ الشباب بكل حيويته وطاقاته ومبادراته، وعلى الجميع اليوم الاستماع إليه والوقوف خلفه، قبل أن يتم الالتفاف عليه أو سرقة منجزاته أو اللعب بمستقبله.

إن انفجار الغضب العفوي الجماهيري كان في أحد وجوهه مقاومة للتوجه النيوليبرالي، المتمثل في أصحاب السلطة وأصحاب الثروة المدعوم من قوى دولية متنفذة، لا سيّما بانتقال الخوف من الناس إلى الأنظمة وهو عامل جديد. لقد مضى على احتجاجات الجزائر السلمية نحو 06 أسبوعاً ونحو أربعة أشهر على الاحتجاجات العراقية ومثلها انفجر الشارع في لبنان، أما في السودان، فقد حسم الجيش الأمر بتسوية بين المدنيين والعسكريين، ولعلّ واحداً من المظاهر الجديدة هو التوجه السلمي - اللاعنفي المدني لحركة الاحتجاج، تلك التي تذكر بالانتفاضة الفلسطينية أواخر العام 1987 والتي عُرفت باسم «انتفاضة الحجارة» والتي حققت انعطافاً عالمياً لصالح القضية الفلسطينية لولا المتغيرات العربية والدولية واندفاع القيادة الفلسطينية الرسمية نحو اتفاقيات أوسلو 1993.

*** وماذا عن الجيل الجديد وهل هناك كما تقول عقل جديد؟**

**لقد برز جيل جديد من الشباب أخذ على عاتقه مسؤولية قيادة الحراكات الشعبية الميدانية بعيداً عن التنظير، مبتدعاً أساليب كفاحية جديدة، وغير مألوفة، سبّبت الذهول والحيرة والتردّد للنخب الفكرية والسياسية القائمة في السلطة والمعارضة، لا سيّما في الأيام الأولى. وقد انطلق الجيل الثوري الجديد من فضاء مجتمعي، بعيداً عن الأيديولوجيا وتفريعاتها الشمولية والدينية، مثلما كانت سمته وطنية عامة دون فئوية أو تعصب أو تطرف أو غلو، دون أن يعني أن ثمة محاولات اختراق

خارجية، لا سيّما من جانب القوى الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة التي تحاول الاستفادة من أي متغيّر في الخريطة السياسية وتوظيفه لصالحها، سواء باستدراج بعض المجاميع تحت عناوين برّاقة مثل «حقوق الإنسان» و«الديمقراطية» و«حرية التعبير» وغيرها.

ولكن يمكنني القول أن الحدث التونسي والحدث المصري كانا صناعة محلية بكل امتياز، وأن تأثيراتهما بلا أدنى شك كانت عربية وإقليمية وقد تكون كونية أيضاً، وهو ما يمكن قراءته لاحقاً، فالكثير من الثورات المحلية، كان لها إشعاع كوني بغض النظر عن تقييماتنا، خذ مثلاً: الثورة الفرنسية العام 1789 والثورة البلشفية العام 1917 والثورة الإيرانية العام 1979 وانتفاضات أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات وغيرها، أي أن دلالاتها يمكن أن تتجاوز حدودها إلى بلدان وشعوب أخرى (خصوصاً أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى العالم العربي)، وقد انتشرت عدواها لتصل إلى العالم كلّه وهو ما ينطبق على الحدثين التونسي والمصري.

*** أين إذاً مفهوم الوطنية؟**

**لعلّ مفهوم «الوطنية» لدى جيل الشباب يختلف عمّا يفهمه ويريده الحكام باعتباره «شرط خنوع» مثلما يختلف مفهوم «الخارج» الذي يريد توظيف حركة الاحتجاج الشعبي لصالحه ولخدمة مشاريعه الاستعمارية الدولية أو لنفوذه الإقليمي، وثمة مفارقات على هذا الصعيد، فالحكام الذين شاخوا وهم في السلطة، حاولوا تصوير الاحتجاج بأنّه «صناعة خارجية» ولخدمة الأهداف المشبوهة المعادية للأمة، في حين إن الجيل الجديد كان يربط الوطنية بالحقوق، ويرى فيهما تلازماً لا انفصام فيه، إنما (الوطنية والحقوق) عنده يقومان على مساءلة رجل السلطة والحاكم باعتبارهم خادم الشعب وليس العكس.

لقد تبنّى الجيل الجديد النقيض، فلم يعد يهمّه التشدّق والسفسطات الأيديولوجية والتعويذات الدينية، وذلك بسبب سياسات الاستبداد الطويلة الأمد، واحتكارات العوائل الحاكمة لجميع مرافق السياسة والإدارة والاقتصاد والثقافة والإعلام في الدولة، لذلك وجد نفسه في القيم المغايرة، التي تقوم على الحرية والمساواة والشراكة والعدل، أي الحق في المواطنة المتكافئة.

وإذا كانت الحرب الباردة السابقة قد انتهت بانهيار الكتلة الاشتراكية، وتحوّل الصراع الأيديولوجي إلى شكلٍ جديد، متخذاً من «الإسلام» عدوّاً

الحدث التونسي والحدث المصري كانا صناعة محلية بكل امتياز، وأن تأثيراتهما بلا أدنى شك كانت عربية وإقليمية وقد تكون كونية أيضاً،

ينبغي القضاء عليه، حسبما برّرت القوى الغربية المتنفّذة، وخصوصاً الولايات المتحدة، سواءً اتّخذ ذلك شكل مكافحة «الإرهاب الدولي» أو لم يتخذ، فإن ما يسمّى بـ«المجتمع الدولي» على كل عيوبه ومساوئه يضطر أحياناً للانحياز إلى القيم الإنسانية «المعلنة» شكلياً أو فعلياً بحكم وجود مؤسسات ومساءلات داخلية في البلدان المتطورة، على الرغم من محاولات الهيمنة والتوظيف في ظل العولمة، بوجهيها المتناقضين المتوحش والإيجابي، الأول: الخاص بعولمة الإرهاب والقمع واستلاب حقوق الشعوب، والثاني: عولمة الثقافة وعولمة حقوق الإنسان، وعولمة ثقافة المساواة من خلال تكنولوجيا المعلومات والإعلام والاتصالات وكل ما يتعلق بالثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، حتى وإن تم وضع عراقيل أمام شعوب البلدان النامية لتحجيم الاستفادة منها والإبقاء عليها مورداً أساسياً للمواد الخام وسوقاً للبضائع والسلع المصنوعة في إطار الاستغلال والنهب الإمبريالي.

*** أثمة معالم أخرى لحركة التغيير التي تؤشر لها؟**

** نعم وهي معالم متميزة ومهمة منها أنها لم تكن ذكورية، أي لم تقتصر على الذكور فحسب، بل ساهمت فيها النساء إلى حدود كبيرة، وكان لهنّ دور بارز في القيادة والإدارة والحضور والمشاركة، ولعل ذلك يمثل رسالة جديدة حداثية لبدء عهد جديد انتقلت فيه النساء من الصفوف الخلفية المساندة للحركات الشعبية إلى واجهات الحدث، ليتصدّرن المنابر والقيادات، سافرات أو محجبات، مسيحيات أو قبطيات، لا فرق بينهن؛ فقد وحدّهن حب الوطن، وكنّ جميعهن يردّدن الشعارات ذاتها المطالبة بالتغيير والكرامة الإنسانية والعدالة ومحاربة الفساد في وطن يتسع للجميع.

ومن المعالم الجديدة علانية وشفافية حركة الاحتجاج في التخطيط والتنظيم والإعلام والتنفيذ وكل شيء كان يمرّ عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهكذا كشفت حركات الاحتجاج الأخيرة اختفاء صورة الثوري القديمة، فلم يعد يأتي بسترته المتّسخة وقميصه الرث، متنكراً بأزياء أخرى شعبية أو فلاحية، أو واضعاً لفائف الرأس دليلاً على الثورية أو التديّن أو العمل السري. جاء الثوري الجديد بكل أناقته، ومعه جوقة البروفسورات وأساتذة الجامعات والإعلاميين والمحامين والأدباء والفنانين والكتّاب والقضاة والشغيلة بكل فروعها، أي شغيلة اليد والفكر. لم يفكر قبل مجيئه بتلقّي التعليمات من الأوكار السرّية، أو من خريجي السجون، أو المقيمين في الجوامع والمساجد والكنائس أو من مقار الأحزاب التقليدية وبياناتها الروتينية النمطية، فهؤلاء كلهم هم من اتّبعوه هذه المرّة، لأنه كان يعرف قضيته أكثر من غيره، ولديه القدرة للتضحية من أجلها، دون «وصاية» أو «أبوية» أو ادّعاء احتكار المعرفة والحقيقة.

لقد أثبتت قوة الشباب أنها العامل الأساسي في رسم الخريطة المستقبلية للعالم العربي والشرق الأوسط، سواء حققت حركات الاحتجاج أهدافها أو أخفقت

وانتكست وتراجعت، فثمة منعرجات والتواءات وتضاريس وعرة تقف بوجه حركة التغيير وتعوقها من تحقيق أهدافها، لأن القوى التقليدية ما تزال مؤثرة وتمسك بالعديد من المفاصل المهمة في الدولة العميقة والمال والأجهزة الأمنية والعلاقة مع القوى الخارجية، لكن العالم العربي ما قبل الإحتجاج شيء وما بعده أصبح شيئاً آخراً.

وإذا كانت الكتب الدينية أو القومية أو الكتاب الأحمر أو مقولات لينين وجمال عبد الناصر وكاسترو وجيفارا محفّزاً للثوار سابقاً، فإن عود الجيل الجديد قد اشتدّ في غرف الانترنت وعلى صفحات الفيسبوك ومقاهي المهمّشين وعلى الأرصفة، وأثبت جدارة لا حدود لها، على عكس الانطباع السائد الذي كان يتّهمه بالميوعة واللّامبالاة وقلّة الشعور بالمسؤولية؛ فهو أبدى استعداداً للموت أكثر بكثير مما أبدته أجيال

سابقة. علينا أن نقرأ الجديد ونتعلم منه دون أن ننسى أهدافنا الأساسية، وعلى حدّ تعبير فيكتور هوغو «إنه لثناء باطل أن يقال عن رجل إن اعتقاده السياسي لم يتغيّر منذ أربعين عاماً، فهذا يعني أن حياته كانت خالية من التجارب اليومية والتفكير والتعمق الفكري في الأحداث. إنه كمثل الثناء على الماء لركوده وعلى الشجرة لموتها».

يقول نيتشه على المرء أن يغيّر أفكاره مثلما تنزع الحية جلدها، وعلينا حسب انجلز إعادة النظر بإستراتيجيتنا عند كل اكتشاف لسلاح حربي. أما التشبث بالمواقف أو ادعاء امتلاك الحقيقة، فهذا رأي من لا يريد التفاعل مع الحياة وهو دليل عجز وتقهقر!

*** أين موقع حركات الاحتجاج الحالية من فن الانتفاضة؟**

* * مثل الحياة والحب قد تبدو حركة الاحتجاج عصيّة على الفهم لأول وهلة، فهي لا تأتي دفعة واحدة، كما أنها لا تحضر كاملة ونهائية، ولكن مظاهرها تتضّح وتتكشّف مع مرور الأيام وبالتدريج، ولعلّ الزمن كفيل بكشف أسرارها وتسليط الضوء على خفاياها وخباياها، لا سيّما في مراحلها المختلفة، بما فيها من عوامل قوة ونقاط ضعف، بالتقدّم والتراجع، بالنجاح والإخفاق، خصوصاً بتحديد مصيرها، وبالاقتراب من تحقيق أهدافها.

وبغض النظر عن التسميات والتوصيفات، فبعضهم يطلق عليها: ثورة والآخر انتفاضة والثالث حركة احتجاج والرابع تمرّد والخامس هبّة، ولكن ذلك كلّه وخارج الخلفيات السياسية، هو فعل رفض وإن اتخذ أبعاداً مختلفة فالانتفاضة من نفض، أي أزال شيئاً ما، غباراً كان قد علق بالثوب مثلاً، ويشير معناها إلى حركة وتغيير، أي خلق جديد يولد من القديم. ويقال نفض المكان أو نفض الطريق أي نظّفه من اللصوص، كما يفيد مصطلح « الإنتفاضة» في معنى الخصوبة، فمثلاً نقول نفض الكرم، أي تفتّحت عناقيده، ويقال نفضت المرأة، أي كثر أولادها، وتستخدم الكلمة بالقول: نفض عنه الكسل أو الهمّ، أي أزاله، وانتفض تأتي أحياناً، انتصب أو وقف، أي تحرك الكامن ليبدّد الساكن، أو أن الكامن أصبح ظاهراً، لدرجة وصل ما انقطع ولم يقطع ما وصل.

ولعلّ مبعث النقاش حول المصطلح ودلالاته تعود إلى نقاشات عتيقة حول معنى الثورة والفارق بينها وبين الانقلاب العسكري، وهو الجدل الذي أثير منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، فقد قصدنا بالثورة التغيير الجذري، وبالانقلاب العسكري التغيير الفوقي، وهو خلاف يتعلق بتوصيف الحالة من جانب المؤيدين أو المعارضين. وكان المفكر ياسين الحافظ قد طرح في كتابه «بعض قضايا الثورة العربية» معياراً للثورة يتلخّص في أن يكون الشعب ناقماً على الحكم وأن يكون الحكم عاجزاً عن الاستمرار، والثورة هي التحرك الجذري في جوف المجتمع، وهي الحرث العميق في أسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى ويدفن طبقة منه تجاوزها التطور وتخطاها التاريخ، وذلك استناداً إلى كتاب لينين «الدولة والثورة»، أما الانقلاب العسكري فهو التحرك الخادع على سطح المجتمع، والنبش الخفيف على قشرة الحياة الاقتصادية والسياسية، مع بقاء أسس المجتمع القديم.

وبتقديري إن اختلاف المصطلح اليوم وإن كان له دلالات، لكنني أنظر إليه من خلال مسار عام ويعتمد ذلك على السير خطوة خطوة وعلى نحو حثيث نحو هدف التغيير، فالاحتجاج والانتفاضة والثورة، تستهدف إجراء تغيير حقيقي فيما يتعلق بعلاقة الحاكم بالمحكوم، ولا سيّما في الانتقال إلى الدولة القانونية وتداولية السلطة سلمياً وإشاعة الحريات وتحقيق الكرامة الإنسانية ومكافحة الفساد. وكل ثورة أو انتفاضة بدأت بتحرك شعبي واحتجاج جماهيري، ثم تطورت مطالبها، لا سيّما بعد امتناع السلطات الحاكمة عن تلبيتها أو لجأت الأخيرة إلى حلول غير سياسية، سواء أمنية أو عسكرية أو حتى اقتصادية، الأمر الذي عمّق

من مطالب المحكومين ورفع سقفها وقاد فعليا إلى الافتراق، خصوصا بعد أن عجزت السلطات الحاكمة الإسراع في إنجاز إصلاحات ضرورية. الانتفاضة أو حركة التغيير، سواءً كانت منظّمة أم عفوية، سياسية بامتياز وهي تكثيف لكل ما سبقها من سياسات واحتجاجات ونضالات، إلى أن وصلت ذروتها من خلال تراكم كمّي طويل الأمد وتصاعد بالفعل الثوري، حتى وإن خبا أو اختفى عن الأنظار، لكن قانون الطبيعة كما هو قانون التاريخ كانا يفعلان فعلهما، حيث تؤدي التراكمات الكميّة إلى تغييرات نوعية في لحظة معينة وعندها يحدث الانفجار.

وإذا كانت الانتفاضة المنظّمة أي المخطط لها أو العفوية بعد اندلاعها، تتطلب كفالة الإعداد السليم وبرنامجا طويل الأمد مع برامج فرعية أولية ومؤقتة، وتكتيكات مناسبة وغير تقليدية، فلا بدّ أيضا من توفر ظروف موضوعية وذاتية للانطلاق أو بيئة حاضنة بعد الانطلاق، ومن ثم الإمساك بخيطها الصاعد حتى تحقيق أهدافها، سواءً تحقيق مطالب محدّدة أم إصلاح النظام السياسي أم استبداله أم تغييره بنقيضه.

وحول سلمية وعنفية الانتفاضة، فقد دار حوار بين لينين وبليخانوف، لا سيّما إزاء الانتفاضة الروسية العام 1905 والتي فشلت، ففي حين اعتبر بليخانوف أن حمل السلاح كان بمثابة خطأ أطفال، لذلك كان ينبغي التخلي عنه، ردّ عليه لينين مرجّحا الانتفاضة المسلحة، بأن الخطأ لم يكن في استخدام السلاح وإنما في عدم استخدامه ببراعة كافية، ولا بدّ إذاً من تحسين استخدامه وليس العكس، وفي وقت لاحق دافع لينين عن الخيار المسلح، باعتبار الانتفاضة فنّاً، وانتقد خصوم الفكرة وتشويهات بعض الاشتراكيين باتهام الماركسية بالبلانكية (تيار ثوري مغامر في الماركسية قاده المفكر الفرنسي أوغست بلانكي)، مثلما فعل برنشتين زعيم الانتهازية كما يسميه، معتبرا أن توافر شروط الانتفاضة ورفض اعتبارها فنا (أي خوضها حتى النهاية) بمثابة خيانة للماركسية، بمثابة خيانة للثورة.

*** ماذا عن اللحظة الثورية؟ وكيف يتم اختيارها؟**

** لعلّ الأمر يتطلّب قراءة الوضع السياسي على نحو صحيح دون مبالغات بسبب التفاؤل المُفرط أو التشاؤم المُحبط، لا بتضخيم الذاتي على حساب الموضوعي، سواءً بالرهان على المغامرات وصولاً إلى الانتحار أحياناً، ولا بتقزيمه بحيث يقود إلى العجز والقنوط، وتضييع الفرص بانتظار أخرى، وكثيراً ما ضاعت انتفاضات بسبب حرق المراحل أو عدم اقتناص اللحظة الثورية على نحو صحيح.

ومن أصعب الأمور هو اتخاذ القرار ببدء الانتفاضة لأن ذلك يتطلّب حساب توازن القوى واختيار التوقيت المناسب والتدرّج في رفع الشعارات، وكل ما يتطلب الشروع بتهيئة مستلزمات انطلاقتها وبالتالي الحفاظ على جذوتها حتى تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المطلوبة، خصوصا ما حددته من أهداف، ولعل ذلك ما يمكن أن نطلق عليه «التنبؤ الثوري»، وهو يحتاج إلى معرفة بالظروف والمحيط والقوى المتصارعة ومعسكر الحلفاء وقيادة لإدارة خطط العمل والتكتيكات، ومن ثم كيفية التدرّج في طرح المطالب بعد تحديد الأهداف، والتقدّم بجسّ نبض العدو أو الخصم، وزج الجمهور لاقتحام معسكره وصولاً إلى تحقيق الهدف بالإصلاح أو التغيير حسب أهداف الانتفاضة ذاتها.

وهذا الأمر يعتمد على مدى تصدّع معسكر الخصم أو العدو، وانهيار بعض أركانه، أو انتقال بعضها إلى المعسكر الآخر أو تحييد بعض قطاعاته أو تمردّها أو حتى تركها مواقع العمل مع النظام. وإذا كان قرار البدء بالانتفاضة قد يؤدي إلى مغامرة أو انتحار، لا سيّما إنْ لم يكن مدروسا، فإن أخطر ما يحصل للانتفاضة بعد انطلاقتها هو التردد وعدم الحسم، ولا يعني ذلك سوى موتها وتعريض مصيرها للدمار. ذلك ما أقصده من الانتفاضة بمعناها الكلاسيكي، خصوصا حين تكون منظمة ويقف خلفها أو يقودها حزب ثوري، لكن الانتفاضات العفوية الراهنة والتي هي دون قيادة محددة عليها أن تدرك الشروط والقوانين الموضوعية لحركية الانتفاضة وأن تطبقها على ظروفها الخاصة، خشية تبددها وإجهاضها، خصوصا إذا استمرت لفترة طويلة دون أن تحقق أهدافها أو أن تتقدم على هذا الطريق، إذا أن أي مراوحة سيعني تقهقرها التدريجي.

ويحدد لينين لنجاح الانتفاضة الاعتماد على الطبقة الطليعية أولا، وعلى الانعطاف الحاسم في تاريخ الثورة الصاعدة ثانياً، وعلى تصدع معسكر الأعداء ثالثا، حيث يبلغ نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب ذروته، وفي الوقت نفسه تبلغ التردّدات في صفوف الأعداء وفي صفوف الأصدقاء الضعفاء، الحائرين، غير الحازمين، أشدّها، وهو بذلك يحاول تمييزها عن الفكرة البلانكية التي تقوم على مؤامرة أو مجموعة

في حزب، وهو ما كتبه عن فن الانتفاضة، وفي رسالة لينين إلى اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي (البلشفي) التي كان قد كتبها في ليلة 31/14 أيلول (سبتمبر) 1917 ونشرت لأول مرة في العام 1921 في مجلة بروليتاريسكايا ريفولوتسيا (الثورة البروليتارية) العدد 2، 1921.
أما ماوتسي تونغ فيقول: إن الثورة ليست مأدبة ولا كتابة مقالات ولا رسم صورة ولا تطريز ثوب، فلا يمكن أن تكون بمثل تلك اللباقة والوداعة والرّقة، أو ذلك الهدوء والأدب والتسامح وضبط النفس. إن الثورة انتفاضة وعمل عنيف تلجأ إليه إحدى الطبقات للإطاحة بطبقات أخرى.
ويذهب أميليو لوسو للحديث عن الانتفاضة باعتبارها فناً كالحرب وباقي الفنون تخضع لبعض القواعد التي يؤدي إهمالها إلى هلاك الحزب الذي يرتكب خطأ عدم التقيّد بها. ويضيف في شرحه أنها معادلات متشابهة (الانتفاضة والحرب) وحيث يتوقف القانون، فإن الغلبة للصراع السياسي.
والانتفاضةالمنظمةأو العفويةٍ بعد تطوّرها ليست قراراً إرادوياً، أو خريطة جغرافية أو ديموغرافية كما يتصوّر البعض بحيث يتم تحديد أبعادها ومسافاتها وتضاريسها سلفاً، ووضع محطات لاستمرارها وتحديد مسارها، بقدر ما تعكس الواقع وما يزخر به التغيير من مستجدات وتطوّرات وتفاصيل واحتمالات، يمكن التكيّف معها لوضع الخطط والبرامج المناسبة للمواجهة، وتجاوز المعوّقات التي تعترض طريقها، والتناقضات التي تستوجب إيجاد حلول مناسبة لها، للاستمرار بالانتفاضة وصولاً للتغيير المنشود. وفي ذلك مقاربة لمفهوم الانتفاضة بمعناها الكلاسيكي، خصوصاً وجود قيادات معلومة لها ومخططة لاندلاعها.
لعلّ بَعضنا استعاد صورة الانتفاضة كما تم تحديدها في الأدب الماركسي، خصوصاً الصورة النمطية السائدة و«النموذجية» التي كانت دائمة الالتصاق بثورة اكتوبر الاشتراكية العام 1917 وقيادة لينين، وهي الصورة ذاتها التي استعدناها في انتفاضة أواخر العام 1987 وأوائل العام 1988 الفلسطينية، التي عُرفت باسم انتفاضة الحجارة، لدرجة أن بعضنا استعمل تلك التعاليم باعتبارها «مدوّنة» قانونية أقرب إلى مسطرة يقيس بها بالأفتار، مدى انطباقها أو عدم انطباقها على الانتفاضة الأكتوبرية الشهيرة، وذلك ضمن وصفة نظرية أقرب إلى الوصفات العلاجية.
ولعلّي أشرت في حينها إلى أن بمجرد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية هرع بعض الماركسيين العرب للتأكيد على الأخذ بالتعاليم اللينينية... محاولين اقتباس بعض العبارات والجمل بخصوص الانتفاضة المسلّحة وشروطها، وإذا كانت دراسة التعاليم اللينينية والعبقرية الفذّة للينين ضرورية ومهمة، ولكن ينبغي أخذ الظروف المختلفة كلياً بنظر الاعتبار، والاستفادة من التعاليم العامة لا للاستنساخ والتقليد، لا سيّما وأن الانتفاضات الحالية سلمية ومدنية واقرب إلى العفوية، وتلك بعض حقائقها الجديدة.
وكنت قد واجهت ذلك عند إلقائي محاضرة في دمشق في العام 1988 ومحاضرة في براغ بدعوة من السفير الفلسطيني سميح عبد الفتاح، خلال زيارتي مطلع العام 1989، حول «مفهوم الانتفاضة»، وكانت المحاضرتان بعنوان «انتفاضة الحجارة بين السياسي والأيديولوجي».
وقبل ذلك عند حديثنا عن الثورات التاريخية الكبرى، عدنا إلى الثورة الفرنسية البرجوازية، وإلى انتفاضة باريس العمّالية العام 1871 (الكومونة الحمراء الشهيرة) وتوقفنا كثيراً عند ثورة أكتوبر، ووصلنا إلى الثورة الإيرانية الدينية الإسلامية، العام 1979، تلك الثورات التي تركت تأثيراتها على النطاق العالمي واستمرت تفعل فعلها في العقول والنفوس.
ومثل هذا الأمر يجري استعادته أو القياس عليه اليوم بخصوص الانتفاضات التي اندلعت في العديد من البلدان العربية في ظروف مختلفة وتطورات هائلة، لا سيّما في عصر العولمة، وأهم ما فيها أنها سلمية ولا عنفيّة، فضلاً عن شموليتها.

*** وماذا عن الخصوصية التونسية؟**

* * لقد تسنّى لي زيارة مكان «الحدث والحادث» الذي أشعل حركة الاحتجاج الشعبي في الوطن العربي، تلك التي بدأت بإضرام الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في جسده، صباح يوم الجمعة 17 كانون الأول (ديسمبر) 2010، فقد عزّت عليه نفسه إثر صفعة تلقّاها من الشرطية فادية حمدي، وسط حشد شعبي في مدينة سيدي بو زيد، لاعتراضه على منعها ومصادرتها مصدر الرزق الوحيد له ولتسعة أفواه من أسرته.
كان ردّ البوعزيزي على كرامته المجروحة إنهاء حياته احتجاجاً، لا سيّما وأن فرص حصوله على عيش كريم باءت بالفشل بسبب استشراء سوء الإدارة وفساد السلطة في جسد الدولة وجميع مرافقها، ناهيك عن شحّ الحريات المزمن. أحضر الشاب المتعلّم وبائع الخضار عدّته وتقدّم خطوات من مبنى المحافظة الذي لم يبعد سوى بضعة أمتار عن مكان وقوف عربات باعة الخضار، وبعد أن عبر الشارع ليكون أمام باب المبنى مباشرة، صبّ الزيت على نفسه وأشعل عود الثقاب، فتوهّج جسده، ولم يدر بخلده لحظتها، أن روحه الصاعدة إلى السماء، ستكون قرباناً للثورة، التي ستبدأ من تونس وتنتقل منها إلى العالم العربي بأسره.
كان الأمر خاطفاً ومُتقناً، ففارق الحياة وسط حيرة ودهشة المجتمع البوزيدي بشكل خاص والمجتمع التونسي بشكل عام، بما فيهم ردود فعل السلطة التونسية ومؤسسة الرئاسة التي تعاملت بارتباك واضح مع الحدث، لا سيما بعد أن انتشر الخبر مثل النار في الهشيم وشاع بسرعة خاطفة مثل البرق وتناقلته وكالات الأنباء العالمية ومحطات التلفاز، وخصوصاً بعد أن بدأت الوسائل المحلية بنشره وإذاعته، مما دفع وسائل الاتصالات الحديثة بما فيها التويتر والفيسبوك واليوتيوب والانترنت من تفعيل الأمر والمساهمة في توسيع رقعة انتشاره. وحسب ماوتسي تونغ « تكفي شرارة واحدة لينذلع اللهب

العودة إلى الفهرس

ويشعل السهل كلّه» فهل هذا هو الحدث الذي كان وراء اندلاع حركة الاحتجاج التونسية ؟

كل شيء قبل انتحار البوعزيزي بدا هادئا، بل واعتياديا، لكن النار كانت تضطرم تحت الرماد كما يُقال، فما أن حرّكتها ريح شديدة، حتى اشتعلت، ملتهمة كل ما حولها من أوهام القوة وجبروت الاستبداد والرفاه الزائف. ومن يرقب مسيرة تونس في السنوات العشرين ونيّف الأخيرة، ولا سيّما منذ استلام زين العابدين بن علي الرئاسة سيلحظ النقيضين: هدوء ظاهري ومستوى معيشي لا بأس به وسلطة أقرب إلى الحداثة وحقوق للمرأة مكفولة دستوريا في أحسن مستوى قانوني في الوطن العربي، وهي إنجازات تُحسب بشكل أساسي للرئيس الحبيب بورقيبة الذي قاد تونس منذ الاستقلال حتى أواخر الثمانينيات رسمياً، ولكن من جهة أخرى كان البوليس السرّي بالمرصاد لكل من يتفوّه بكلمة ضد الرئيس وحاشيته أو يعارض النظام، كما كان القمع وشحّ الحريات والفساد المالي والإداري مستشريا لدرجة مريعة، ناهيك عن تمركز السلطة والمؤسسات السياسية والأمنية جميعها بيد رئيس الدولة، الذي أصبح تدريجياً حاكماً متسلّطاً لا يتورّع عن القيام بأي شيء بما فيه ما يتعارض مع القيم الإنسانية المنصوص عليها في الشرائع والمواثيق الدولية، فضلاً عن مخالفته لدستور البلاد ذاته.

ولعل تلك السمات تكرّست تدريجياً في بنية الدولة التونسية، التي لم تعرف منذ الاستقلال التداول السلمي للسلطة أو إجراء انتخابات حرّة ونزيهة أو الاحتكام إلى قواعد الديمقراطية المعروفة، مثل سيادة القانون وفصل السلطات واستقلال القضاء والمساءلة والشفافية، ناهيكم عن الحريات ولاسيما حرية التعبير والحق في التنظيم والحق في المشاركة.

إنّ خصوصية الوضع التونسي تتطلب منّا الاعتراف بأن النهج التفرّدي للرئيس الحبيب بورقيبة ونظامه من بعده، وضع تونس على طريق الدولة الحديثة، بإتباع سياسة اجتماعية متوازنة وإحداث نوع من النمو الاقتصادي وتحديد ملكية الأراضي الزراعية للحد من نفوذ الإقطاع، كما ساهم في دعم القطاع العام، ولا سيما في الحقول الثقيلة مثل: الفوسفات والبتروكيمياويات، وساند الصناعة الوطنية، ولعل ذلك يعود إلى كره بورقيبة لدولة « الأغنياء» حيث لا توجد في تونس تقاليد التفاوت الطبقي والاجتماعي الحاد مثل الهند ومصر والمغرب، حيث يولد الفقير فقيراً وينشأ فقيراً. وعلى خلاف

إن الجامع للحراكات الشعبية وأسبابها يتلخّص في اختلال وسوء علاقة الحاكم بالمحكوم، حيث تمّ تغييب أية فسحة للمحكومين لاختيار الحاكم واستبداله على نحو دوري حر ونزيه

سلفه قام الرئيس بن علي بتسمين فئات جديدة من محدثي النعمة الذين تحكّموا بالاقتصاد التونسي، وخصوصاً من أقارب زوجته ليلى، في قطاعات الاتصالات والسياحة والمقاولات، ناهيك عن العقود والصفقات الاستثمارية مع الخارج.

وإذا كان الفساد المالي والإداري وسوء استخدام السلطة سبباً في الثورة، فإن من المفيد ذكر مفارقة تتعلق بمستوى المعيشة الذي يعدّ لا بأس به في تونس قياساً بدول أخرى، ولعل هذا المستوى كان وراء اندلاع الثورة أيضاً، فعلى عكس الاعتقاد السائد بأن الجوع وحده هو سبب الثورة، فإن الثورة في تونس، لم تكن ثورة جياع، حيث يوجد نحو مليون وثلاثة أرباع المليون يستخدمون الانترنت في بلد تعداد سكانه عشرة ملايين، ونحو 70 إلى 80 ألف تونسي يتخرجون من الجامعات سنوياً، ولعل هذا الاستثمار البشري في قطاع التعليم والصحة والبيئة والزراعة والسياحة والرياضة، كان الأوفر حظاً.

وبخصوص الوضع المعاشي في تونس الذي جرت الإشارة إليه، فقد لاحظت وأنا في طريقي من العاصمة إلى سفاقس (تبعد نحو 300 كيلومتر) وصولاً إلى سيدي بوزيد، (التي تبعد عن سفاقس ما يزيد عن 100كيلومتر) غابات شاسعة من أشجار الزيتون كنت أمرّ عليها، وبدت لي مثل «بحر بلا ضفاف»، وهذا ما يتعلق بالزراعة والأراضي الزراعية، أما المناطق الحضرية بما فيها الأحياء الشعبية فلا يمكن مقارنتها ببلدان غنية مثل ليبيا والجزائر والعراق مثلاً، التي تزيد وارداتها عشرات المرات على واردات تونس، لكن مستوى معيشة سكانها كان أخفض بكثير منها، فما بالك بدول فقيرة. وإذا كانت المقارنة مع البلدان النفطية أو دول اليُسر، لصالح تونس فبالتأكيد ستكون المقارنة مع بلدان العُسر بجانبها أيضاً، الأمر الذي بحاجة إلى التفكير في مآل الثورة والفئات التي قادتها والشباب الذين كانوا المحرّك الأساسي لها.

ويبدو أن ثورة تونس التي كانت بطاقتها الحمراء جاهزة لا تشبه غيرها من الثورات، فهي ثورة تنمية إذا جاز التعبير، وليس هناك مظاهر جوع أو فقر مدقع، ولم تشر التقارير الدولية إلى ذلك، فضلاً عن وجود متعلمين وخريجي جامعات، وإنْ كانوا يعانون من البطالة وشحّ فرص العمل في السنوات الأخيرة، إلا أن في ذلك سبباً مختلفاً للتغيير، ولم يعد النظام الذي حقق نوعاً من النمو الاقتصادي ووفر وفرض خدمات صحية وتعليمية وهياكل ارتكازية وبنية تحتية، على مقاس ما هو مطلوب، وقديما قيل «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان»، فالكرامة والحرية أساسان للتطور الإنساني، وقيمة عليا لبني البشر، لا يمكن دونهما السير في دروب التنمية وتأمين احترام حقوق الانسان.

كانت صورة تونس تبدو للناظر من بعيد: دولة مستقرّة وشعباً «مستكيناً» و«راضياً»، وإذا كان ثمة هوامش سياسية ومدنية وبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبعض مظاهر الاحتجاج والاعتراض المحدودة، لكن النار تحت الرماد كما يقال، حتى أن الرئيس الفرنسي

السابق جاك شيراك سليل أمّة لها الفضل في إصدار أول إعلان لحقوق الإنسان في العالم لم يتورّع من وصف تونس على قدر من مجافاة الحقيقة لنظام بوليسي بقوله: بأنها تؤمّن الحقوق الإنسانية الأساسية، المتعلقة بالغذاء والسكن والعمل، وذلك في ردّه على حقوقيين تونسيين.

وفعل الرئيس الفرنسي ساركوزي مثل الرئيس شيراك حين ظلّ مترددا في الموقف من انتفاضة الياسمين بسبب المصالح، حيث كان صوته باهتاً في مطالبة بن علي وقفٍ المجازر وإنْ حاول الاستدارة سريعا بعد الانتفاضة الليبية، التي ردّ عليها نظام القذافي بمطالبته لاسترداد المبالغ التي غطّت حملته الانتخابية العام 2007، كما بقيت واشنطن حائرة بين دعم نظام حسني مبارك المستقر وبين تأييد حركة الانتفاضة «الغامضة» و«المقلقة» لها بسبب من خشيتها، من الموقف من «إسرائيل» و«اتفاقيات كامب ديفيد»، وتضاربت تصريحات العديد ممن يطلقون على أنفسهم قادة العالم الحر بشأن التغييرات، مثلما فقد الكثير من القوى توازنه لانهيار أنظمة دكتاتورية دموية، بحجة الخوف من «التدخل الخارجي»، وهي وإنْ كانت خشية في مكانها باستعادة تجربة العراق ومأساته، لكن ذلك لا يعني السكوت عن عمليات القتل والإبادة، وتبرير الدفاع عن أنظمة متسلطة.

لقد كان شاغل الغرب مسألتين أساسيتين هما:

الأولى- هواجس سنوات ما بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) التي شجعت على التغيير، ولم يعد بالإمكان التراجع عنه أو اتخاذ موقف سلبي إزاءه، خصوصا وقد بدأت بيئة دولية تتشكل داعمة للتغيير.

والثاني- مصالحه الاستراتيجية والحيوية في المنطقة التي يريد الحفاظ عليها وعدم الذهاب إلى «المجهول» بما فيها حماية «إسرائيل» الأمر الذي دفعه إلى التردّد في البداية، سواءً بدعواته إلى ضبط النفس أو عدم الاستخدام المفرط للقوة، لكنه عاد ورحّب بالتغيير ولمّح إلى الالتزام بدعمه، بل وحاول مدّ الجسور معه بأشكال مختلفة معلنة ومستترة بغض النظر عن من سيتولى الأمر، لأنهم يراهنون على الحصان الرابح، سواءً حكم الأخوان أم غيرهم من الليبراليين، علما بأن موقف الاتحاد الاوروبي ومؤسساته كان أكثر وضوحا، خصوصا مواقف البرلمان الأوروبي.

إن أية ثورة لا تشبه غيرها، ولا يشبه أي شعب آخر، وإنْ كان هناك مشتركات بين الشعوب والمجتمعات، إلا أن لكل خصوصيته، التي لا بدّ من أخذها بنظر الاعتبار عند الحديث عن التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ولعل هذه المسألة تكاد تكون مطروحة وعلى نحو شديد في موجة الاحتجاجات الثانية، في العراق أم لبنان أم غيرها، فإذا كان ثمة تأثيرات وتفاعلات وانعكاسات بين التجارب المختلفة، الناجح والفاشل، إلا أن لكل تجربة نكهتها الخاصة ومذاقها المختلف، وذلك بحكم التطور التاريخي واصطفافات القوى والطبقات الاجتماعية والدينية والإثنية وتنوّع الفاعليات والأنشطة السياسية والفكرية، ناهيك عن تراكم العديد من المشكلات المختلفة.

ويمكن القول إن الجامع للحراكات الشعبية وأسبابها يتلخّص في اختلال وسوء علاقة الحاكم بالمحكوم، حيث تمّ تغييب أية فسحة للمحكومين لاختيار الحاكم واستبداله على نحو دوري حر ونزيه، الأمر الذي سبب ترهّل وهرم الأنظمة والتي فقدت حيويتها وفاعليتها السياسية والاجتماعية وتآكلت شرعيتها، مما راكم الشعور بالاستلاب والغبن وفقدان الحقوق، بل والتجاوز على أبسطها.

إن أي عملية تقليد أو استنساخ لنموذج ما دون الأخذ بالاعتبار خصوصية كل تجربة سيكون تشويها للأصل والفرع، كما لو تمّ زرع بذرة في بيئة غير ملائمة فسيؤدي ذلك لعدم نموها بشكل صحيح، وحتى لو نمت فسيكون لأجل قصير ومن بعد ذلك تذوي وتموت. ولعل ذلك ينذر بمستقبل محفوف بالمخاطر، مما يؤدي لضياع الزمن والجهد والموارد دون طائل أو جدوى تذكر.

حاولت الثورات الاشتراكية السير على هدي الثورة الروسية الأكتوبرية، وقامت بتقليد التجربة، لكنها بعد حين وصلت إلى طريق مسدود، لأنها استنسخت التجربة الأصل بكل التحدّيات والمشكلات التي تواجهها مما انعكس سلباً على التجارب الفرعية الأخرى، كما حاولت بلدان ما أطلق عليها محور «التحرر الوطني» إعادة استنساخ أو تقليد التجارب الاشتراكية، لكنها سرعان ما انهارت عندما انهار النموذج الأصل، الأمر الذي لا بدّ من أخذه بنظر الاعتبار، وقد حاولت بعض البلدان العربية تقليد نموذج الثورة المصرية الناصرية وتجربتها السياسية، لكنها في واقع الحال كانت عبارة عن تشويه لتجربة لها خصوصيتها ولها مشكلاتها وتحدياتها، وإذا كانت لم تفقس بيضة التجارب الأولى، فما بالك بالتجارب اللاحقة «الصغيرة» أو الأقل جاذبية وتأثيرا.

إن قراءة التجارب العالمية والعربية واستلهام دروسها وعِبَرها بانفتاح وشفافية أمر ضروري لتحصين التجارب الخاصة بعيدا عن الانغلاق والتقوقع من جهة، وفي الوقت نفسه دون تقليد أعمى أو استنساخ مشوّه، والأمر يتطلّب عقد جديد في كل مجتمع بين القوى والفاعليات المؤثرة، لتنظيم العلاقة أيضاً بين الحاكم بالمحكوم، ومن جهة أخرى يقتضي وضع قواعد قيمية قد يكون بعضها ما فوق دستوري، وقد يندرج بعضها الآخر ضمن بنود الدستور الذي يؤكد على احترام هذه القيم والقواعد دون لبس أو غموض، وهي قواعد لا يمكن استبدالها أو اللعب بها، باسم الأغلبية أو المظلومية أو قرارات البرلمان أو غير ذلك، لأن أي إخلال بها سيمسّ النظام الديمقراطي ومحتواه ويؤثر على سير عمله ومستقبله، ولهذا تضع بعض الدساتير مواد جامدة لا يمكن تغييرها أو استبدالها بسهولة إلا ضمن ضوابط معقدة وفترات زمنية قد تطول وتوافقات تكاد تقترب من الإجماع أحياناً، لكي لا تلجأ إحدى القوى إلى العبث بالدستور أو استخدامه لتحقيق أغراضها الآيديولوجية أو توجهها الفكري أو الديني أو الطائفي أو الفئوي، أو التغوّل على الآخرين.

وبقدر احترام الخصوصيات والتمسك بها، فالأمر يحتاج إلى الاطلاع على

العودة إلى الفهرس

التجارب ودراستها، بل علينا دراسة تجاربنا السابقة ذاتها الفاشل منها والناجح، وأعتقد أن الجيل الحالي من الشباب عليه معرفة تجارب التاريخ، لاستكمال تصوراته حول العقد الاجتماعي الجديد في كل مجتمع، ناهيك عن طبيعة التغيير والتحوّل الديمقراطي المنشود.

*** أين موقع فلسطين من المتغيرات التي تحدثت عنها ارتباطاً بما يسمى «صفقة القرن»؟**

** مقاربتان يمكن الولوج منهما لمناقشة القضية الفلسطينية «جوهر الصراع العربي الإسرائيلي»، الأولى تتعلق بالمعنى والدلالة والثانية تتعلق بالعلّة والمعلول، فقد واجه العالم العربي ثلاث صدمات أساسية خلال القرن الماضي وانعكست هذه على الوعي العربي الجمعي، إضافة إلى الوعي الفردي على كل إنسان من جهة أخرى.

أولها- صدمة الاستعمار من التي امتدّت منذ بدايات القرن العشرين وحتى الخمسينات، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر وما زالت تأثيراتها قائمة بأشكال مختلفة. وقد بدأت إثر انحلال الدولة العثمانية وتقسيم البلاد العربية باتفاقيات سايكس بيكو العام 1916 وبداية مسلسل التجزئة ارتباطاً بوعد بلفور العام 1917 ومروراً بوضع البلدان العربية تحت الانتداب البريطاني والفرنسي وصولا إلى صفقة القرن.

وثانيها- صدمة هزيمة يونيو (حزيران) العام 1967 التي ما يزال العالم العربي يعاني من تأثيراتها في ما يتعلق بمواجهة المشروع الصهيوني، وقبل ذلك صدور قرار التقسيم رقم 181 من الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تم بموجبه إقامة «إسرائيل» العام 1948، والتي شكّلت بؤرة مستديمة للعدوان والحرب المستمرة، كان من نتائجها مقايضة التنمية بالعسكرة والإصلاح والتطور الديمقراطي التدرّجي بالأنظمة الشمولية وبهيمنة ضباط الجيش على مقاليد السلطة وقطع خط التطور التدرجي الذي بدأ في عدد من البلاد العربية، لاسيّما في مصر والعراق وسوريا وغيرها.

وثالثها- صدمة محاولة التغيير، التي تأخّر وصولها مقارنة بعملية التحوّل الديمقراطي التي شهدتها بعض دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية والتي توّجت بهدم جدار برلين في العام 1989 وانهيار الأنظمة الشمولية، علماً بأنها ترافقت مع شعور أخذ يتولّد باحتمال استشراء الفوضى وتهديد الدولة الوطنية ونكوص القضية الفلسطينية، وهو ما شهده عدد من البلدان العربية، خصوصاً سوريا وليبيا واليمن ولبنان، وأن اعتقاداً أولياً ساد بأن موجة ما سمّي بالربيع العربي لم تضع في حسابها مركزية القضية الفلسطينية والصراع مع العدو الصهيوني، إذ لم يتم معارضة اتفاقيات كامب ديفيد والصلح المنفرد، فهل مثل هذا الاعتقاد صحيح؟

نجيب على ذلك بأن ثمة صحة في نصف الاستنتاج الأول، فإن النصف الثاني يجيب ويكمّل الاستنتاج الأول، فقد واجهت حركات الاحتجاج مسائل ملحة كيانياً تتعلق بالحرية والكرامة ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان، ولعله لا يمكن الحديث عن مجابهة مع العدو، دون توفر الحد الأدنى من الحريات التي غابت عن عالمنا العربي بفضل أنظمة الاستبداد والدكتاتورية، فالحرية هي المدخل لأي مجابهة وأي تغيير، وحتى حق الحياة لا يمكن الدفاع عنه دون توفّر الحد الأدنى من حرية التعبير، ناهيك عن حق الاعتقاد وحق التنظيم وحق المشاركة وهي أركان أساسية وهياكل ارتكازية للحريات والحقوق الأخرى.

إن رد الفعل الصهيوني إزاء التغييرات الحاصلة في البلدان العربية يفضح مدى تخوّف «إسرائيل» من موضوع الاستراتيجية العربية إزاء الاتفاقيات المبرمة معها أو إزاء أفق الصراع، وإذا كان هذا الموقف من تونس البعيدة عن دائرة الصراع، وهذا البلد الصغير بسكانه وإمكاناته، لاسيما العسكرية، فما بالك عندما حصل التغيير في مصر؟

وقد فتحت عملية التغيير أفقاً جديداً في بداياتها تجلى في إعادة اللحمة الوطنية الفلسطينية، بالاتفاق بين حماس وفتح، وإن كان اتفاقاً قلقاً والذي رفضته إسرائيل رفضاً قاطعاً، بل أن الولايات المتحدة اشترطت لإعادة عملية بناء السلام، التخلي عن الاتفاق من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية مع حماس.

كما كانت التحركات الشعبية العربية، أردنياً ولبنانياً وسورياً بمناسبة يوم النكبة وذكرى النكسة، ومحاولة الاقتراب من الحدود «الإسرائيلية» لإلفات نظر العالم حول حق العودة، ردّاً على ارتكابات «إسرائيل» واستمرار احتلالها للأراضي العربية، إلاّ مثالاً على تجاوز المطالب الشعبية، للاتفاقات الرسمية بين البلدان العربية و«إسرائيل» ورفض للتطبيع معها على جميع المستويات.

لقد استنفرت الحراكات الشعبية حالة الجمود التي وصلت إليها أوضاع الصراع العربي الاسرائيلي، خصوصاً بعد أن أصبحت جميع الطرق غير سالكة ولم تجد نفعاً اتفاقيات أوسلو لاحقاً أو واي ريفر أو أي خريطة طريق، فقد وصلت جميعها إلى طريق مسدود.

ويمكنني القول أن أي تغيير ديمقراطي أو تحوّل نحو الديمقراطية، سيؤدي بالضرورة لصالح قضية الشعب الفلسطيني وسيصبّ فيها وليس العكس، وهذا بحد ذاته يتطلب إعادة النظر في الاستراتيجيات الجيوبوليتيكية لعموم دول المنطقة، الأمر الذي سيعني إعادة صعود القضية المركزية إلى الواجهة، في تحدي صفقة القرن الأمريكية الصهيونية وجميع المتواطئين معها.

هل هي بداية نهاية حكم النهضة في تونس؟

النفطي حولة/ناشط نقابي وسياسي وكاتب صحفي تونسي

جاءنا الشيخ الماكر والمتنكّر في زيّ سياسي مدني من جحره في لندن، أمّه الحنونة التي أرضعتهم حليبها من أوسخ "بزّة"، وعلّمتهم كيف يتسللون إلى الأوطان، وكيف يحافظون على الغنيمة والمجد والسلطان، بعدما درّستهم صناعة السياسة والتمكين لهم من خلال سلطة بريمر في البرلمان. وكان التكبير، وكان التهليل مع قدوم صلاة الصبح وسماع الآذان. وجاء مريديه من كل حدب وصوب، ومن كل مكان. وكان نشيد الصبيان والولدان، وعلت أصوات الجموع وحناجرهم تهتف بقصيدة البدر والذكر والتبيين والبيان :

طَـلَـعَ الْبَـدْرُ عَـلَيْنَا مِـنْ ثَـنِـيَّات الْوَدَاعْ
وَجَـبَ الشُّـكْـرُ عَـلَـيْـنَـا مَا دَعَـا لله دَاعْ
أَيُّـهَا الْمَـبْعُوثُ فِينَا جِـئْـتَ بالأَمْـرِ الْمُطَاعْ
جِـئْـتَ شَرَّفْتَ الْمَـدِيـنَـةَ مَرْحَـباً يَـا خَـيْرَ دَاعْ

و كان الشيخ المبعوث يترصّد الخطى حثيثا لإعادة بناء وتأسيس عشّ الإخوان في الحين و اللحظة والآن، وهكذا في غفلة من الثوريين والثوار من أطراف القوميين واليسار. وبعيدًا عن الدير والديار، وأوجاع التونسيين الأحرار، ذهب للخارج يطلب المعونة والمدد، وسعى سعيه و ناور و حاور ومن ثم اجتهد. وما أن جاءت انتخابات المجلس التأسيسي ومسار الانتقال الديمقراطي، حتى كانت النهضة في أحسن جهوزيتها، وما زاد في جمهورها الواعد، تلك الصيحات التي تردّدت في المساجد، وفي الساحات، والراديوهات، والمعابد، وعلى كل الألسن، وفي كل القنوات، ولدى كل القواعد. تلك التي قالوا فيها أنهم ضحايا الاستبداد، وشهداء الحرية في السجون والمعتقلات والمنفى والمحتشدات.

وكانت الجولة الأولى من الانتخابات، وكان معها المال السياسي، والتربع على المنابر الإعلامية لنيل السلطة والكراسي. ومن ثم دخل الإخوان الحكم وهم يحسبون أنهم سيسحرون أعين الناس، وأنهم سيحسنون صنعًا في الخليقة، ظنًا منهم أنهم أقرب للدين و أقربهم لنصرة للمستضعفين، فظنهم الشعب أنهم ملائكة الرحمان، بل ظن الناس أنهم سيأتون بما لم يأتِ به لا الأولين ولا الآخرين في كل عصر وزمان.

وما أن تربّع الجماعة على الحكم، حتى تسلّلوا إلى كل مفاصل الدولة، فحسبوا الدولة غنيمة وفرصة ووليمة، وسرعان ما ظهر ولاؤهم وإيمانهم بالجماعة والمرشد، على حساب الإيمان بالوطن والمواثيق والعهد، وسارعوا للتطبيع مع الخواجة من الفرنسيس و الأنجليز والأمريكان، بل سرعان ما ذهب شيخهم العجوز الموقّر، مباشرة بعد الفوز الكاسح في انتخابات المجلس التأسيسي يطوف حاجًا إلى البيت الأبيض، ويعتمر بمعهد الإيباك الصهيوني في خشوع كالمطبّع. ومن هنا كان انخراطهم الواعي منذ الوهلة الأولى في المؤامرة التي حاكتها الإمبريالية الأمريكية والعدو الصهيوني وأوروبا الكولونيالية على سوريا، بتواطئ مع الإمبراطورية الوهابية لآل سعود، ومن إمبراطورية الإخوان في قطر، وتحالف مع السلطان العثماني الصغير الحالم باستعادة السلطان والمجد العثماني القديم. وبدأ مشروع التسفير على عجل وسط برك دماء الإرهاب والاغتيالات السياسية التي ذهب ضحيتها الشهيدان القائدان بلعيد والبراهمي.

لكن، وعلى الرغم من الخلاف التكتيكي بين كل من القطري والتركي من جهة، والسعودي والإماراتي من جهة أخرى تحت إشراف الأمريكي والصهيوني على تدمير سوريا كمقدمة لتفكيك الدول والجيوش، وفقًا لسايكس بيكو جديدة، وأمام صمود الجيش العربي السوري والصبر الاستراتيجي لقيادته، وثباتها على التحالف المبدئي مع الروسي والإيراني، بدأت المعادلة تتغير إقليميًا ودوليًا شيئًا فشيئًا لصالح محور المقاومة. ومن مصر أرض الكنانة ستبدأ رحلة مشروع الأخونة المدعومة بالعثمنة الأردوغانية الجديدة تنكسر وتتحطّم على صخرة المقاومة الشعبية. وما أن يأتي يوم ثلاثين من يونيو 2013 حتى يطاح بمشروع التمكين الإخواني في مصر، ما سينعكس إيجابا على تونس، ولا سيّما بعد اغتيال الشهيد محمد البراهمي، بل سيمتد انعكاس ذلك على المشهد الليبي، حيث ستتحوّل ليبيا إلى بؤرة لصراع المحاور الإقليمية والدولية، وهكذا، سيستمرّ مشروع التمكين الإخواني في الانكماش والانكفاء على نفسه، في ظل ترتيبات دولية. لعل أبرزها سيكون إعادة طرح ملف حركة الإخوان المسلمين كحركة إرهابية، في سياق تبادل الأدوار بين الأمريكي والسعودي وحتى البريطاني

العودة إلى الفهرس

فيما بعد.

وما سيزيد الطين بلّة، هو تلكم التعقيدات التي ستدخلها القوى الإخوانية ومجاميعها الميليشوية وعصاباتها الإرهابية المسلحة في طرابلس الغرب، وخاصة بعد دخول اللواء خليفة حفتر بصفته قائدًا للجيش الوطني الليبي، على خط الأزمة الليبية وتبنيه لحركة الكرامة التي أعلن عنها في عام 2014. تلك الحركة التي ظهرت على إثر انقلاب الإخوان المسلمين على الانتخابات التشريعية في عام 2014، وستكون من نتائجها، لجوء أصحاب الشرعية الانتخابية إلى حكومة طبرق، بينما ستظل البقية في العاصمة طرابلس؛ سواء منهم حكومة الإنقاذ الوطني لخليفة الغويل المدعوم من تحالف كبير يضم كتائب إسلامية تتصارع مع قوات «الجيش الوطني» بزعامة خليفة حفتر، أو ما يسمى بحكومة الوفاق الوطني بزعامة السراج التي جاءت نتيجة مخاض اتفاق الصخيرات بالمغرب. وستؤدي تداعيات الصراع الدولي والإقليمي إلى محور يقوده اللواء خليفة حفتر الذي سيعمل على تطهير الشرق الليبي من مجاميع الإرهاب سواء تلك التابعة لتنظيم القاعدة لعبد الحكيم بلحاج وأنصاره، أو تلك التابعة لشبكات الإخوان كفجر وغيرها، وإلى محور آخر يقف وراءه السراج مستندًا على شرعية دولية فقد الكثير من شرعيتها، ولا سيّما بعد استقالة العديد من قياداتها. وكلما سيقترب الجيش الوطني الليبي بزعامة خليفة حفتر من حسم المعركة في العاصمة طرابلس الغرب، كلما سيحتد صراع المحاور الإقليمي والدولي، وكلما سيزداد الاصطفاف وضوحًا.

من هنا كان التدخل التركي مرة أخرى بعد «ثورة الناتو» التي قادها هنري برنار ليفي في الشأن الليبي معتمدًا في نفس الوقت على حلفائه العقائديين في كل من تونس وليبيا، الذين حمل بهم تسونامي «الربيع العربي». ذلك «الربيع» الذي جاء بالإسلام السياسي «المعتدل» والمعتل أي المعدل جينيًا في واشنطن، على كلمات هيلاري كلينتون والمايسترو الأمريكي. وفي سياق ذبذبات ذلك الربيع الذي نزفت فيه الدماء العربية كثيرًا، سوف لن تكون

الصدف هي التي تجمع بين حكومة السراج الذراع السياسي للمليشيات الإرهابية وأردوغان مهندس التآمر على سوريا. تلك اللقاءات التي ستفصح لا محالة عن عقد الاتفاق الأمني العسكري الاقتصادي، وستؤكد بما لا يدع مجالا للشك نية السلطان العثماني في سرقة الغاز الليبي كما سرق من قبل النفط السوري. كما أنها سوف لن تكون الصدف وراء زيارة أردوغان إلى تونس بعد أيام قليلة من إبرام تلك الاتفاقية مع السراج، بل سيكون استدعاء السراج على عجل إلى تونس مرة أخرى في حضرة الرئيس قيس سعيد عملًا مدروسًا في ذات السياق، الذي تآمر فيه العثماني الصغير على سوريا. وليس بعيدًا عن ذلك، الزج بتونس الحكام الجدد في محور تركيا وقطر، خصوصًا إذا علمنا ما صرّح به صاحب الباب العالي أمام الملأ و في البرلمان، حيث صرّح على الفور معلنًا أنه قد اتفق مع الجانب التونسي على دعم الشرعية الدولية المصطفة مع سراج الإخوان، وهو ما سيعجل بدخول الروس والجزائريين كلاعبين أساسيين في المشهد الليبي.

وبالعودة إلى شيخنا المرشد الراشد، الذي كان يقود من غرفته بقصر باردو آخر معاركه السياسية في ظرف إقليمي ودولي يزداد فيه الخناق على حركة الإخوان شرقًا وغربًا؛ سواء تعلّق ذلك بمعركة تشكيل حكومته باعتبار حزبه الفائز بالأغلبية النسبية، أو ما تعلّق بلعبة المحاور في الملف الليبي. وأمام الفشل الذريع، والمدوّي، الذي منيت به حركة النهضة في تشكيل حكومة الحبيب الجملي، وأمام فشل دبلوماسية الإخوان التي سماها شيخنا الوقور «الدبلوماسية الشعبية» في الملف الليبي، وخاصة على إثر زيارة غير معلنة في هذا الجو الإقليمي والدولي المتوتر والمشحون لرئيس الغرفة التشريعية بتونس لخليفته العثماني، في زيارة أكّد الجانب التركي على أنها رسمية. تلك الزيارة التي زادت من عزلة النهضة في الشارع السياسي، بل وعمّقت تآكلها الداخلي واصطفافاتها البينية، ما سيخيّم بظلاله على التنظيم وأدائه الذي بدأ يتعثر من حين لآخر، ولا أدل على ذلك من تراجع كتلتها البرلمانية، ولعلّ استقالة أعضاء قياديين من أمثال زياد بومخلاء عضو مجلس الشورى، الذي يأتي بعد ساعات قليلة من استقالة نجل القيادي البارز في حركة النهضة، وقبلهما استقالة زياد العذاري القيادي البارز في الحركة والوزير السابق والأمين العام للحركة، لخير دليل على التخبط الذي تعيشه الحركة الأبرز في البلاد. وإذا ما أضفنا إلى ذلك الدعوة إلى إسقاط راشد الغنوشي من رئاسة البرلمان، على خلفية زيارته الأخيرة إلى تركيا، باعتبار ذلك يمس من الأمن القومي التونسي، فإن كل ذلك سيؤدي لا محالة إلى تقهقر حركة النهضة التي باتت تترنح قبل السقوط النهائي. فهل هي فعلًا بداية النهاية لحكم النهضة بتونس؟

بوصلة الانتفاضة اللبنانية وطريق التحرر الوطني

سمير دياب/كاتب سياسي–عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي اللبناني

أغلق العام 2019 صفحته على انتفاضة شعبية وطنية إنطلقت شراراتها في 17 تشرين الأول/أكتوبر، على خلاف أهل السلطة في التعاطي مع مطالب وأهداف هذه الانتفاضة، وعلى محاولة تفصيل إنتاج حكومة جديدة على قياسات أهلها التي لم تبصر نور تشكيلاتها وبرنامجها (حتى كتابة هذه السطور).

وعلى وقع محاولات استحضار العوامل الطائفية والمذهبية والنفخ في نارها للنيل منها، وعلى وقع انهيار اقتصاد الريع - الرأسمالي وفوضى الأسواق المالية والنقدية، وتدحرج سريع لقيمة العملة الوطنية، وإختفاء الدولار من البنوك، وإنتعاش السوق السوداء، والحصيلة لحد الأن تمثلت في إغلاق مئات المؤسسات الصغيرة، وصرف عشرات الآف العمال والموظفين في القطاع الخاص، أما باقي المؤسسات فبدأت بدفع نصف المعاش الشهري، لندخل في أزمة سيولة مريعة بعد فضيحة تهريب مليارات الدولارات من قبل بعض السياسيين وأصحاب رؤوس الأموال بعد الانتفاضة. ولتبدأ مرحلة الإنعكاسات السلبية لهذه الأزمة على القطاعات الطبية والصحية والخدماتية، مع فقدان للكثير من الموارد الحياتية الأساسية وارتفاع أسعارها بشكل جنوني، كنتيجة لهذه الأزمة بعد قرارات وقف كافة التحويلات بالعملة الصعبة.

الانتفاضة الشعبية تتصاعد وتيرتها يومًا بعد يوم، والتجمعات مستمرة في الساحات، والمظاهرات تنتقل من بنك الى بنك، ومن مؤسسة إلى أخرى، في محاولة لتصويب أهدافها نحو خرق بنية النظام السياسي- الطائفي وسياساته الاقتصادية النيوليبرالية المدمرة.. ورغم أن الانتفاضة حققت تقدمًا كبيرًا في مسارها، وفي تنوع برامجها، وفي القدرة على صمودها في وجه طغمة سياسية واقتصادية وطائفية إلا أن مسارها طويل.. بحكم أن السلطة السياسية ما عادت سلطة، والدولة ما عادت دولة، والمؤسسات لم تكن يومًا مؤسسات في خدمة الشعب.

الفقر ينتشر، والبطالة ترتفع، والانتظار اليومي الطويل على أبواب المصارف لسحب 200 دولار في الإسبوع، بات خبزًا يوميًا لصغار المودعين الذين يشحذون مدخرات عمرهم دون أن يتمكنوا من الحصول على اليسير منها، بعد أن تم مصادرتها والإستيلاء عليها «بشحطة قلم»، من حاكم البنك المركزي بتواطؤ مع الطبقة السياسية المسيطرة. ولم تكتف «الاليغارشية» بذلك، بل تعمد إلى تخويف اللبنانيين بدقة المرحلة وخطورتها، وصعوبة الاستحقاقات القادمة على المستوى الوطني والإقليمي، وهي استحقاقات لم تغادرنا أصلاً منذ تأسيس «الصيغة اللبنانية»، إلى «اتفاق الطائف»، إلى إسقاط إتفاق 17 أيار الخياني، والتحرير من الغزو الأميركي والأطلسي والمحتل الصهيوني، لغاية اليوم.

ما الجديد لدى الطبقة الحاكمة لتقدمه للشعب اللبناني سوى توريث خلافاتها، وتجييش منازعاتها طائفيًا ومذهبيًا، وفي أحسن الأحوال تسويق اتفاقاتها أو تفاهماتها المفضية إلى تحاصص الفساد والنهب، وتقاسم مغانم الدولة والشعب لكل فريق سياسي طائفي، ولكل حسب قياسه.

كل شيء لدى أرباب النظام منذ ثلاثين عامًا، يتم ترحيله وتأجيله، ولو أفترضنا جدلاً أن هذه الأزمة سيتم معالجتها فإنها حكمًا ستعالج من قبلهم وفقًا لمصالحهم ومحاصصاتهم، وليس على قاعدة إصلاحات وطنية، وهي القاعدة الأساس للانتفاضة من أجل الإنقاذ الوطني، ومن دونها، يكون من المستحيل العبور لبناء الوطن الديمقراطي العلماني المقاوم، وإلى امتلاك السلاح الوطني لمواجهة تحديات المشروع الاميركي والصهيوني في المنطقة.

خطر مشروع «الشرق الأوسط الأميركي الجديد» المحدق بنا، وبالمنطقة، يجب أن يُواجه بمشروع وطني تحرري شامل، ويجب أن لا يغيب لحظة واحدة عن مهامنا، بالرغم من صعوباته وتعقيداته، كونه المشروع البديل القادر على استعادة النهوض لحركة النضال السياسي والشعبي الوطني،

العودة إلى الفهرس

ولجبهة المقاومة الوطنية الشاملة، وربط ذلك بعملية الصراع الوطني والطبقي، من دون تردد، ومن دون الوقوع بعقدة نقص موازين القوى السياسية والعسكرية. فموقعنا الفكري والطبقي الطبيعي أن نكون على نقيض الرأسمالية ومشاريعها الاستعمارية، وموقفنا لن يتغير في مواجهة ومقاومة «مشروع الشرق الأوسط الجديد» في المنطقة بكل الأشكال المتاحة؛ كونه المشروع المعادي لمنطقتنا ولحرية شعوبنا ولتحررها واستقلالها، وهو المشروع المولد للحروب والصراعات والإرهاب والتطرف في المنطقة، ومع كل تصريح أميركي عن دعم ثورة عربية هنا، أو التأكيد على الديمقراطية هناك، يعيدنا إلى أكذوبة الديمقراطية الأميركية في احتلال العراق، ونماذج الديمقراطية والتنمية في معتقل « أبو غريب» وفي معتقل «غوانتانامو»، دون أن نغفل عن الديمقراطية الأميركية في دعم العدو الصهيوني و «تهويد فلسطين»، والكرم الحاتمي الديمقراطي بإهداء مرتفعات الجولان المحتل إلى العدو الصهيوني.

الانتفاضة الشعبية ومقاومة المشروع الأميركي – الصهيوني- الرجعي مهمتان وطنيتان ضروريتان للتحرير والتغيير الديمقراطي. فانتفاضة شعبنا تعمل على مشروع إنقاذ وتحصين الوطن من خلال بناء وطن ديمقراطي مقاوم. وبدونه، سيبقى لبنان «مشروع وطن ودولة ومؤسسات» و «ساحة لتبادل الرسائل المتفجرة في المنطقة»، كما هو حاله منذ الاستقلال لحد اليوم، وعليه، فإن تثوير الانتفاضة هي مهمة برسم اليسار وكل قوى التغيير والديمقراطية في قدرتها على التعبئة والتنظيم وتأطير حركة الانتفاضة، كما القدرة على حضور الطبقة العاملة وحركتها النقابية إلى جانب كافة الشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا المفقرة، بفعل التحالف السياسي – الطائفي – الرأسمالي وسياساته الاقتصادية المدمرة وفساده المستشري.

فبقدر ما تنجح الانتفاضة الوطنية في إفشال مخططات هذا التحالف الرأسمالي الرجعي الطائفي، من محاولات اللعب على وتر الطائفية أو المذهبية أو بالرهان على تعب المنتفضين، أو التهويل بالوضع الاقتصادي أو النقدي والمالي.. تكون قد نجحت في تصويب بوصلة الصراع الطبقي، والتقدم في هذا المسار حتى تشكيل حكومة وطنية إنتقالية من خارج المنظومة السياسية الحاكمة، تتبنى برنامجًا مرحليًا للإنقاذ الاقتصادي والتغيير السياسي قائم على إصلاحات جذرية تؤسس لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية المقاومة وفق:

- نظام اقتصادي وطني منتج، يوفر العدالة الاجتماعية وفرص العمل ويلبي طموحات الشباب والنساء والطبقات العاملة والوسطى بدلا من اقتصاد ريعي تسيطر عليه الاحتكارات والمصارف والشركات العقارية والرساميل الكبرى برعاية أرباب النظام السياسي الطائفي.
- تشكيل هيئة قضائية وطنية مستقلة لإسترداد الأموال المنهوبة والمهَربة، ومحاربة الفساد، وإسترجاع الأملاك البحرية والنهرية العامة المسروقة، ووضع نظام ضريبي إصلاحي، ووقف خصخصة القطاع العام، وإخضاع سياسات البنك المركزي للمحاسبة والزامه نشر حسابات أرباحه وخسائره لمعرفة انعكاساتها على الدين العام.
- إقرار قانون وطني ديمقراطي للانتخابات يقوم على أساس النسبية والدائرة الواحدة خارج القيد الطائفي، وإجراء انتخابات مبكرة على أساس هذا القانون الديمقراطي.
- خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة.
- إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، وإلغاء كل أشكال التمييز بحق المرأة.

فكما أن الانتفاضة الشعبية، هي فعل مقاومة النظام السياسي – الطائفي المولد للأزمة الوطنية، والمهدد للسلم الأهلي، والمدمر لأسس الحياة المدنية والديمقراطية في المجتمع، والمسؤول عن إفقار الشعب وتجويعه وتخلفه، فإن مهمتها تتطلب محاسبة كل أشكال الفساد والنهب، والتحرر من التبعية والهيمنة الهيمنة الطائفية والمذهبية... لبناء دولة وطنية ديمقراطية. كذلك، فإن جبهة المقاومة الوطنية الشاملة، وفي ظل احتدام الصراع ضد المشروع الاميركي –الصهيوني- الرجعي، هي أيضًا، مشروع تحرري سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يتوجب النهوض به والنضال من أجل القضاء على المشروع الاستعماري العدواني الجديد، وإنجاز التحرير والاستقلالية والتنمية وفق مشروع وطني ثوري شامل.

إن انتفاضة شعبنا الوطنية لا تخيف إلا من يخاف على امتيازاته الطبقية والفئوية والطائفية، ومن حق شعبنا الذي قاوم المحتل الصهيوني على مدى ربع قرن وقدم التضحيات الجلى وزرع الشهداء من كل الوطن.. وحرر أرضه عام 2000 دون قيد أو شرط، كما تضحيات شعوب فلسطين والعراق وسوريا.. والمنطقة العربية، أن ينتفض ويثور ليتحرر من التبعية والرأسمالية والطائفية، ومن كل أشكال القهر والظلم والجوع والبطالة والفساد والنهب من أجل وطن حر وشعب سعيد.

حول المأزق التاريخي العربي: بين كيان دخيل وجوار عسير

محمد صالح التومي–المعروفي/ تونس

هناك موضوع حارق قسّم الصفوف وخلق تناقضًا حادًا وعميقًا بين الناس وكمًّا هائلًا من السباب والشتائم بينهم، وبث الفرقة المؤلمة حتى داخل الصف الوطني التقدمي العربي المناهض مبدئيًا للامبريالية وللصهيونية والمنادي بالعدالة الاجتماعية، وهذا الموضوع هو ما سنطلق عليه اسم المأزق التاريخي الذي تعيشه الأمة العربية. ومن المفهوم هنا أن أمة مَا تكون موجودة في مأزق حين تختلط عليها السبل في لحظة تاريخية معينة، فتفقد التمييز بين يمينها وبين شمالها، وبين ما يوجد أمامها لتتقدم نحوه وبين ما أصبح خلفها، فمن واجبها عدم الانكفاء عليه؛ لأن تيار الزمن الجارف يحتم عليها أن تجد منفذًا سالكا يخرجها من ظلمات جمودها نحو أنوار مستقبلها.

وتخصيصًا للحديث عن الأمة العربية تتوجب علينا الإشارة إلى أنها منذ الصدمة مع الاستعمار الأوروبي التي تلقّتها مع حملة نابليون بونابرت على مصر والشام (1798 . 1801)، ومحاولة نهوضها بعد ذلك لم تتمكن ـ لأسباب داخلية وخارجية متشابكة ـ لا خلال تجربة محمد علي باشا (1804ـ1849) ولا خلال تجربة جمال عبد الناصر (1952ـ1970) ولا خلال تجربة صدام حسين (1979ـ2003) من بناء قوة مستقرة أمام الزمن، تنحت لها مقامها الواضح بين الأمم، كما فعلت شعوب قديمة مثلها؛ هي شعوب الهند والصين واليابان وكوريا، وهي أمم تعرضت إلى نفس الصدمة مع اختلاف الشكل طبعًا، ولكنها خرجت منها وحسب مخرجات ميزان القوى بينها وبين أعدائها، أشد عزمًا وأصلب بنيانًا، ووجدت بمختلف السبل أي سبل المظاهرة، وهي سياسة الضعف المؤقت (اليابان مثالًا)، أو المغالبة، وهي سياسة القوة (الصين مثالًا)، طريقها نحو ترميم ذاتها أو إعادة بنائها كونها لها خطة استراتيجية تهدف إلى ذلك.

وهكذا فإن الأمة العربية المجزأة أصلًا بفعل اتفاقية سايكس ـ بيكو (1916)، هي اليوم قومية مستضعفة ومهددة، بما يتجاوز التجزئة بموجب مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يرمي إلى تفتيت كياناتها وكنتنتها بواسطة الفتن والنعرات الطائفية والمذهبية والأثنية والدينية، ومن ثم استباحة ما تزخر به أراضيها من خيرات وجعلها على الدوام خاضعة لإرادة القوى الإمبريالية العاتية في هذا الكون؛ فهي إذن في أسوأ أحوالها.

تتموقع هذه الأمة العربية جغرافيا بين قارتين هما آسيا وإفريقيا، فهي جزء هام من هاتين القارتين، بل إنها في موقع استراتيجي تكثر به مضائق البحار وممراتها وتكتنز أرضها الخصب والثروات الطبيعية، وتوجد في تماس مع سكان القارة الأوروبية بكل دولها، وتكاد تتصل حدودها بأراضي الأمة الروسية، ولكن يوجد في جوارها المباشر والدائم الإيرانيون والأتراك وأهل الحبشة والأكراد، وهذه معطيات جغرافية وتاريخية لا يمكن تغييرها، بل يقتضي الواجب معرفتها بدقة و حسن التعامل معها. إنه من واجب الإنسان عندما يكون ساكنًا بمنزل أن يعرف كيف يتعامل مع أجواره وأن يجد الأرضية المناسبة لذلك، وإلّا أن يغير مُقامه. ولكن الشعوب لا يمكنها تغيير مقامها، فلا يجب عليها بناء علاقاتها مع أجوارها على أرضية العداء، بل أن تسعى إلى إيجاد أرضية

وهكذا فإن الأمة العربية المجزأة أصلًا بفعل اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦)، هي اليوم قومية مستضعفة ومهددة، بما يتجاوز التجزئة بموجب مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يرمي إلى تفتيت كياناتها وكنتنتها بواسطة الفتن والنعرات الطائفية والمذهبية والأثنية والدينية، ومن ثم استباحة ما تزخر به أراضيها من خيرات وجعلها على الدوام خاضعة لإرادة القوى الإمبريالية العاتية في هذا الكون؛ فهي إذن في أسوأ أحوالها.

صلبة يكتنفها الاحترام المتبادل، وذلك بكل الطرق المشروعة التي لا تستبعد الذود عن الحمى وكف الأذى عند الضرورة، دون أن تجعل من سياسة تبادل العنف قاعدة لهذه العلاقات، فمثل هذا التمشي العنيف يضر بالأطراف المتجاورين ويجيز للطامعين فيهم تأليبهم ضد بعضهم البعض تحقيقًا للمصالح ، بل إنه شوهد أن

العودة إلى الفهرس

هؤلاء الطامعين لا يرتاح بالهم -تحقيقًا لأغراضهم- إلا ببث أسباب التطاحن بين كل البلدان المتجاورة تقريبًا، وبخلق كل أسباب انعدام التفاهم بينها.

وإنه بالتمعن في أوضاع الوطن العربي على ضوء كل هذه المعطيات وجدتني سنة 1994 أحاول مشاركة من اهتموا بأحواله فكريًا، فكتبت آنذاك فصولًا نشرت بعضها تباعًا مجلة «حقائق» التونسية قبل أن يعلمني أحد المسؤولين عن تلك المجلة بالتوقف عن نشر ما بقي منها، لعدم رضى حكام بلدي آنذاك عن الفصول التي أمكنها أن ترى النور، فاجتهدت في تجميع المحتويات كلها في كتاب أصدرته في أيار/ماي 2010 على نفقتي ونفقة بعض رفاقي تحت عنوان «أمة لن تموت... من أجل نفس نهضوي عربي جديد عقلاني ومقاوم».

كان من ضمن الفصول المنشورة بالمجلة المذكورة فصل بعنوان «عروبة وإسلام» أثار بعض الجدل في محيطي المباشر آنذاك، لأسباب عدة من ضمنها أنه كتب قبل صعود رجب طيب أردوغان وحزبه المتأسلم سنة 2000 إلى سدة الحكم بتركيا، كما في لحظة ما زالت فيه إيران تضمد جراحها بعد هزيمتها المرة في الحرب التي فرضت عليها وعلى العراق بفعل مناورات أطلسية خبيثة، تمت بتمويل خليجي رجعي، تحت عنوان ما أسمته البلدان الامبريالية في كتابات منظريها ومراكز دراساتها «الاحتواء المزدوج لإيران والعراق»... وقد كانت تلك الحرب تمهيدًا في استراتيجيتهم لما سيتعرض إليه العراق من عدوان آثم وحصار إجرامي، ثم احتلال مباشر وتدمير للعمران وللآثار وتقتيل ببرودة دم للساكنة بمئات الآلاف وخاصة لنواة العلماء التي أمكن للعراق تكوينها في جميع ميادين المعرفة، هذا فضلًا عن أساليب التنكيل ومحاولات الإذلال، مثلما شاهد ذلك العالم كله في الصور المسربة من سجن أبي غريب.

جاء فيما كتبته سنة 1994 والحديث موجه إلى فعاليات النضال الوطني العربي ما يلي : «ما لم نستطع قراءة الحاضر قراءة سليمة وصحيحة -مهما استعنا لفهمه وبصورة مشروعة بعبر الماضي- فإن دفاعنا عن أنفسنا سوف لن يرقى إلى صد ما نتعرض إليه من هجمات، كما إن تحالفاتنا التي نبنيها في خيالنا وأوهامنا سوف لن نجدها مرسومة في راهن أحوالنا؛ وفي هذا النطاق فإن عودة احتمالية لتركية من مغامرتها الغربية إلى الخلفية الشرقية لواقعها الجغرافي ثم الثقافي وانتهاجها لسياسات تعتمد الإسلام كعنصر للاحتجاج على هزال نتائج مغامرتها الغربية، أو لاستقطاب تحالفات جديدة سوف لن تكون نتيجته بالضرورة إخماد النزعات الطورانية والأناضولية والعثمانية لنخبها الحاكمة... بل إنه بإمكان هذه النزعات أن تأخذ حينئذ أشكالًا أخرى تحقيقًا للأهداف الكبرى للقومية التركية، وكذلك فقل عن القومية الإيرانية التي يمكن لحركة التحرر العربية أو لأجزائها أن تحاول الاستفادة من تناقضاتها مع المراكز الإمبريالية الغربية، ولكن ذلك لا يجب أن ينسينا كُمُون النزعات الساسانية والفارسية والشعوبية والصفوية لدى بعض نخبها الحاكمة، وهي نزعات يمكنها أن تحاول تجسيد ذاتها بهذا الشكل أو الآخر، أو ربما حاولت افتكاك مواقع القيادة وطمحت إلى أن تصبح سياسة رسمية لهذه القومية في مراحل لاحقة؛ «إن العرب ينتمون اليوم فعليًا إلى مجموع الأمم والقوميات والشعوب المضطهدة من قبل الإمبريالية والصهيونية، فهنا يجب أن تقع تحالفاتهم الجديدة من أجل تحررهم في نطاق تحرر الإنسانية المضطهدة قاطبة».

تتأطر هذه الكلمات القديمة اليوم تمامًا داخل ما يتعرض إليه الوطن العربي -بعد إسقاط ما بقي من الاتحاد السوفياتي وانتصار العولمة- من هجمات ومؤامرات واختراقات أدت إلى تدمير العراق، وإلى تصنيع الإرهابيين من داخل أبنائه بالمختبرات وتسليطهم على مقدرات الدول غير الخاضعة لسياسات الاستعمار، وإلى إحياء الفتنة الشيعية - السنية القديمة بسهولة بأرجائه (وهي فتنة مفتعلة)، وإلى تدمير سورية، وإلى خلق ظروف الحرب الأهلية باليمن والعدوان الفظيع عليه، وإلى محاولة السيطرة على موارد الماء ببناء السدود على منابع النيل ودجلة والفرات من قبل الأتراك والأحباش بدفع وتحريض من الكيان الصهيوني، وإلى محاولة إلغاء مؤسسة الدولة أو إضعافها، ولنا فيما وقع بالصومال فعليًا، وما حاولوا القيام به بعد ذلك بسورية دون نجاح، خير أمثلة على هذا الأمر الأخير. ونحن لا ننسى هنا ما تتعرض إليه الجزائر من محاولات متكررة لزعزعة استقرارها مما يدخل في هذا الباب بالضبط.

إن الهجمة عنيفة حقًا ومتعددة الجبهات عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا إلى حد أننا أضعنا البوصلة كقومية مستقلة، وانقسمنا بين خاضع لمخططات الأعداء، وبين مستنجد بالجار التركي أو بالجار الإيراني... بل لقد ذهب البعض إلى حد النداء بتسليم مشعل القيادة إلى العائلة السعودية الحاكمة لأقدار نَجْد والحجاز أو للعائلات الحاكمة بقطر وبالإمارات، وقد خفي على هذا البعض أن العائلات الحاكمة للخليج العربي ترتبط مصالحها بأعداء الأمة من إمبرياليين وصهاينة، وأنها، أي تلك العائلات، إنما تتناقض بينها فقط، بحسب ارتهانها في مواقفها لصراع اللوبيات المسيّرة للشركات متعددة الجنسيات التي قد تتضارب مصالحها في بعض الأحيان هي الأخرى. فهي، أي هذه العائلات جزءًا من الثالوث المقيت الذي ما انفك يمنع الإنسان العربي من النهوض والتحرر والمتكون منها ومن الامبريالية والصهيونية.

ومن الواضح هنا، أن ما يدفع إلى التخبط إنما هو غياب القوة الوطنية/القومية القائدة والقادرة فعلًا - لا خطابة وحماسة فارغة وكلامًا أجوفًا- على المقارعة، وهذه القوة كانت برزت بعض مظاهرها في القرن العشرين مع تجربة الضباط الأحرار بمصر ومع تجربة الحكم البعثي للعراق، رغم ما شاب التجربتين من هنات أهمها غياب البعد الديمقراطي، وهي الهنات التي أدت في تضافر مع العداء الخارجي إلى سقوط التجربتين عند النهاية وإلى سقوطنا جميعًا بعدهما في مستنقعات الضعف وانعدام المناعة، ولقد كان مؤملًا بعد ذلك أن تبرز بين الصفوف قوة وطنية عربية جديدة رسمية أو غير رسمية للقيام بمهمة المغالبة الحضارية، غير أن هذه القوة لم يتيسر لها أن تبرز شمولًا واتساعًا بالصفة المطلوبة؛ لأن القوة النسبية التي برزت هي قوة حزب الله بلبنان، وهي قوة غير رسمية، أمكن لها رغم ذلك بواسطة تجنيد الطائفة الشيعية بلبنان، أن تحرر من خلال ملحمة بطولية جنوب هذا البلد، ثم – ومهما كان ذلك بمساعدة نظامي سوريا وإيران المرتبطين بحلف استراتيجي ببعضهما البعض - أن تواجه بتماسك نسبي العدوان الغاشم للصهاينة على لبنان سنة 2006؛ وهذان مكسبان لا يمكن التقليل من شأنهما لأنهما مكسبان كبيران بجميع المقاييس تاريخيًا.

فهكذا نصل وبعد نجاح هذه التجربة في المقاومة إلى ما يقع منذ انفجار الانتفاضات العربية انطلاقًا من تونس سنة 2010، من اختراق للطابع العفوي وغير المنظم

لهذه الانتفاضات لتوظيفها إمبرياليًا وصهيونيًا، ولقد دمر هذا الاختراق في بدايته القطر الليبي وألحقه اقتتالًا أهليًا وتقسيمًا وتغييبًا للدولة الجامعة... بما كان وقع بالمختبر الصومالي، وبما وقع بالسودان عندما تم تقسيمه، أو بالعراق عندما وقع تدمير عمرانه وإجهاض تجربته التنموية الواعدة، ثم مد هذا الاختراق أياديه الأخطبوطية ليركب حراك الشعب السوري المشروع في بداياته ليحوله من نشدان لدرجة من الحرية والعدالة إلى ضرب كامل لمقومات الدولة القائمة، بواسطة إشعال حرب كونية على ثرى الأرض التي يعيش فوقها هذا الشعب الشامي العريق، وذلك بغاية تدمير العمران والآثار ومحاولة التفتيت بواسطة عصابات الإرهاب المدججة بالمال الوفير وبالسلاح المتطور معروفي المصادر والملتحفة - أي العصابات - بقراءة رجعية للإسلام؛ تجيز الإجرام الفظيع والنخاسة واستعباد النساء وإذلال أصحاب الديانات الأخرى، ومن ثمّة محاولة تحويل سوريا إلى إمارات ودويلات تأتمر بتعليمات الكيان الصهيوني وتنفذ أجندات الشرق الأوسط الجديد الصهيو- أمريكية؛ الهادفة إلى الكنتنة وفرض يهودية دولة الكيان الصهيوني وسيطرتها على الجوار، وهي التي هدفت منذ نشأتها على يد دافيد بن غوريون إلى خلق محيط ضعيف حولها أو «محيط نظيف» حسب العبارة التي استعملها هذا الصهيوني وتركها وصية لمن يخلفه.

ولكن كل هذا أدى في نطاق ردة الفعل هذه المرة إلى خلق محور للتصدي يشمل دولتي إيران وسوريا وحزب الله بلبنان والحشد الشعبي وحزب الله بالعراق وأنصار الله من الحوثيين باليمن، بل إنه توسع ليضم بعض فصائل المقاومة الفلسطينية مثل «الجهاد» و«حماس» وهما فصيلان من المذهب السني ولا يمتان للفكر الشيعي بأية علاقة، وهذه نقطة تطور لافتة للاهتمام والحق يقال. ووقوفًا هنا، عند طغيان الطابع الشيعي على المقاومات رغم ما ذكرنا من اندراج «حماس» و «الجهاد» السنيتين، وربما غيرهما من الفصائل الفلسطينية الأخرى في نطاق هذا الاندراج... فنحن نريد أن نعبر عن إيماننا العميق بأن الأرض والإنسان والتاريخ هي عند النهاية وحدها العوامل التي تحكم تطور الظواهر السياسية طال الزمن أم قصر، ما يجعل بروز المقاومة اللبنانية بالخصوص ولو بالصفة التى أتاحها الزمن، ثم استنساخها في العراق واليمن ذخرًا استراتيجيًا؛ لأنه يمكن التحاور معها حول هذا الجانب التكتيكي أو الآخر كونها في نهاية المطاف محكومة بطابعها العربي وبانتمائها إلى الأرض وإلى التاريخ، وهو التحاور الذي سيقع حتمًا، بل إننا شهدنا في تطورات الأحداث في أواخر 201 بلبنان وبالعراق بوادره، مهما كانت هذه التطورات جنينية أو مشوهة في بعض الأحيان.

وهكذا وفي غياب القوة العربية القادرة بذاتها على المغالبة حضاريًا، فإنه لا بد من الفرز وسط ركام التناقضات بين ما هو رئيسي وما هو ثانوي، فهذا ما يؤدي إلى مناصرة المقاومات رغم تمنياتنا المشروعة لها بضرورة تجاوز طابعها الطائفي، كما

في غياب القوة العربية القادرة بذاتها على المغالبة حضاريًا، فإنه لا بد من الفرز وسط ركام التناقضات بين ما هو رئيسي وما هو ثانوي، فهذا ما يؤدي إلى مناصرة المقاومات رغم تمنياتنا المشروعة لها بضرورة تجاوز طابعها الطائفي

يؤدي إلى الدفاع عن بقاء مؤسسة الجيش العربي السوري ومؤسسة الدولة السورية؛ كون الدولة كظاهرة تاريخية هي الحد الأدنى الجامع للشعوب الذي بداخله يقع الصراع من أجل تغيير الأوضاع لفائدة هذا الطرف الاجتماعي أو الآخر، وكونها المجال الذي ترتسم بداخله المكتسبات والتوازنات بين هذه الأطراف حسب مجريات الصراع، والتي بدونها -أي مؤسسة الدولة- تنحدر المجموعات البشرية إلى ما تحت الدولة أي إلى الروابط الإثنية والطائفية والعروشية والقبلية وغيرها، ما يجعلها نهبًا مشاعًا لأطماع الخصوم والأعداء. فإن محافظة الجيش السوري كمؤسسة على وحدته وعلى سلاحه لا بد من اعتبارها من المآثر التاريخية التي لا يجب الاستهانة بها؛ كونها قد تبشر بعد فشل تجارب محمد علي باشا وجمال عبد الناصر وصدام حسين بإمكانية بروز نواة جديدة للدولة والأمة العربية الممنوعة إمبرياليًا وصهيونيًا وبقوة من البروز، والواجب العمل على بروزها.

ولئن تمت هذه المأثرة السورية بمساعدة الجار الإيراني وبتدخل من السلاح الروسي - مع ما لكل من الدولتين من مصالح وأجندات خاصة غير خافية مثلما تبين ذلك مثلًا من الموقف السلبي لإيران عند الاحتلال الأمريكي للعراق - فإن ذلك مما يمكن نقاشه مع قوى التحرر بهذين البلدين أو التصدي له بصورة مشروعة وبكل الطرق إذا ما برزت أية توجهات هيمنية فعلية أو حاولت تجسيم ذاتها، وكذلك فقل عن وجوب التصدي - بعد المحافظة على كيان الدولة ضد مؤامرات تفتيتها - إلى نقائص «الحكم» السوري في خصوص ما يتعلق بغياب جوانب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. هذا هو في اعتقادنا التفريق بين ما هو رئيسي وما هو ثانوي في غمار لحظة تاريخية بعينها؛ فالتناقض الرئيسي اليوم هو مع الإمبريالية الأطلسية ومع الصهيونية ومع بيادقهما الموجودة في سلطات الدول الرجعية العربية مهما تناقضت بينها، كما مع السياسات الموجودة في طيات الطبقة الحاكمة للجارة التركية، وهي السياسات الحالمة بإعادة ما تعتبره ماضيها العثماني، ذلك الماضي الذي كان وبالًا على تطور القومية العربية نحو أفضل أحوالها. أما التناقض الثانوي فهو مع أجندات الجار الإيراني ومع طموحات الدولة الروسية -إذا برزت- وكلاهما في اللحظة الراهنة، ومن أجل نفسه بالأساس لا من أجلنا ودفاعًا عن مؤسسة الدولة- الأمة المستهدفة والمهددة بالملاشاة عولميًا مثلها مثل مؤسسة الدولة، معنية بمقارعة العدو الرئيسي الإمبريالي/ الصهيوني الطامح إلى تأبيد الأحادية القطبية، وإلى تمكين الطغم المالية العالمية في ذلك النطاق من استعباد كل الإنسانية، وذلك ما يفسر اللقاء على أيامنا بين روسيا وإيران وبين الأمتين الصينية والهندية، وذلك أيضًا ما يخلق مساحة لالتقاء المصالح بين هذه القوميات جميعها، وبين أجزاء القومية العربية المستضعفة، وهو لقاء مطلوب في ظل هذه الظروف في انتظار التطورات اللاحقة التي ستتحدد وفقًا لها أشكال الإلتقاء ودرجاته ومضامينه.

ويبقى الأهم بعد هذا كله هو العمل الدائم والدءوب من أجل إبراز قوة ذاتية عربية رسمية أو غير رسمية، قادرة على إكسابنا مقومات المناعة، كما على تمكيننا من مصافحة كل الشعوب بندية، وهي مهمة على درجة كبرى من العسر والتعقيد... ولكنها مهمة واجبة التنفيذ.

العودة إلى الفهرس

غاز العدو احتلال

خاص بالهدف

النداء الأخير الذي أصدرته الحملة الأردنية الوطنية لمناهضة اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني، يكشف حجم التضاد بين الموقف الجماهيري الرافض لأي علاقة مع الكيان الصهيوني، والمتمسك بمقاطعته، والموقف الرسمي من جهة أخرى الذي بات ينغمس أكثر فأكثر في علاقات مصلحية مع هذا الاحتلال، وبما يُهدّد المصالح العربية لا بمفهومها الشامل فحسب، ولكن حتى بذلك المفهوم ال قطر ي الضيق الذي تزعم هذه النظم حراستها له.

الاتفاق الذي وقعته الحكومة الأردنية لاستيراد الغاز من الكيان الصهيوني، لم يأتِ بناء على حاجة أردنية، بل بطلب وضغط مباشر من وزيري خارجية الولايات المتحدة المتعاقبين في عهد إدارة أوباما، جون كيري وهيلاري كلينتون، ضغط أذعنت له الحكومة الأردنية لتعطي شاهدًا على غياب معاني السيادة الوطنية، والخضوع العميق للهيمنة الاستعمارية، بكل ما لذلك الخضوع من معاني وتأثيرات على حاضر ومستقبل الشعوب الواقعة تحت حكم مثل هذه النظم.

إذا ما تجاوزنا النقاش الدائر حول النقاط الخاصة بكون هذا الاتفاق تطبيع مع الاحتلال، وانتهاك للسيادة الوطنية الأردنية، فإنه مشروع يمثل ربحًا صافيًا للكيان الصهيوني على حساب المواطن الأردني، إذ سيدخل 10 مليار دولار كحد أدنى لمصلحة الكيان، ستؤخذ من جيوب المواطنين الأردنيين وضرائبهم واستحقاقات عيشهم، نظير شراء الغاز بسعر أعلى من معدله العالمي بكثير، ناهيك عن رهن أمن الطاقة في الأردن تحت رحمة الكيان الصهيوني.

الأسوأ في عمليات الشراء العربي للغاز من الكيان الصهيوني في هذه المرحلة بالذات، هو إدراكهم لحاجة الكيان الصهيوني للسيولة النقدية التي سيدفعونها من جيوب مواطنيهم، لتطوير العمل في حقول الغاز واكتشاف مواقع استخراج واحتياطيات جديدة، تأتي معظمها على حساب هذه الدول وليس من الغاز الفلسطيني المنهوب من الأرض المحتلة فقط، بل وتسهم عمليات الضخ المالي العربي للكيان هذه في تمويل رغبة الكيان وسعيه لاحتلال موقع متقدم في أسواق الغاز العالمية.

إن افتقاد النظم العربية للرشد السياسي ليس سبب كاف لنصدق عدم إدراكها لبديهيات مثل هذه يعرفها أي متابعٍ للأخبار اليومية حول اقتصاديات الطاقة، ناهيك عن أي طالب جاد في مجال الاقتصاد، ولكن الأساس أن ندرك أن قرار هذه النظم هو الانحياز ضد شعوبها، وتسليم ثروات ومقدرات بلادها للمكونات الاستعمارية وفي المقدمة منها الكيان الصهيوني دون قيد أو شرط، كعربون متجدد لبقائها في مواقع الحكم.

إن المعارضة النشطة التي تبديها الشعوب العربية، والموقف الصلب الذي أظهرته جماهير شعبنا العربي في الأردن، يعكس التمسك الكبير من قبل الجماهير العربية بمقاطعة الكيان الصهيوني، ورفض وجوده في هذه المنطقة، ورفض الاحتلال المستمر لأرض فلسطين، كما أنه يعطي صورة واضحة عن الوعي المتقدم لهذه الجماهير، التي تستحق فعلاً النهوض بطموحاتها نحو الاستقلال الحقيقي والتخلص من الهيمنة الاستعمارية من قبل كل القوى التقدمية في هذه المنطقة، والذي يعني في هذه اللحظات تصعيد كل أشكال الفعل الجماهيري والسياسي لإسقاط هذه الصفقة الكارثية.

اعرف عدوك..أم تطبيع إعلامي

هاني حبيب– كاتب صحفي من فلسطين

لعلّ أحد أخطر ظواهر التطبيع مع دولة الاحتلال، التطبيعُ الإعلامي، ذلك أنّه يُهيئ الأرضية والمقدّمات الضرورية للتطبيع السياسي بين النظام العربي ودولة الاحتلال، والتطبيع الشعبي والجماهيري بين الشعوب العربية والدولة الصهيونية، لذلك نلحظ أنّ التطبيع الإعلامي اتّخذ أشكالًا جديدة متجددة، من خلال زيارات الوفود، والمؤتمرات، والمشارَكة في الأعمال الدرامية والتجارية على المنصات الإعلامية الإسرائيلية، والمشاركة في التعليقات على منشورات الصفحات العبرية، والتواصل مع قادة الاحتلال الناطقين الإعلاميين الرسميين باسمه، وأشكال لا تُحصى من عملية الاتصال التطبيعي مع الاحتلال.

بعض أشكال هذا التطبيع ربما تتم نتيجة لجهل البعض بمخاطر هذه العملية الاتصالية، ودون إدراك منه لما يقوم به، أو تقوم به مؤسسة ما، جزءًا لا يتجزأ من العمّلية التطبيعية مع الاحتلال، لكن هذا الجهل لا يوفر أي مبرر، خاصة بعد التنبيه إلى هذه المخاطر، بالاستمرار بالعملية التطبيعية بصرف النظر عن النوايا!

في هذا السياق، نرى أنه من الضروري ملاحظة إحدى أقدم

خارج النص

وأخطر عمليات التطبيع الإعلامي، والتي تتعلق بإعادة نشر مقالات وآراء كتاب إسرائيليين وأخبار إسرائيلية منقولة ومترجمة من العبرية إلى العربية، كاملة، في وسائل الإعلام العربية، خاصة الإعلام فمنذ العربي المكتوب والمرئي والإذاعي. بضعة سنوات وتحت شعار بريء وصادق أحيانًا، يأتي هذا النسخ والترجمة والنشر، وهو «اعرف عدوّك»، والملاحظ هنا، أن وسائل الإعلام والكتاب وأصحاب الرأي في إسرائيل يأخذون بالاعتبار أن وسائل

الإعلام العربية والفلسطينية منها على وجه الخصوص تقوم بإعادة النشر، لذلك هناك رسالة إعلامية لا تقتصر على المتلقي الإسرائيلي، بل هي موجهة أيضًا وفي كثير من الأحيان للمتلقي العربي، لذا فإن وسائل إعلامنا تروج من حيث تدري أو لا تدري للرواية الإسرائيلية الخاضعة للرقيب الأمني الإسرائيلي.

بالتأكيد، فإنّ التعرف على العدو وطريقة تفكيره وخططه وإستراتيجيته أمورٌ بالغة الأهمية بالنسبة لنا في عملية المواجهة والصراع معه، لذلك فإننا لسنا ضد، بل نُطالب بعرض وجهات النظر الإسرائيلية مع- وبالضرورة- قراءة نقدية تُفنّد الرواية والآراء والأخبار، حتى تصل المتلقّي العربي روايتنا العربية الفلسطينية التي تدحض رواية العدو التي تستهدف النفاذ إلى العقل الفلسطيني والعربي!

حوار نظري لانتفاضات شعبية – ميدانية!

محمد صوان/كاتب فلسطيني/سوريا

من الجزائر إلى العراق مروراً بالسودان ولبنان.. لم يعد هناك دولة عربية واحدة مستقرة وسط هذا الصخب الجماهيري الذي اتسع بسرعة قياسية، مما يؤكد على أن أزمة النظم العربية الرسمية هي نتاج إخفاقها وعدم استجابتها لاحتياجات شعوبها السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، ولم تعد تنفع سياسة القبضة الأمنية الحديدية بتقديم حلول ناجعة لبناء عقد اجتماعي عادل يضمن للمواطنين حقهم في الحياة الحرة الكريمة، ولم تعد صالحة المقولات الجاهزة التي توجه أصابع الاتهام « للامبريالية « وتحمّلها مسؤولية دعم أحزاب وأنظمة قمعية فشلت في تجاوز الإرث الاستعماري، وفي إدارة التنوع الإثني والمذهبي، وحل مسألة الهوية الوطنية على أسس سليمة تقطع الطريق على كل أشكال التدخل الخارجي.

غني عن التذكير أن الدولة المركزية تحتل مكانة متقدمة لحماية المجتمع ودرء مخاطر الصراع الفئوي والطائفي والمذهبي اللامبدئي.. وبقدر ما تنجح الدولة العصرية في استبدال القمع بالحوار، والتعاطي مع أبناء الشعب كمواطنين، وليس كرعايا ملحقين بزعمائهم المذهبيين والطائفيين، وتقدم نموذجاً لدولة حديثة تحترم إرادة شعبها من خلال التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، وقانون انتخاب عصري يحوّل الانسان من مواطن سلبي يسعى إلى إسقاط النظام في الشارع إلى مواطن قادر على حماية وطنه ومجتمعه من التشنجات الأيديولوجية والمذهبية والطائفية.

لقد بات مفهوم المواطنة، وحرية الوطن والمواطن لدى جيل الشباب المنتفض سمة بارزة من تاريخ المنطقة بكاملها، حيث يتم التشديد على ضرورة مكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين واسترداد المال المنهوب عبر تطبيق حكم القانون، كما ارتفعت هتافات وشعارات تطالب بالشفافية، والمساءلة، والحكم الرشيد، والديمقراطية الحقيقية، والدولة المدنية، والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة، ومارست الجماهير المنتفضة وعياً غير مسبوق في مجال الدعوة إلى التغيير السلمي، ورفض اللجوء إلى السلاح والعنف.. وتجاوز الشباب المنتفض مفهوم الصراع الأيديولوجي والطائفي الدموي الذي أثبت عقمه بعد قيام أنظمة تسلطية على خلفية إثنية وعرقية أو مذهبية نسفت ركائز الوحدة الوطنية، ونصّبت نفسها وصيّاً على الشعب تحت ستار الدفاع عنه .. وكل ذلك يطرح ملاحظات منهجية أبرزها:

1- رغم التباين بين أوضاع الشعوب العربية المنتفضة في أكثر من دولة عربية، تبدو ثقافة «الدولة المدنية والمواطنة والتغيير السلمي والتطور الديمقراطي»، بمثابة الخيط الجامع بين قوى اجتماعية وسياسية متباعدة، وأحزاب ترهلت وسط صراعات أيديولوجية عقيمة استمرت لعقود طويلة، فبات المجتمع المدني الحر والواعي صمام الأمان لتعزيز الثقة مجدداً بين الدولة والمجتمع على قاعدة سياسية عقلانية تضمن كرامة المواطن وحقه في الحرية والديمقراطية والعدالة والعيش الكريم من جهة، وتحصين أمن المواطن واستقراره وسيادته واستقلاله من جهة أخرى ، لذلك يتردد مفهوم ثقافة المواطنة العابرة للطوائف اليوم في كل أرجاء المنطقة العربية كشعار عقلاني قادر على مواجهة كل أشكال التفكك الداخلي والتطرف المذهبي، ومشاريع التجزئة والتفتيت الإقليمية، ويعدْ بغدٍ عربي أفضل.

2- لا يزال الحوار ساخناً حول طبيعة تلك الانتفاضات ومآلها، وما إذا كانت سلمية أو عنفية؟! وهل يمكن تصنيفها كثورات سياسية أم انتفاضات شعبية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية تهدف لإصلاح النظام من داخله من أجل تطوره وتغييره؟! وهل توصيفها أيضاً كقوة ناعمة ذات قدرة هائلة على التغيير واقعياً وصحيحاً؟!

3- لا تندرج الانتفاضات الشعبية العربية الراهنة ضمن النماذج التقليدية للثورات التي شهدتها كثير من دول العالم شرقاً وغرباً، تحت راية البورجوازية في مواجهة الأنظمة الإقطاعية، أو في مواجهة البورجوازية وفق صيغتها العربية التابعة للغرب الرأسمالي الكولونيالي .. باستثناء شعار واحد تكرر في جميع تلك الانتفاضات هو: «الشعب يريد إسقاط الطغمة السياسية الفاسدة».. تبدو النماذج التي تقدمها انتفاضات « الجزائر، السودان، لبنان، والعراق « متباعدة من حيث الأسباب المباشرة، ونوعية القيادة الشبابية، والأهداف المتوخاة منها، وطبيعة النظام السياسي الذي تريد بناءه!.

4- لم يتبنَ شباب الانتفاضات الشعبية الراهنة الشعار التقليدي المعروف: «العنف قابلة التاريخ»، بل تبنوا أسلوباً سلمياً غير مألوف في تاريخ حركات

العودة إلى الفهرس

التحرر الوطني والتي وصلت جميعها عن طريق العنف المسلح ضد النظام القديم في زمن الاستعمار الأجنبي المباشر، بينما شباب الانتفاضات الجديدة استبعدوا أسلوب العنف من جهة، والتحزّب والتنظيم العقائدي من جهة أخرى، وبدا واضحاً أنه لم يتم الإعداد لثورات معروفة القيادة والبرامج والأهداف مسبقاً، بل كحركة جماهيرية، عابرة للمذاهب والطوائف، وتضم جميع مكونات وشرائح المجتمع شباباً وكهولاً، ذكوراً وإناثاً، فاندفع الجميع متضامنين بهدف إسقاط الطغمة السياسية الفاسدة، وبناء نظام جديد بآلية وفاقية متدرجة، على أن يبقى متنفذّو السلطة ورموزها تحت رقابة شعبية صارمة وقادرة على تحريك الملايين للعودة إلى الشارع من أجل الاستمرار في عملية الإصلاح الشامل وتصويب مسار الانتفاضة والإدارة السياسية.

5- بات واضحاً أن المشكلات الاجتماعية الحادة التي تعيشها غالبيةٍ الشعوب العربية تتطلب تغييراً شاملاً في نمط الفكر السياسي والاقتصادي السائد، فهناك اعتراف صريح من جميع القوى والتيارات السياسية سواء اليسارية والقومية أم الليبرالية والإسلامية، بأنها فشلت في تقديم حلول عقلانية لمعالجة التحديات ومواجهة المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي في هذه المرحلة، في حين عجزت تلك القوى والتيارات عن التصالح مع جماهيرها، استطاعت جموع الشابات والشباب غير المتحزبين تجاوز حالة اليأس والإحباط، فأدخلوا المنطقة في مرحلة تاريخية جديدة مفتوحة على جميع الاحتمالات، الإيجابي منها والسلبي!.

6- لقد برز نموذج جديد للتغيير السلمي غير المؤدلج، انطلق من الواقع الراهن الذي يعيش حالة قلق شديد على المستقبل بسبب التناحر الإثني والمذهبي، ومخاطر بلْقنة المنطقة وفرض خرائط جديدة على شعوبها، الأمر الذي يستدعي أقصى درجات الوحدة الوطنية وتماسك الجبهات الداخلية والتنسيق المتبادل بين جميع القوى والتيارات السياسية والفكرية الطامحة إلى التغيير والتطور الديمقراطي، وبالتالي توخي الحذر والحيطة من مخاطر الانقسامات الداخلية والتدخل الخارجي؛ فمستقبل الشعوب العربية بكامل دولها يواجه تحديات كبيرة لا حصر لها في ظل نظام العولمة – الأمركة المتوحشة والتحولات الدولية المتسارعة.

خلاصة القول، لقد خرجت الجماهير الشعبية إلى الشوارع لأسباب عديدة تكن ومتنوعة لا حصر لها، ولم تستوحي الأطر التنظيمية والنظرية التي ورثتها عن تجارب حركات التحرر الوطني وأحزابها ومؤسساتها السياسية والنقابية والثقافية والتي فشلت باستقطاب الجماهير إلى مظاهرات واحتجاجات تحت راية الأحزاب والمنظمات المترهلة، كونها تحتاج إلى تعديلات وتطويرات جذرية في بنيتها المؤسساتية وممارساتها على الأرض، وتجاوز الجمود الفكري والبرنامجي لدى غالبية متحزبيها، وتمسك قادتها بالمواقع الحزبية والنقابية لعقود طويلة كانت كافية لانفضاض الشباب من حولها!.

لقد نزلت جموع الشابات والشباب إلى الشوارع والميادين والساحات دون دعوة من الزعيم الملهم، أو من الحزب الطليعي، فقدموا نموذجاً ثورياً جديداً يحتاج إلى التمحيص والدراسة واستخلاص الدروس والعبر اللازمة، فلم تعد الجماهير الشعبية بحاجة إلى الزعيم الفذ، أو القائد الملهم، أو الأطر التقليدية التي غالباً ما تكون سرية من حيث التخطيط والتنفيذ والشعارات التي ترفع، والطرق التي تسلك بعيداً عن رقابة السلطة القمعية!.

أصبح التحرك الجماهيري علني في زمن الانتفاضات الشعبية التي يقودها شباب وشابات «الفيس بوك، الهواتف النقالة، أساليب التواصل الاجتماعي المختلفة»؛ فالأهداف والبرامج التي تلامس المصالح اليومية للجمهور هي التي توحده وتستقطب الحشود الغاضبة، وليس شخصية القائد أو الزعيم، علماً بأن الأشكال التقليدية ما زالت موجودة على الأرض، وتعتمدها بصورة واسعة قوى وأحزاب تصنّف نفسها يسارية وقومية وإسلامية وليبرالية.. لكن الانتفاضات الشعبية الحالية فتحت صفحة جديدة في تاريخ التحركات والاحتجاجات الجماهيرية من حيث طريقة التخطيط والتنفيذ والقيادة والتمويل الذاتي وغيرها، فهي لا ترفع صور القيادات ولا تهتف بجمل ثورية فارغة، وإنما تتبنى شعارات بسيطة ذات وقع مباشر على الجماهير المحتشدة من أمثال: «الرغيف مع الكرامة»، « يسقط حكم الأزعر»، « كلُّن يعني كلُّن»، «الشعب يريد إسقاط الطغمة الفاسدة»، « قانون انتخاب عصري»، و «دولة المواطنة والقانون» وغيرها.

هكذا دخلت المقولات النظرية والبرنامجية المركبة في بنية الشعارات البسيطة التي تمحورت حول قضايا الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، والتغيير السلمي، كذلك التنديد بسياسة القمع ومصادرة الحريات العامة التي تمارسها أنظمة الاستبداد والفساد ضد شعوبها، فاندفعتٍ نحو الشوارع والميادين لتبني مستقبلاً جديداً للشعوب العربية، وسرعان ما تحركت النخب الثقافية على نطاق واسع – ولو متأخرة – لاحتضان الانتفاضات الشعبية والعمل معها لتصويب مسار التغيير السلمي عبر إجراءات ملموسة ومدروسة تفتح الآفاق المسدودة أمام ثقافة الإنقاذ والإصلاح والتغيير الديمقراطي الفعلي.

الشعب يريد...

الانتخابات «الإسرائيلية» ثالث مرة أسباب وتداعيات وسيناريوهات

شاكر شبات/باحث مختص في الشأن الإسرائيلي

دخلت دولة الاحتلال والنظام السياسي الإسرائيلي في أزمة سياسية، مع حذري الشخصي من استخدام هذا المصطلح، لاعتقادي أنه وصف مبالغ فيه إذ ما زالت البنية المؤسسية الداخلية لدولة الاحتلال قوية ومتماسكة، وما زالت الأطراف المتصارعة في إطار العملية الديمقراطية قادرة على إدارة خلافاتها كما فعلت على مدى السبعين سنة الماضية.

فالأزمة الحقيقية تتمثل في استمرار حالة الاستعصاء والفشل في تشكيل حكومة تحظى بتصويت أغلبية أعضاء الكنيست النصف زائد واحد، وهو الفشل الثاني خلال بضعة أشهر، مما دفع بالدولة الذهاب إلى انتخابات عامة ثالثة في بداية مارس 2020م خلال أقل من عام.

أسباب الأزمة:

أولًا: أسباب تقنية

- يعود جانب أساسي من هذه الأزمة إلى مشكلة تقنية مرتبطة بقانون الانتخابات الذي ينظم الانتخابات التشريعية في اسرائيل على أساس التمثيل النسبي الكامل، والذي ينص علي اعتبار «إسرائيل» دائرة انتخابية واحدة، هذا النظام وإن كان من الناحية التقنيه أحد أسباب الأزمة الحالية لكنه في جوانب أخري له تجليات إيجابية، فهو يعتبر من القوانين الأكثر تطورًا في العالم في الممارسة الديمقراطية، حيث إنه يعطي الفرصة لكل مكونات المجتمع «الإثنية والقومية والقوي الحزبية» أن تتمثل تمثيلاً دقيقًا، ويضعف تغول وهيمنة الأحزاب الكبرى على الحياة السياسية، حيث لا يسمح هذا القانون «التمثيل النسبي الكامل» بإمكانية حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة، ويجعل الأحزاب الكبيرة مضطرة للتحالف مع الأحزاب الصغري، حيث تستطيع هذه الأحزاب ابتزاز الأحزاب الكبرى لصالح القطاعات التي تمثلها، وغالبًا ما تتمكن من فرض بعض شروطها سواء المالية أو الخدماتية.

كما كان متوقعًا لم تفرز نتائج الانتخابات المعادة الثانية التي جرت في 17 سبتمبر تغيير جذري وحاسم، يمكن أحد الأحزاب الكبرى من تشكيل الحكومة، فالنتائج لم تختلف كثيرًا عن نتائج انتخابات الكنيست السابقة التي عقدت في 9 إبريل 2019، فلقد أصبح لحزب الليكود 32 مقعدًا مقارنة بـ 35 مقعدًا، وأصبح لحزب أزرق أبيض 33 مقعدًا مقارنة بـ 35 مقعدًا، ووفق ما أفرزته نتائج الإعادة الثانية، أصبح لحزب أزرق أبيض بقيادة بيني غانتس الحق من الناحية القانونية الشكلية كونه أكبر الأحزاب تشكيل الحكومة، غير أن الكتلة التي يعتمد عليها في التصويت لتمرير الحكومة لا تتجاوز النصف زائد واحد، كتلة الوسط واليسار لا تتجاوز ال 44 مقعدًا «أزرق أبيض 33، وائتلاف العمل-جيشر 6، والمعسكر الديمقراطي 5».

أما الليكود بقيادة نتنياهو والكتلة اليمينية التي تدعمه التي حصلت علي مقاعد برلمانية مجموعها 55 مقعدًا «الليكود 32، شاس 9، يهدوت هتوراة 7، يمينًا 7» ، لذلك ووفقًا للأعراف والقانون، ولأن نتنياهو رئيس الحزب الأكثر بتوصية 55 عضو كنسيت لرئيس الدولة، حظي بتكليف الرئيس لإجراء مفاوضات مع الأحزاب ضمن فترة زمنية مقيدة ومحددة بنص القانون، انتهت المدة الزمنية دون أن يتمكن نتنياهو من تشكيل الحكومة رغم كل المحاولات والمناورات والإغراءات.

ثانيًا: أسباب شخصية

نتنياهو مع مرور الزمن ومع الكثير من الإنجازات بات مقتنعًا بأنه في شخصه تختصر «الدولة، الاقتصاد، الأمن، الحكومة، الاستقرار السياسي، الزعيم القوي، الملك، القانون، الجيش» . نتنياهو يعني كل شيء، بدونه الدولة ضعيفة ومأزومة، بدونه فراغ سياسي وتراجع أمني، انهيار اقتصادي لا جيش قوي ولا مجتمع موحد، بدونه يعني أزمات وضعف. نتنياهو هذا أدرك بعد إعادة الانتخابات ان الواقع أقوى من كل الأوهام؛ واقع فشله في تشكيل ائتلاف حكومي جديد، واقع قد يضع حدًا لحياته السياسية، واقع انتقل فيه من شخص مشتبه به إلي شخص يواجه ثلاث لوائح اتهام في قضايا فساد وخيانة الأمانة، وبالتالي فإن نهايته السياسية عبارة عن سقوط مدو لزعيم سياسي عمل كل ما بوسعه لعدم خلق زعيم آخر سواء في حزبه أو أحزاب أخرى، زعيم سياسي نجح في خلق واقع القائد الوحيد الذي يلتف من حوله مجموعات من سياسيين وأحزاب لا يمكنها اللعب خارج ملعبه وإشرافه. لهذه الأسباب الشخصية حاول نتنياهو عدم إتاحة الفرصة لحزب أزرق-أبيض وزعيمه بيني غانتس لتشكيل الحكومة، مارس كل الأعيب والضغوط، حارب على كل الجبهات، ورفض الرضوخ للضغوط من كل الاتجاهات من مؤيديه ومن

العودة إلى الفهرس

خصومه، لم يخضع لشروط ليبرمان، ولم يقبل بمقترحات حزب أزرق أبيض، وزع الاتهامات على هذا وذلك؛ اتهم الإعلام والشرطة والكتّاب والمثقفين، واتهم ليبرمان بميول يسارية وهو يعلم أنه يتموقع على يمينه، قال إن غانتس وحزبه يريد أن يتحالف مع أعداء إسرائيل داعمي الإرهابيين «القائمة العربية». كل هذه العوامل التي تحول دون قدرته علي تشكيل الحكومة دفعته إلى الإعلان عن تأزم المشهد السياسي والحزبي في جزئية تشكيل ائتلاف حكومي، وأن بدونه لن تتشكل أي حكومة، وبالتالي دعا إلى تشريع قانون حل الكنيست وإجراء انتخابات جديدة في شهر مارس 2020م.

ثالثًا: أسباب أيدلوجية

ملفات العلاقات الداخلية بين مكونات المجتمع الإسرائيلي والأحزاب السياسية والإثنيات والقوميات والطبقات، المتدينين والعلمانيين الشرقيين والغربيين والملفات السياسية والأمنية، كانت على الدوام الملفات الأكثر سخونة، واهتمام في النقاش الرسمي والشعبي في كل الحملات الانتخابات الإسرائيلية السابقة. أما في هذه الانتخابات تكاد هذه الملفات أن تختفي من ساحة النقاش والجدل باستثناء استخدامها في إطار المزايدات وتوجيه الاتهامات، حيث أن برامج الأحزاب وشعاراتها الانتخابية لم تتضمن أي برامج أو خطط سياسية تحاكي وضع تصورات أو مقترحات حلول للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فعلى ما يبدو طغيان التركيز على الأشخاص، بات العامل الأكثر تأثيرًا في اتجاهات التصويت لدى الأغلبية من الجمهور حتى أن هناك من وصف الحملات الانتخابية برمتها بأنها مرتكزة على شعار «مع بيبي أو ضد بيبي».

في خضم هذا المشهد الانتخابي المشبع بالشخصنة والمشاكل التقنية «قانون الانتخابات»، قفز أحد ملفات الصراع الأيديولوجي في المجتمع الإسرائيلي إلي الواجهة؛ ملف العلاقة بين المتدينين والعلمانيين، وبات هذا الملف وملحقاته محور النقاش والجدل حتى تحول في تقديري ليكون أحد أهم معيقات تشكيل الحكومة، فلقد استطاع ليبرمان الذي تصدر قيادة التيار العلماني الليبرالي اليميني أن يجعل من هذا الملف، «العلاقة بين المتدينين والعلمانيين» الموضوع الأهم على طاولة النقاش والجدل في اسرائيل، فلم يتنازل عن مطالبة التي تتعلق بضرورة أن يقدم المتدينين تنازلات خاصة في تمرير قانون تجنيد طلاب المدارس الدينية، وحاول أن يمارس ضغوط على نتنياهو عندما رهن موافقته علي انضمامه لحكومة يمين بقيادة نتنياهو بتحقيق إنجازات للتيارات العلمانية الليبرالية على حساب المتدينين وتمرير قانون تجنيد المتدينين، واعتبر أن القضايا الأخرى السياسية والأمنية لا ترقى لأهمية تحديد العلاقة، بين المتدينين ومؤسسات الدولة، لذلك لم ينجح نتنياهو في ضم ليبرمان إلى تكتله اليميني، على الرغم من تموقع ليبرمان في يمين الخارطة الحزبية فهو زعيم حزب من القوميين الليبراليين المتطرفين، لم يتوقف الفشل على نتنياهو في ضم ليبرمان لحكومته. فلقد لاحق هذا الفشل أيضًا بيني غانتس، كذلك الذي لم ينجح هو الآخر في ضم ليبرمان إلى تكتله، لكن هذه المرة ليس على ملف العلاقة بين المتدينين والعلمانيين، بل الخلاف علي البرنامج السياسي والعلاقة مع الفلسطينيين في 48 ممثلين بالقائمة العربية المشتركة، فعلى الرغم من حصول تقدم كبير في المفاوضات بين الحزبين، إلا إنهما فشلا في تشكيل حكومة بدون نتنياهو والليكود، إذ إن تجاوز حاجز الـ 61 صوتًا كان بحاجة إلى شبكة أمان تقدمها القائمة العربية المشتركة، وهو ما يصعب على ليبرمان اليميني المتطرف قبوله، الذي يعتبر القائمة العربية «طابورًا خامسًا» أو جهة معادية.

لوائح الاتهام وتأثيرها على الناخب:

بعد انتهاء التحقيقات التي استمرت سنوات في التهم الموجهة لنتنياهو وبعد دراسة النيابة العامة للتهم والتحقيقات، أعلن المستشار القضائيّ للحكومة «مندلبلينت» قراره تقديم ثلاث لوائح اتهام ضدّ نتنياهو بتهم الرشوة والنصب وخيانة الأمانة في الملفات 1000 و2000 و4000. قرار المستشار القانوني حول نتنياهو من مشتبَه به إلى متهم، ستبت به المحكمة بإدانته ومن ثم السجن أو البراءة. رد نتنياهو على الاتهام بغضب واعتبر ذلك مؤامرة ومحاولة انقلاب، متهمًا المستشار القضائي والجهاز القضائي بالتنسيق مع أعلام اليسار، ومحققي الشرطه بأنهم زيفوا التحقيقات ولفقوا له التهم، وطالب بالتحقيق مع المحققين، وبإنشاء لجنة خارجية مستقلة للنظر في الاتهامات. وفي الوقت نفسه قرّر نتنياهو الاستمرار في ممارسة عمله رئيسًا للوزراء، إذ أن القانون لا يلزمه بالاستقالة إلا إذا صدر من قبل المحكمه المختصة حكم نهائي غير قابل للاستئناف بإدانته، وهو ما قد يأخذ وقتًا طويلًا يصل لسنوات.

استمرار نتنياهو وعدم تقديم استقالته يعني أنه يريد أن يستغل منصبه وكذلك الوقت لعقد صفقات من أي نوع يضمن عدم ذهابه في نهاية المطاف للسجن، ومن هذه المحاولات تقديمه طلب منح الحصانه من قبل اللجنة المختصة في الكنيست السابقة لضمانه للأغلبية، لأن الكنيست الحالية لم تنعقد ولم تشكل لجانها، إلا أن المستشار القانوني الكنيست طعن في تفويض اللجنة السابقة وطالب بعقد جلسة للكنيست الحاليه لتفرز لجنه جديدة تنظر في طلب نتنياهو للحصانة، مما أثار قرار المستشار زوبعة في دوائر حزب الليكود ومؤيدي نتنياهو الذين شككوا في قرار المستشار، حيلة نتنياهو لم تنجح وعليه سيسحب طلب الحصانه لأنه لا يملك أغلبية في أي لجنه برلمانيه في الكنيست الحالية.

معركة نتنياهو في مواجهة لوائح الاتهام لا تتوقف، يبحث تحت كل حجر عن فرصة عن مخرج وبعد أن تأكد بأن معركته ضد الجهاز القضائي والشرطة والإعلام لتصب في صالحه، ذهب لساحة حرب أخري ساحة الجمهور، استنفر مؤيديه للتظاهر ضد المستشار القانوني والنائب العام، مظاهرات وصفت بأنها عنيفة رفعت شعارات تهدد بالمس بحياة النائب العام والمستشار القضائي. المظاهرات والشعارات الشعبوية لم تساهم في ترميم صورة نتنياهو الأخذة بالاهتزاز، حيث نشرت استطلاعات رأى تقول أن 56% من الجمهور الإسرائيلي يطالب نتنياهو أن يستقيل من منصبه بعد توجيه الاتهامات.

لوائح الاتهام منحت منافسي نتنياهو في الليكود فرصة للانقضاض عليه وإزاحته عن المشهد، فهاجمه جدعون

ساعر داعيًا إياه إلى الاستقالة، واضطُر نتنياهو في 24 من الشهر الجاري إلى الموافقة على إجراء انتخابات داخلية لحزب الليكود خلال ستة أسابيع، غير أن ساعر لا يشكّل منافساً قويّاً، وما زالت حظوظ نتنياهو في الاستمرار في قيادة الليكود كبيرة.

السيناريوهات المحتملة:

1- استطلاعات الرأي التي تلت تقديم لوائح اتهام لنتنياهو وظهور الخلافات في صفوف الليكود والتي تجلت في منافسة جدعون شاعر لنتنياهو على رئاسة الحزب. تشير الاستطلاعات أن هناك تحسن ملحوظ في فرص أزرق أبيض بزيادة عدد مقاعده ليحصل على أكثر من 35 مقعدًا، وبالمقابل تشير استطلاعات الرأي إلى تراجع فرص الليكود ليحصل على نحو 30 مقعدًا. الاستطلاعات لم تعطِ أي كتلة تجاوز نسبة النصف زائد واحد، مما يفتح المجال لاستمرار الأزمة السياسية بعد الانتخابات الثالثة، وهذا قد يدفع الأحزاب السياسية في نهاية المطاف إلى الاستسلام والدخول في توافقات تؤدي إلى تشكيل حكومة.

2 - الاحتمال الثاني فهو الذهاب إلى انتخابات رابعة إن لم يتم التوافق علي تشكيل حكومة.

3 - يلوح في الأفق احتمال ثالث مرتبط بتغيير مزاج وموقف الناخب الإسرائيلي باتجاه إزاحة نتنياهو وتراجع حظوظ الليكود أكثر إذا لم ينجح نتنياهو في تبرئة نفسه خلال المئة يوم المحددة، ومن ثَمَّ تتعاظم حظوظ أزرق أبيض في تشكيل الحكومة.

4 - ليس من المستبعد احتمال رابع أن ينجح نتنياهو، إما بتبرئة نفسه، أو محاولة تحقيق «منجزات» على الساحة الإسرائيلية تدفع باتجاه إعادة انتخابه، وهنا يبرز احتمال سعيه لتحقيق «بطولات» من خلال شن عدوان واسع على قطاع غزة أو الجبهة الشمالية، أو تنفيذ اغتيالات نوعية لقيادات المقاومة.

5 - أما الاحتمال الخامس فهو أن تعترف الأحزاب بفشل منظومتها السياسية وقانون الانتخابات القائم على أساس التمثيل النسبي الكامل، وتتداعى إلى تغيير شروط العملية الانتخابية، تتجاوز معضلات التعطيل الناشئة عنه، كالانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، أو إعطاء مزايا خاصّة للحزب الفائز، وغيرها.

نتنياهو وزوجته وفساد الحكم

محمد أبو شريفة/ صحفي فلسطيني

يفتخر كيان الاحتلال الصهيوني برواية المتزعم الأوحد للديمقراطية في الشرق الأوسط وأنه خير من يمثلها ولا يجاريه أحد بهذا الانجاز، ويزعم أنه التجسيد الحقيقي لأرض الميعاد التي طالما حلم بها يهود العالم، لكن من الواضح أن هذه المزاعم آخذة بالتلاشي خصوصًا بعد وصول بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم قبل عشر سنوات، حيث اعترت فترات ولايته الكثير من شبهات الفساد التي أدت إلى توجيه لائحة اتهام تشمل تلقي رشى والغش وخيانة الأمانة.

ولم تستثنِ أغلب الفضائح التي تسربت عنَ فساد رئيس الحكومة الإسرائيلية زوجته سارة وولده يائير، فهما حاضرين في كل مفاصل السياسة والاقتصاد والاجتماع الصهيوني، هذا الحضور لم يأتِ تحت عنوان قانوني، بل جاء ضمنَ سياق الانتماء العائلي وليس الانتماء إلى مؤسسة، وطالما كشفت وسائل الإعلام العبرية بين فينة وأخرى عن فضيحة جديدة على رأسها نتنياهو أو أحد أفراد عائلته.

وعرفت سارة بسطوتها ونفوذها على مفاصل ديوان رئاسة الوزراء وفرض رأيها على الموظفين والتأثير بمنح الترقيات أو إصدار العقوبات والتي تصل أحيانًا إلى الطرد بناء على مزاجها سيء الصيت، والذي دفعها وفقًا لصحيفة «جيروزاليم بوست»، إلى افتعال مشكلة وعراك مع طاقم الطائرة التي أقلتها وزوجها إلى أوكرانيا في صيف العام الماضي 2019، بسبب عدم ترحيب قائد الطائرة بها بشكل خاص.

وتتفق غالبية التقارير والدعاوى القضائية على عنجهيتها وسوء أخلاقها وسلوكها ومستوى لهجتها السيئة بالحديث، بالرغم من كونها أستاذة متخصصة في العلوم النفسية، بالإضافة إلى ذلك إدمانها على شرب الكحوليات وساديتها وتكبرها وتبذيرها وتورطها بتصرفات غير لائقة. ومما يثير استغراب المراقبين هو فضولها وتدخلها في قرارات زوجها، فهي من أقنعته بقرار إلغاء مؤسسة الرئاسة، وهي من أجبرت كيان الاحتلال على شراء طائرة لزوجها، حيث أبدت شخصيات حكومية صهيونية اندهاشها من قوة تأثير سارة على نتنياهو لمستوى أنه لا يسمح إطلاقًا بتوجيه الانتقاد إليها من قبل أحد.

وفي هذا الإطار كشفت القناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي النقاب عن علاقات سارة المشبوهة مع كبار المسؤولين في كيان الاحتلال، ومع أثرياء مشهورين، وأضافت القناة أن زوجة رئيس الوزراء الإسرائيلي، استغلت نفوذها لمنع تعيين

العودة إلى الفهرس

مسؤولين حكوميين كبار، بوزارة الخارجية، في حين أجبرت زوجها على منع مناقشة هذه التعيينات بإحدى جلسات الحكومة. وأيضًا أكدت التقارير الإسرائيلية عن إهدار سارة للمال العام وإخفاءها لمئات الهدايا التي حصل عليها زوجها خلال توليه منصب رئاسة الحكومة، في الولايتين الأخيرتين له، حيث لم تلتزم بنقل الهدايا لتسجيلها وتخزينها أصولًا لدى حكومة الاحتلال.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن سارة قد عاثت فسادًا بالمال العام واستغلال منصب زوجها وطاردتها الفضائح طوال السنوات الأربعة الماضية، حيث أجبرتها مؤخرًا على الإدلاء باعترافاتها أمام محكمة ابتدائية في القدس المحتلة، وقبلت بصفقة تسوية وقعت عليها مع الإدعاء العام، في لائحة اتهام تنص على إساءتها في إدارة منزل رئيس الوزراء بصرف نحو 100 ألف دولار من المال العام في وجبات طعام جاهزة من خارج المنزل لأسرتها وأصدقائها، وقضت المحكمة بتغريمها نحو 15 ألف دولار. وأكدت وزارة العدل الصهيونية في بيان، أن زوجة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أبرمت اتفاقا مع المدعي العام لتخفيف عقوبتها التي وجهت لها في حزيران الماضي، وسيتم استبدال مجموعة من تهم الاحتيال وخيانة الأمانة إلى الاستفادة من خطأ ارتكبه شخص آخر وفقًا لبنود الاتفاق. وقبل إجراء هذه التسوية القضائية فقد منحت المحكمة في العام 2016، تعويضات بقيمة 47 ألف دولار لمدبرة منزل سابقة، اتهمت سارة وزوجها بسوء المعاملة.

المهم في هذه المسألة أن العائلة التي تدير المطبخ السياسي الصهيوني متورطة بفضائح فساد لا تنتهي، وأصبح يائير نتنياهو (28عاماً) يتدخل بأدق مفاصل الحياة السياسية في إسرائيل، والذي يبلورها ما يسمى بالمجلس الأمني المصغر «الكابينت». فقد بدأ تداول اسم يائير نتنياهو يبرز إعلاميًا في السنوات الثلاثة الأخيرة، ولم يحيد عن سياق الفساد الذي يطارد والديه، إلا أنه بدأ الظهور في الإعلام السياسي بفعل ذاتي. تارة يؤيد والده في مواقفه السياسية، وتارة أخرى يوجه له انتقادات لاذعة، واتسمت منشوراته على منصات التواصل الاجتماعي بالفجاجة والتطرف العنصري الأمر

الذي يجبره لحذفها لاحقًا. ونشرت مصادر إعلامية عن مجريات حادثة وقعت داخل «الكابينت»، حيث صرح يائير أن والده «ثرثار وجبان ولا يستطيع اتخاذ قرار».

ومن فضائح نتنياهو الصغير التي تناقلتها فيديوهات مواقع التواصل طلبه من صديقه أوري، الابن الأكبر لإمبراطور الغاز الصهيوني كوبي ميمون، أن يقرضه مبلغًا من المال ليمنحه لفتاة تعري. ووفقًا لما نقلته هيئة الإذاعة البريطانية، قال يائير في الاتصال الذي يعود للعام 201: «يا صديقي، لقد ساعدكم والدي بالحصول على صفقة بقيمة 20 مليار دولار، وأنت ترفض أن تقرضني 400 شيكل ؟»، وأوضح يائير أن الأمر كان مجرد «مزحة سخيفة»، جاءت تحت تأثير الكحول.

وتتهامس الأوساط السياسية والإعلامية العبرية فيما بينها حول احتمالية تهيئة يائير نتنياهو لخلافة والده وتسويقه سياسيا لدى أوساط سياسية أميركية وأوروبية وعالمية، حيث قام بجولة في الولايات المتحدة وشارك في أحد المؤتمرات وعرض فيه رؤيته السياسية من خلال خطاب مركزي أكد فيه بأنه «لا وجود فلسطيني في التاريخ». وضمن السياق كشفت المصادر النقاب عن مجموعة من الأثرياء أصدقاء والده يقومون على دعم نتنياهو الصغير وتعزيز العلاقة معه، ومن المتوقع أن يتم دعمه حتى يصل إلى واجهة حزب الليكود من أجل خلق قاعدة جماهيرية مؤيدة له تؤهله فيما بعد بتولي سدة الحكم بعد والده، لا سيما أن قوى المال لها تأثيرها وسطوتها على الأحزاب الكبيرة وأضحى «الليكود» رهينة لهذه القوى. وترجح بعض الأوساط أن يزج به في مضمار السياسة بشكل تدريجي، بحيث يبدأها بالترشح لعضوية الكنيست ومن ثم يصعد للأعلى.

في الواقع، إن حجم الفضائح التي صدرت من هذه العائلة الفاسدة يشير إلى أن كيان الاحتلال قد دخل طورًا جديدًا من أطوار الفساد، بحيث أصبح ظاهرة عامة ملتحمة بالنسيج الاجتماعي السياسي لهذا الكيان، وهذا يعني أن تخلص الاحتلال من هذه العائلة لا يعني التخلص بالضرورة من النظام الفاسد، الذي تبناه ورعاه بنيامين نتنياهو بمساعدة زوجته ونجله، فحجم اختلاط الأدوار وتداخلها بين هذه العائلة الفاسدة، يفرض علينا العديد من التساؤلات أبرزها من يحكم (إسرائيل)؟ هل يحكمها القانون ؟! أم دستور وآليات الانتقال السلمي للسلطة والذي يمر عبر بوابة الانتخابات ؟! أم أن نتنياهو وعائلته يمضيان قدمًا في تغيير المسرح السياسي وبناء مسرح جديد، بحيث أصبح هو وعائلته جزء من هذه المنظومة وربما التخلص منها بات من ضروب المستحيل ؟!

صعود الفاشية الدينية: استنساخ الصهيونية هنديا

أحمد مصطفى جابر/كاتب فلسطيني

في تعبير فج عن تحرك الفاشية لإطباق قبضتها على عنق الهند، أصبح قانون الجنسية الهندي الجديد ساري المفعول حسب الجريدة الرسمية اعتبارًا من يوم الجمعة 10 كانون ثاني/ يناير 2010. وباستثناء عنصري للمسلمين يمنح القانون الجديد (هو في الواقع تعديل على قانون الجنسية لعام 1955) المواطنة للهندوس والسيخ والبوذيين والمسيحيين والجاين والفرس الذين دخلوا إلى الهند من باكستان أو بنغلاديش أو أفغانستان بحلول الموعد النهائي لشهر كانون الأول/ديسمبر. وقد جوبه القانون باحتجاجات واسعة كونه يستثني مجموعة أصلية كبيرة في الهند، ويستبعدها من «المحاصصة الطائفية» الديمغرافية التي يفرضها القانون الذي يأتي بوضوح لمصلحة المجموعة الأخرى المنافسة الهندوسية رغم تزيينه بقبول مجموعات أخرى لا تشكل بحال خطرًا ديمغرافيًا.

لطالما كان الاقتصاد، والأيدلوجية القومية-الدينية، عنصران محددان لنمو الفاشية وتجذرها في المجتمعات، هذه الفاشية التي نراها تعود بصور ومسميات مختلفة حول العالم من البرازيل التي وصل فيها إلى السلطة بولسانارو في تعبير واضح عن الحنين للديكتاتورية، مرورًا بالكيان الصهيوني وصولًا إلى الهند.

تقارب هذه المادة، الصعود الفاشي في الهند على يد حزب بهاراتيا جانتي واستلهام هذا الحزب للقيم والأيدلوجية النازية والصهيونية، وسعيه لتمثل السياسات الصهيونية في فلسطين المحتلة وجلبها إلى الهند، عبر ممارسات وسياسات تنهل من ذات الجحيم الأيدلوجي العنصري المتطرف.

فاشية مودي

مع توفر جميع العناصر الملائمة كان للقوة الفاشية أن تخرج من حصارها في الهند مع توفر الزعيم الملائم في شخص نارياندا مودي، الذي انضم حسب سيرته الذاتية إلى منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ (RSS) عندما كان في الثامنة من عمره فقط، و أر إس إس هي منظمة شبه عسكرية هندوسية نشأت عام 1925، وأعلنت صراحة إنها تستلهم قيمها من الفاشية الأوربية، بما في ذلك شخصياتها الرئيسية مثل أدولف هتلر وبنيتو موسوليني، وعبر بعض قادة هذه المنظمة عن إعجابه بـ «الحل النهائي» الذي صممه هتلر للتخلص من اليهود، ما يثير العجب من انضمام الكيان الصهيوني إلى تحالف مع هذه المنظمة والعلاقات الحميمة التي تربط رئيس وزراء الكيان مع نظيره

العودة إلى الفهرس

الهندي مودي.
تحولت أر.إس.إس إلى الجدل العالمي عام 1948، حينما اغتال أحد عناصرها المهاتما غاندي، بينما واصلت عملها الدؤوب لترويج العنف وإرهاب الشوارع في الهند، ضد الأقليات خصوصا المسلمين، معززة أيدلوجية قومية تتطابق تقريبًا مع قانون الجنسية الصهيوني، حيث يتم استبعاد غير الهندوس من مفهوم الهوية، مع العلم أن هذه المنظمة هي النواة الصلبة في الحزب القومي اليميني الهندوسي الحاكم حاليًا بهاراتيا جانتي (BJP). بعد عقود من سيطرة حزب المؤتمر، بهويته العلمانية المعلنة على السلطة في الهند (نعود إلى طريقة حكمه لاحقًا) تمكن بهاراتيا جانتي من شق طريقه إلى السلطة لأول مرة عام 1992، بعد الأحداث الدموية التي حدثت نتيجة هجوم مسلحين هندوس على مسجد بابري التاريخي في مدينة أيوديا براديش، ولا يمكن فصل صعود مودي إلى السلطة عن العنف الهندوسي، حيث كان هو شخصيًا متورطا في مذابح معادية للمسلمين عام 2002 عندما كان رئيسًا لوزراء ولاية غوجارات، حيث قتل فيها أكثر من 2000 طفل ورجل وامرأة، ونزح 200 ألف شخص آخر، ونتيجة ذلك عاقبته بريطانية والولايات المتحدة بحظر سفره بين عامي 2005 و2014.
منذ ذلك الوقت أصبح العنف في الشارع الهندي، الذي يستهدف المسلمين خصوصًا سمة لازمة للمجتمع الهندي، ولا يكتفي حزب بهراتيا جانتي بالتحريض على العنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بل يعمل على تكريس منطق العصابات الهندوسية الغوغائية كركيزة قانونية وسلطوية. تجلى هذا الأمر ربما بأوقح صوره في صدور قانون تعديل المواطنة ١١ كانون أول/ديسمبر 2019 ، وهو تعديل على قانون الجنسية وهذا يعني أنه لأول مرة لعام 1955، في الهند ما بعد الاستعمار، ستستند معايير المواطنة بفعالية على الانتماء الديني، ما يغير فعليًا وضع الهند من مجتمع علماني إلى دولة هندوسية، وهو قانون تمت مقاربته بحق بقوانين نورنبرغ الألمانية منذ عام 1935، والتي هدفت إلى استبعاد اليهود والروما (الغجر) والسود من الجنسية الألمانية، ولكن من الواضح أن هذا القانون حصل على مرجعية معاصرة من قانون الجنسية الصهيوني الذي يخدم نفس الأغراض بالنسبة لليهود والذي سن في تموز/يوليو 2019. وربما حتى المبرر (على بؤسه) الذي تجده الصهيونية باعتبارها جماعة محتلة تسعى لفرض نفوذها لا يبدو مفهومًا في الحالة الهندية عندما تسعى جماعة محلية أصلية لاستبعاد نظيرتها.
كحال كل فاشي، وغير الفاشيين أيضًا من المتطرفين القوميين، رفع مودي شعار «الهند أولًا» باسطا نفوذه بمزيج من القومية الاستبدادية والرأسمالية المفرطة، واتسمت فترة حكمه المتجددة بعنف طائفي وقمع علني للنظام القضائي والإغلاق المنهجي للمنصات الفكرية، وكانت هناك أيضًا نكسات حيث أن البطالة في اقتصادية كبير، حكم مودي بلغت أعلى نسبة لها منذ 1970، لتصل إلى 6,1 نهاية عام 2019، وبالترافق مع تباطؤ الناتج المحلي وصل حد الركود، وهو أمر لم تواجهه الهند منذ 1979، مع كوارث اجتماعية لعل عنوانها الرئيسي موجات انتحار المزارعين حيث لا يمر يوم دون انتحار 33 كمتوسط من المزارعين نتيجة للديون الثقيلة، كما أن الهند توصف حاليًا كرابع أسوأ بلد ملوث في العالم و15 من مدنها هي بين المدن العشرين الأكثر تلوثًا في العالم. في ذات الوقت يحيط مودي نفسه بمجموعة من الرأسماليين الهنود الذين يمثلون بعض أغنى الأسر في العالم، تسيطر على وسائل الإعلام جميعها تقريبًا. وعبر المنصات الفنية والرياضية واستخدام نجوم الكريكيت (اللعبة الأكثر شعبية في الهند)، مثل ماهيندرا سينغ دوني وفيرات كوهلي، ونجوم السينما مثل أميتاب باتشان وسلمان خان، وبريانكا شوبرا، يتم منح شرعية لاحتلال كشمير وكراهية النساء والعنف الجندري المتأصل في تقاليد آر إس إس.

هل كانت الهند ديمقراطية حقًا في عصر حزب المؤتمر؟

هناك العديدون حول العالم، وفي لكن، للمفارقة، نسبة أقل في الهند نفسها ينتابهم الحنين لما يعتبرون (أجمل أيام الهند) في إشارة إلى عهد حزب المؤتمر، ولكن ربما يكون صادمًا لهؤلاء جميعًا، الكتاب الصادر مؤخرًا للمؤرخ جيان براكاش، والذي يشرح فيه بالتفصيل ماهية «ديمقراطية» حزب المؤتمر، مشيرًا إلى أن الحزب في الحقيقة حافظ على ديمقراطية رسمية محدودة، وارتكب سياسات قادت بشكل موضوعي إلى انتصار مودي وجماعته، وفعليًا انهيار الديمقراطية الهندية في سبعينيات القرن الماضي.
في خطابه الذي ألقاه في 25 نوفمبر 1949، بعد أن أصبحت الهند جمهورية ديمقراطية مباشرة، حث كبير مهندسي الدستور الهندي «أمبيدكار» شعبه على «قيادة ديمقراطية ليست رسمية فحسب، بل أيضًا في الواقع». أمبيدكار أعطى في الدستور الجديد حق التصويت العام للسكان الذين كانوا أميين إلى حد كبير، ومنح الجنسية بغض النظر عن العرق أو الطائفة أو الدين أو المعتقد، وأعلنت العلمانية في أمة متدينة للغاية، ورفعت علم المساواة في المجتمع وبفضل الدستور، بدا أن الديمقراطية الهندية كانت معلمًا رئيسيًا في الحملة من أجل الحرية والكرامة الإنسانية.
لكن أمبيدكار كان «مقتنعًا بأن المجتمع الهندي يفتقر إلى القيم الديمقراطية»، كما يكتب المؤرخ جيان براكاش في سجلات الطوارئ: إنديرا غاندي كتابه، ، ونقطة التحول للديمقراطية 2018 يدعي براكاش، الذي يحلل الانهيار المفاجئ للديمقراطية الهندية في منتصف سبعينيات القرن الماضي، أن النخبة الجديدة التي حكمت الهند «لم تنفصل بعد عن سيطرة ملاك الأراضي لقد ، "المميزين والطوائف العليا ورثوا السلطة من الحكام البريطانيين الذين غادروا في عام 1947، وشنوا ثورة «سلبية» من الأعلى بدلًا من ثورة اجتماعية اقتصادية جذرية من لذلك شعر أمبيدكار أنه في القاع، مجتمع تمزقه الطبقية والطائفية، حيث لم يتم تأسيس المساواة أو الإخاء كمبادئ متأصلة، إلى جانب الديمقراطية «السياسية»، كانت هناك أيضًا حاجة إلى تغيير اجتماعي واسع النطاق، مثل نهاية التمييز الوحشي ضد الهندوس الهندوس من الطبقة الدنيا و «غير المعترف بهم».
لم يكن الفصل بين السياسة والمجتمع ليأتي بنتائج مثمرة، كانت هناك مساواة سياسية، ولكن تمييز فظيع في الاقتصاد والمجتمع، وبينما كان لكل مواطن صوته السياسي وورقة اقتراع خاصة به ومعترف بها دستوريًا، كان

هناك هيكل اجتماعي - اقتصادي يسلب فعليًا المكتسبات السياسية التي عجزت عن تغييره، وظل معمولا بمبدأ أن البشر ليسوا متساوين بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية، ما يعرض الديمقراطية للخطر والنتيجة أن عدم المساواة أدى إلى سحق آليات الديمقراطية السياسية، سنلاحظ كيف أن هذا ما يحدث تقريبًا بالكامل في الكيان الصهيوني، حين منح أصواتًا انتخابية للعرب في الداخل، أصوات كانت في النتيجة مجرد ديكور لحكم الفاشية، في ظل تمييز صارخ وجد تعبيره في قانون الجنسية ودولة اليهود الحصرية رديفة دولة الهندوس الحصرية أيضًا.

لقد حدث بالفعل ما حذر منه مهندس الدستور الهندي، عندما تم انتخاب القائد الهندوسي ناريندرا مودي في عام 2014، وقد تمكن مودي حينها من استغلال غضب الهنود من السياسات الاقتصادية لحزب المؤتمر، وزعم أن أفضل ثمار الرأسمالية في الهند قد سُرقت بسبب غرور النخب التي حولت نفسها إلى نوع من الأسر الحاكمة الملكية، وتعهد بتحقيق نمو اقتصادي سريع وعادل، ووضع حد للفساد وخلق فرص عمل جديدة للهنود الشباب الذين يتراوح عددهم بين 10 و 12 مليون شخص الذين ينضمون إلى سوق العمل كل عام. بفضل هذه الوعود وصل مودي إلى السلطة، مع حزبه بأغلبية قليلة في مجلس النواب، ولكن خمس سنوات من الحكم أظهرت فشله في الوفاء بأي من هذه الوعود، لا عجب إذن أنه امتنع عن تكرار وعوده في الحملة الثانية، وكشف عن البرنامج الحقيقي لحزبه، بادئا حربًا ثقافية شعواء، وعلى الطريقة الفاشية، لوح بجذوره المتواضعة كابن تاجر شاي ساخرًا من النخب الهندية الناطقة بالإنجليزية في مواجهة منافس سهل هو زعيم حزب المؤتمر الهندي، الذي عمل والده وجده وجدته كرئيس للوزراء على مدى عقود.

حتى أن مودي ألقى باللوم على حزب المؤتمر، الذي وعد في حملته الانتخابية بإلغاء القوانين القمعية في منطقة كشمير وفي أماكن أخرى ، بأنه يعمل كعميل باكستاني، ودعم ترشح سادوي باراجواي ثاكور للبرلمان، وهي امرأة تنتظر المحاكمة بتورطها في سلسلة من الانفجارات التي قتل فيها ستة مسلمين في عام 2008. وفازت ثاكور، التي تعتبر قاتل المهاتما غاندي، كبطل، وهكذا في الذكرى السنوية المائة والخمسين لميلاد غاندي، يبدو أن صورة الإرهابية الذي (التي) أصبحت مشرعًا هي رمز مناسب للهند القومية الهندوسية.

إن الفحص الأكثر صرامة لظلم وإخفاقات المؤسسة القديمة سيكشف الجذور العميقة للأزمة الحالية، سوف يكشف، على سبيل المثال، أن حزب المؤتمر «العلماني» المفترض قد أثار أولا، قبل سنوات من ظهور مودي، كان التي النعرة القومية الهندوسية قادتها مسؤولين عن مذبحة سقط فيها أكثر من 3000 من السيخ في عام 1984، بعد مقتل أنديرا غاندي على أيدي وعلى الرغم من أن .حراسها السيخ مودي عزز الحكم العسكري الهندي في وادي كشمير، إلا أن التاريخ يكشف أنه قبل عقود، ملأت قوات الأمن الهندية تحت حكم المؤتمر، المقابر الجماعية هناك بمنافسيه السياسيين وارتكبت وقانون .التعذيب والاغتصاب الجماعي القوات المسلحة (الصلاحيات الخاصة) - قانون يمنح الجيش الهندي صلاحيات واسعة وشديدة للقبض على المعارضين وإطلاق النار عليهم وقتلهم والاستيلاء على ممتلكاتهم وتدميرها دون خوف من الإجراءات القانونية - يقوم على أساس السيطرة العسكرية الموجودة في كشمير والولايات الشمالية الشرقية للهند منذ عام 1958، وقد وضعه جواهر لال نهرو، رئيس وزراء الهند الأول .والأرستقراطي وأب أنديرا غاندي

واعتقد أمبيدكار أن الديمقراطية في الهند كانت مجرد «طبقة من الأسمدة فوق التربة الهندية، وهي ومع غير ديمقراطية في الأساس»، ذلك اكتسبت الهند مكانة دولية كبيرة خلال الحرب الباردة، وذلك بفضل موقعها كدولة ديمقراطية غير شيوعية وغير منحازة، في بحر من الأنظمة الاستبدادية في آسيا وأفريقيا.

طبعًا، يضيف براكاش الكثير من التفاصيل المفاجئة لمعجبي الهند وحزب المؤتمر، عن فترة حكم الطوارئ في ظل المؤتمر وعائلة غاندي، وهي فترة تلقي بظلال كثيفة على صعود مودي وتمنحه داخليًا الكثير من المبررات، ما يشبه الغضب في الكيان الصهيوني مع ثورة الليكود عام 1977 مثلًا، أو مع صعود هتلر بأغلبية انتخابية ليست بفضل برنامجه وذكائه بل بسبب فساد سابقيه.

تعديل المواطنة: تدارك الأجندة الاستعمارية

مع دخول مشروع قانون تعديل حيز (CAB) المواطنة المعروف باسم التنفيذ فإن قدرة المحاكم على منعه أو عدمها لم يعد مهما؛ إذ إنه رسم فعليًا نوع الدولة التي يريد الحزب الهندوسي أن تكونها الهند، بأن يكون الدين هو من يقرر المواطنة، بل يقرر أيضا من الذين يجب منحهم اللجوء أو الرعاية من الذين يفرون من الاضطهاد في الدول المجاورة.

من نمط التصويت على تعديل القانون المذكور، يتبين وجود ثلاثة اتجاهات: أولًا، هناك الذين صوتوا كخيار انتقامي، بزعم أن الهندوس وبعض الأقليات الدينية الأخرى واجهوا الاضطهاد في البلدان الإسلامية المجاورة ويحتاجون إلى الحماية، ويزعمون أنه بما أن تلك الدول إسلامية، فإن المسلمين لا يمكن أن يضطهدوا فيها، وبالتالي من الشرعي استبعادهم من القانون.

وتزعم دعاية الحزب الهندوسي أيضًا نهرو أنه وبينما التزمت الهند باتفاق ، لم تفعل باكستان لياقات لعام 1950 قامت الهند بحماية ذلك، وبينما أقلياتها بينما اضطرت أعداد كبيرة من الهندوس إلى الهجرة من باكستان، وأن الانخفاض الحاد في نصيب سكان الهندوس في باكستان وبنغلاديش وارتفاع نسبة السكان المسلمين في الهند يعطى كدليل على هذا التباين، والمعنى الضمني هنا: هو أنه في حين أن المسلمين لديهم دول إسلامية أخرى يلجئون إليها، فإن الهندوس المضطهدين لا يمكنهم القدوم إلا وهو إلى الهند والأمة ملزمة تجاهه، تفكير مطابق تمامًا لفكرة حق العودة الصهيونية ومزاعم الكيان بتمثيل اليهود واعتبار «إسرائيل» كموطن نهائي لهم.

ثانيًا، نجد أولئك الذين يحتجون بشدة في ولايات شمال شرق الهند تحت شعار معارضة الإغراق الديمغرافي، ويعارضون أي هجرة من أي مجتمع ديني إلى الهند ويخشون أن يؤدي فيضان المهاجرين إلى تهميش ثقافتهم، ولغتهم.

ثالثًا، معارضي CAB على أساس التمييز الديني، حيث إنهم لا يريدون استبعاد المسلمين من مشروع القانون ويعتبرونه هجومًا على النسيج العلماني للبلاد، ويوافقون على أن الناس هاجروا إلى الهند بسبب الاضطهاد في البلدان

العودة إلى الفهرس

المجاورة. وتقول المعارضة أيضًا أن هذه الخطوة تهدف إلى تحويل الانتباه بعيدًا عن الاقتصاد الضعيف، سيؤدي CABأيضًا إلى تعميق الانقسام الطائفي في البلاد وإبعاد الطائفة المسلمة.

وهناك خوف من أن تواجه الأقليات في البيئة المجتمعية السائدة المشحونة في البلاد الاضطهاد وتعامل كمواطنين من الدرجة الثانية. يمكن أن يتهم أي مسلم بأنه أجنبي وسيتحمل مسؤولية إثبات العكس، حيث الكثير من الناس ليس لديهم وثائق مناسبة، كما هو الحال في الشمال الشرقي وبما أن الدول المجاورة لن تقبل بهم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان سيتم وضعهم بشكل دائم في معسكرات الاعتقال لأن أعدادهم كبيرة أيضًا ؟

يجادل حزب بهاراتيا جاناتا بأنه حين يقر التعديل القانوني المذكور على قانون الجنسية، يحقق وعدًا في بيانه هل يعني الوعد في بيان الانتخابي. الحزب أنه بمجرد وصول الحزب إلى في السلطة، يتعين عليه تنفيذه؟ الغالب، لا يزال عدد كبير من الوعود علاوة على ذلك، لا يصوت .لم يتحقق الناس بالضرورة لقضية واحدة معينة من بين مئات الوعود التي قطعت في البيان وبالتالي من المنطقي طرح .الانتخابي سؤال : هل فاز حزب بهاراتيا جاناتا في انتخابات العام 2019 بسبب هذا الوعد تحديدًا ؟ هذا غير واضح تمامًا، ومن المثير للسخرية أن يصنع الحزب الحاكم أجندة مثيرة للخلاف عن طريق جعل الناس يتخذون موقفًا مؤيدًا للهندوسية أو مؤيد للمسلمين ؟

الهند – الإسرائيلية

في حين أن أعضاء حزب بهاراتيا جاناتا زعموا أمام الرأي العام العالمي، قد وسيلة لمساعدة مجموعات أن القانون الأقليات من الدول الإسلامية المجاورة على الهروب من الاضطهاد، فهو في الواقع الأحدث في سلسلة من الخطوات القمعية التي اتخذتها الحكومة الهندية ضد الأقلية المسلمة في البلاد؛ يجعل الدين شرطًا للمواطنة الهندية، يكون لهذا الغرض غرض أكثر إثارة للقلق: تحويل الهند إلى نسخة هندية من «الوطن القومي الحصري لليهود».

الأيدلوجية السياسية للقومية الهندوسية التي يتبعها حزب بهاراتيا جانتي Hindutvaوزعيمه هي الهندوتوفا ، وتعني القومية الهندوسية، وهو مصطلح استعماري بالأساس، حيث في عصور ما قبل الاستعمار، لم يفكر أتباع الديانة الهندوسية في أنفسهم ويرى الأستاذ روميلة ثابار من كأمة. أن رواية جامعة جواهر لال نهرو: الوطنية الهندوسية ظهرت فقط بعد كتابات المؤرخين البريطانيين أوائل القرن 19 عن الهند، مثل جيمس مل، الذي كتب عن دولة إسلامية ودولة هندوسية «متعاديتان على الدوام «.

ويعتبر فيناياك دامودار سافاركار الأب الأيديولوجي للقومية الهندوسية من ألمانيا اليوم وقد استمد إلهامه الحركة الصهيونية، ومن النازية الذي كان سياسيًا في أوائل القرن الهند دولة ودعا لأن تكون العشرين، هندوسية ديمقراطية تعامل المسلمين «مثل الزنوج» في الولايات المتحدة في .عصره

وبلغت الوقاحة بالقنصل العام الهندي في نيويورك ساندیب تشاكرافورتي، بأن يستشهد بنموذج المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية كمثال على ما تريد الهند تحقيقه في كشمير، ويتضح من وجهات نظر العديد من الأكاديميين الهندوس، مثل فيفيك ديهيجيا وروبي سوبرمانيا، أنه بالنسبة لهم فإن وجهة النظر الصهيونية لا تنطبق فقط على كشمير ولكن أيضًا في الداخل الهندي ودول أخرى. وتمشيًا مع تقاربهم العقائدي مع الصهيونية، تعهد حزب بهاراتيا جاناتا خلال الانتخابات الهندية لعام 2014، بوضع سياسة مماثلة لقانون «العودة الإسرائيلي»، والتي ستمنح الجنسية الهندية للهندوس من الدول المجاورة . بعد ذلك، تم تقديم مشروع قانون تعديل المواطنة إلى مجلس النواب لأول مرة في صيف عام .2016

السجلات السكانية

تعتبر الهندسة الديمغرافية سلاحًا فعالًا استخدمه كل من الكيان الصهيوني والهند، عبر السجل السكاني المتحكم به كأداة للضبط والسيطرة وتغيير الحقائق والتلاعب بها. وعواقب السياسات الهندية تحمل تطابقات كبيرة مع السلوك الصهيوني في القدس وغزة والضفة، حيث تتحكم «إسرائيل» كليًا بالسجل السكاني الفلسطيني، ورغم أن السلطة الفلسطينية ربما قامت بتحديث نسختها من سجل السكان، إلا أنها ليست نسخة معترف بها، وتبقى «إسرائيل» هي المحدد لوضع الفلسطينيين ومن يعترف أو لا يعترف بوثائقهم القانونية أو مدى حرية انتقالهم.

ومن المعروف أن الكيان الصهيوني لم يقم بتحديث سجل السكان الفلسطينيين منذ عام 2000، ويكشف التدقيق أيضًا أن أسباب فقدان أو عدم حصول الفلسطينيين على صفة رسمية تشمل الوقت الطويل الذي يقضيه في الخارج والغياب من تعدادات السكان من .بين أمور أخرى

في هذا السياق ، تستخدم «إسرائيل»، كما تم توثيقه، سجل السكان الفلسطينيين للتلاعب بالهندسة السكانية بطريقة تناسب طموحات ويكمل ذلك كذلك الاحتجاز المحتلين، التعسفي للفلسطينيين كشكل من .أشكال السيطرة على السكان

أيضًا، استخدمت الدولة الهندية هياكل وعمليات قمعية مماثلة وتتراوح بين المذابح التي ترعاها الدولة إلى الاحتلال العسكري الشامل ، طوال تاريخها بالكامل. ومع ذلك، فإن إلغاء المادة 370 واعتماد القانون الجديد هما تصعيد يقارب طموحات المستعمرين الاستيطانيين، وهي تحاول محو الارتباط بين الشعوب الأصلية وأراضيها، مع إنشاء رابطة بين المستوطنين غير الأصليين وتلك الأراضي ذاتها.

ومثلما يسمح إلغاء المادة 370 بتقليص الأغلبية المسلمة في كشمير، فإن القانون مصمم لتسهيل تغيير ديموغرافي مماثل وتقليل عدد السكان المسلمين في الهند بمجملها، ويعتبر هذا القانون خطيرًا بشكل خاص عند استخدامه إلى جانب السجل الوطني للمواطنين في الهند، وهو السجل الرسمي لمواطني الهند وفقًا لقانون الجنسية لعام 1955، والذي لم يتم تحديثه في معظم الولايات الهندية منذ الخمسينيات، إلا أن وزير الداخلية الهندي أميت شاه أعلن في عام 201: أنه سيتم استخدامه لطرد" كل متسلل في الهند». وكما يستنتج عبد الله مواسي «محاضر فلسطيني في جامعة إكستر»، فإنه: ليس من قبيل الصدفة أن هذه التغييرات تحدث في ظل حكم القوميين الهندوس والإدارة الأكثر ودية تجاه الكيان الصهيوني في تاريخ الهند. و يلاحظ مواسي محقا أنه كما هو الحال مع سافاركار منذ ما يقرب من قرن من الزمان، تظل أحلام مودي وغيرهم من القوميين الهندوس اليوم مستوحاة من تصرفات الصهاينة.

مرة كمأساة وأخرى كمهزلة

حسين البدري/ روائي وصحفي مصري

يحلم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، محاولاً استعادة مجد غابر لإمبراطورية آفلة، التاريخ لا يرحم الضعفاء، لكنه أيضًا لا يبتسم دائمًا للمغامرين، يعيد التاريخ نفسه، يقول ماركس، في المرة الأولى كمأساة وفي الثانية كمهزلة.

المأساة بدأت فصولها بطريقة لا تشي بنهايتها، في يوليو من عام 1908 حين وقف الضابط العثماني إسماعيل أنور الذي سيعرف فيما بعد على صفحات التاريخ باسم أنور باشا ويتولي وزارة الحربية قبيل الحرب العالمية الأولى، أمام حشد من الناس في جزيرة سالونيك اليونانية الخاضعة للحكم التركي آنذاك، بعد تمرد ناجح ضد السلطان عبد الحميد الثاني وسلطة الدولة المركزية في إسطنبول قام به مع رفيقه أحمد نيازي، خطب الضابط الشاب في المحتشدين قائلاً: إن دولتنا لن تضم بعد اليوم مسلمين أو يهودا، يونانيين أو بلغارا، رومانيين أو صربا.. لأننا جميعًا أشقاء، وتحت الأفق الأزرق نفسه نفخر بكوننا عثمانيين أجمعيين. ابتهج الجميع بالخطاب الحماسي، وبدأ رعايا الامبراطورية مترامية الأطراف يمنون النفس بمغادرة دولة القرون الوسطي الوحشية إلى حكم القانون والدستور، لكن التاريخ لا يسير كما يحب الحالمين، إذ لم تمر أعوام قليلة حتى كان هذا الأنور نفسه يهندس ويدبر مجازر مروعة ضد الأرمن.

كان السلطان قد رضخ لمطالب ضباط جمعية الاتحاد والترقي بتفعيل الدستور وسيادة القانون، وبدا أن الأمور تسير في اتجاه تحديث الإمبراطورية المتهاوية بقوانين عصرية تحت راية حركة تركيا الفتاة، جرت مياه كثيرة في النهر، انتهت إلى اقتحام أنور ورفاقه اجتماعًا للحكومة قتل على إثره وزير الحربية وصعد الاتحاديون إلى السلطة دون منازع، وتحولت الأقاليم العثمانية بما فيها تركيا نفسها إلى ساحة إعدام لكل معارض، ونال أهل الشام على يد جمال باشا المشهور بـ«السفاح» الكثير من الأذى.

تولى رجل الاتحاديين القوي، إسماعيل أنور، وزارة الحربية وخاض دون أدنى مسؤولية تجاه بلاده الحرب العالمية الأولى إلى جوار ألمانيا، وتكبد هزيمة مدوية من الروس، ووقع عشرات الآلاف من الجنود العثمانيين ضحايا ما بين قتيل وأسير (بعضهم تجمد حتى الموت) في شتاء هو الأطول على الامبراطورية الغاربة، غرور أنور باشا صور له أن ما اعتبره «خيانة الأرمن» السبب الرئيس في الهزيمة، لتبدأ مذابح تعد من الأكبر في التاريخ بحق أبرياء كان يدعي أنهم «أشقاء عثمانيين» قبل سنوات قليلة.

كيف تحول الضابط الشاب من ثائر على استبداد السلطان إلى مجرم حرب؟ ثمة تفاصيل كثيرة في حكايات الانقلاب من الإيمان بالقيم الثورية (خاصة في عالم دموي قائم على القوة والبربرية مثل العالم العثماني) إلى النقيض في صورة جزار عسكري يرتكب الجريمة تلو الأخرى دون أن تطرف له عين.

كان أنور باشا قبل أكثر من قرن من الزمان مثل أردوغان في الوقت الراهن، قومي شوفيني استعماري بطموح عريض، الاختلاف الوحيد أن الأول علماني فيما الثاني إسلامويا نصب نفسه دون تكليف من أحد سلطانًا للمسلمين وهذا أكثر خطورة، وصارت محاولات أنور الطموحة المسمار الأول في نعش العثمانيين الذي شيعه كمال أتاتورك في 1924 بعد هزائم مذلة أمام الحلفاء في الحرب العالمية الأولى وصلت إلى احتلال البلاد. لقد تسبب طموح أنور باشا الاستعماري في مأساة داميةٍ بحق عُزل في حالة الأرمن، فضلا عن سقوط بلاده ومسؤوليته عن مذابح بحق جنوده، وأخيرًا انتهى مقتولا في بخاري عن 41 عامًا بعد تفكك الدولة العثمانية واستقلال كل الأقاليم.

المأساة تحققت بالكامل بسبب طموح أنور باشا، فيما قد تنتهي مغامرة أردوغان المستمرة منذ عشر سنوات إلى نهاية أكثر سخرية

العودة إلى الفهرس

وإيلامًا، ربما تصبح أكبر من مهزلة على واقع الجمهورية التركية الحديثة، وقد يتحقق الحلم الكردي الذي عاداه كل القادة الأتراك من القوميين والإسلاميين على حد سواء.
وللمفارقة، استدعى أردوغان في معرض تبريره إرسال قوات إلى ليبيا الحملة التي قادها أنور باشا عام 1911 إلى البلد ذاتها، بالتحديد إلى طرابلس الغرب، لكنه لم يذكر الرجل، ربما هربًا من مصيره الدامي، بل ذكر كمال أتاتورك الذي شارك في الحملة نفسها تحت قيادة إسماعيل أنور، ربما ليداعب خيال الأتراك بوصف أتاتورك أحد أبطالهم، تلك الحملة نفسها لم تكن سوى استعراض عثماني ولم يكن هدفها أصلا دحر الجيوش الإيطالية.
يقول نبيل المظفري في كتاب «العلاقات الليبية التركية»، إن «الاتحاديين لم يكونوا جادين في محاربة إيطاليا»، ثم يضيف «لقد وقع الاتحاديين تحت التأثير الخارجي، وتسلموا رشاوي من جهات أجنبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة لقاء تسليمهم الولاية للإيطاليين»، لدرجة أن وزير الحربية آنذاك محمود شوكت حاول عرقلة ذهاب الحملة بدعوى أن «العرب سيغتالون قائدها!».
ربما يعتقد أردوغان بقدرته على استعادة ماضي امبراطورية هالكة بسبب الضعف العربي الذي اتضح بجلاء عقب الانتفاضات الجماهيرية في 2011، الواقع يشير إلى ضرورة الاعتراف بهذا الضعف والانقسام الذي سوغ لتركيا العدوان مرات على سوريا بمباركة أطراف عربية، قبل الوصول إلى مرحلة التدخل السافر في المسألة الليبية بمباركة أطراف عربية أيضا.
(على الهامش، ياسين أقطاي مستشار أردوغان يكتب مقالات مضحكة في مواقع عربية ويزعم أنه ليس ثمة عربي واحد يعتقد أن الدولة العثمانية كانت دولة استعمارية، ويحاجج بتأثير مسلسلات مثل «أرطغرل» و«قيامة عثمان»، يمكن للقارئ متابعته للتأكد من المرحلة التي وصل إليها العقل العثماني المعاصر من تخريف واستهانة بالوعي العربي كأننا أمة بلا ذاكرة).
مغامرات أردوغان في سوريا والآن في ليبيا سيكون مصيرها النهائي شبيه بما حصل مع أنور باشا حتمًا، لقد فقد أردوغان شعبيته التي اكتسبها خلال رئاسته بلدية إسطنبول ومن ثم رئاسة الوزراء عن حزب العدالة والتنمية؛ بسبب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يقدمها حزبه للمواطنين الأتراك، تهاوى كل شيء بعد الانتفاضات العربية على إثر خسائر الإسلاميين هنا وهناك، وتحول أردوغان من نموذج للسياسي الإسلاموي الذي يقدم على أنه النسخة الأكثر حداثة وبراجماتية في العالم الإسلامي، إلى نموذخ آخر غاية في العدوانية ومحاولات الهيمنة على الجيران مفارقا سياسة «صفر مشاكل» التي نادي بها شريكه في الحكم ومنظر «العثمانية الجديدة» أحمد داود أوغلو قبل الافتراق النهائي بين الرجلين.
هل تكون ليبيا بداية النهاية لطموحات أردوغان وإخوانه في حزب العدالة والتنمية، مثلما كانت الحروب مع روسيا بداية نهاية إسماعيل أنور ورفاقه في جمعية الاتحاد والترقي؟ ربما يكون ذلك صحيحًا، وقد تكشف لنا الأيام القادمة عن أحداث مثيرة ومسلية أكثر من حكايات العثمانيين التاريخية المزيفة في مسلسلي «أرطغرل» و«قيامة عثمان» ومضحكة أيضًا مثل مقالات ياسين أقطاي.

مآلات الصراع في المنطقة
اغتيال سياسي أمني..وارتدادات سياسية وصاروخية مقاومة

أبو علي حسن/ عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

حدثان أمنيان هزا العالم على مدار أسبوعين، وشكّلا حركة انعطاف واقتراب من حرب إقليمية خشي البعض أن تتطوّر إلى حرب كونية، أولهما اغتيال الإدارة الأمريكية للفريق قاسم سليماني ومعه رفيقه العراقي قائد الحشد الشعبي العراقي، وثانيهما الضربات الصاروخية التي أصابت القاعدة الأمريكية في العراق «عين الأسد» وأحالتها إلى رماد.

وفي التاريخ كثيراً من الاغتيالات لزعماء أدّت إلى حروب، وحروب كونية، لعلّ أهمّها اغتيال ولي عهد النمسا عام 1914 والتي أدّت إلى نشوب الحرب العالمية الأولى كسبب مباشر في سياق النزاعات القومية، والتحالفات العسكرية والتنافس الاستعماري في تلك الفترة الزمنية من العقلية الاستعمارية.

وما من شك أن التاريخ لا يعيد نفسه, فالظروف والأحداث والمعطيات التاريخية لا يمكن تكرارها, فلكل مرحلة تاريخية سماتها, وتناقضاتها, وأحداثها المتنوعة, ارتباطاً بالحركة التطورية التاريخية, بيد أن التاريخ في أحداثه قد يظهر في صورة مأساة أو مهزلة, فهل كنا خلال الأسابيع المنصرمة أمام مهزلة تاريخية يقود مشهدها الرئيس ترامب...؟

لا زال المشهد السياسي في المنطقة ضبابياً, ويكتسي بقدر عالٍ من الغمامة السوداء, ويشي بالكثير من الاحتمالات والمآلات السياسية والأمنية في منطقة من أكثر المناطق اضطراباً وعدم الاستقرار وسخونة المشهد داخلها. فثمّة أحداث سياسية وأمنية قد تركت بصماتها على المناخ السياسي العام في المنطقة, أدّت إلى تسخين الأجواء السياسية والأمنية والإعلامية, وتزايد منسوب احتمالات الحرب الإقليمية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية, إلى الحدّ الذي توقّع فيه البعض الذهاب إلى حرب عالمية ثالثة..!!

والثابت أن ما قامت به الإدارة الأمريكية وبأمر مباشر من الرئيس الأمريكي ترامب, باغتيال سليماني ورفيقه أبو مهدي المهندس هي خطوة غير معهودة منذ عقود, وسابقة في درجة ومستوى رعونتها, وتحمل دلالات نوعية على طبيعة تفكير وعقلية الإدارة الأمريكية الحالية في عدوانيتها وتهوّرها وتهديدها لما يسمى بالسلم العالمي. وقد تبدو هذه الاندفاعة الأمريكية نوعية لما هو مألوف في السياسة الأمريكية العدوانية, والخالية من أي تبرير أخلاقي أو سياسي كونها اعتداء مباشر على سيادة دول بقتل مباشر متعمّد وعن سبق إصرار, إلا إنها في الواقع هي حصيلة أحداث سبقتها, وجاءت كعمل استنسابي لقراءة أمريكية لما حدث في الشهور الأخيرة من عام 2019، وكردّ على ما تسميه الإدارة الأمريكية بالإرهاب الإيراني.

كما أنها في الواقع هي الترجمة الأمنية,

العودة إلى الفهرس

والاستجابة الاستنسابية للاستراتيجية الدفاعية التي نشرتها وزارة الدفاع الأمريكية في يناير 2018، حيث نصّت في أحد بنودها «سنعمل على تعزيز شرق أوسط مستقر وآمن، يمنع وجود ملاذات آمنة للإرهابيين، ولا تهيمن عليه أي قوّة معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ويساهم في استقرار أسواق الطاقة العالمية، وتأمين طرق التجارة، وسنعمل على تطوير دائم للتحالفات لتعزيز المكاسب التي حققناها في أفغانستان والعراق وسوريا، وأماكن أخرى لدعم الهزيمة الدائمة للإرهابيين، وقطع مصادر قوتهم وإحداث توازن مع إيران..».

وما من شك، فإن الإدارة الأمريكية تعتبر إيران هي مصدر الإرهاب في المنطقة، وهي الداعمة والممولة له، وإن أدواتها بالدرجة الأولى تتمثل في الحرس الثوري الإيراني، وفي العراق الحشد الشعبي العراقي، وهما كيانان مصنّفان على قائمة الإرهاب لدى الإدارة الأمريكية.

أحداث أمنية على صفيح ساخن

على ضوء ذلك فإنّ أولوية الإدارة الأمريكية هي إحداث هزيمة لحكّام إيران عبر سلسلة من السيناريوهات وعلى رأسها العودة للحصار الاقتصادي، بعد أن انسحبت من الاتفاق النووي، غير أن الحصار الاقتصادي على جسامته لم يفت عضد القيادة الإيرانية، ولم يكن كافياً من وجهة النظر الأمريكية على ردع إيران من مساندة «الإرهاب»، حيث رصدت هذه الإدارة جملة من الأحداث الأمنية التي حدثت في المنطقة، وحملت مسؤوليتها المباشرة للدولة الإيرانية، واعتبرتها دعماً لحجّتها بوجود إرهاب إيراني، وخطر إيراني مباشر على المنطقة، عبّرت عنه دول الخليج و«إسرائيل» بالقول بأنّ: (الخطر الإيراني هو الخطر الأول والمباشر).

وجّهت الإدارة الأمريكية الاتهام إلى إيران في ضرب المنشآت النفطية في السعودية التي اشتعلت النيران فيها مما أدّى إلى توقّف ضخّ النفط لفترة من الزمن، وأعطى مؤشّر قوي على تداعيات أي حرب مقبلة مع إيران على دول الخليج واحتمالات توقّف ضخ النفط..!! وبرزت العضلات الإيرانية حين قامت باحتجاز إحدى السفن البريطانية ردّاً على احتجاز إحدى سفنها في جبل طارق، والمتجهة إلى سوريا، وسبق ذلك عدداً آخر من الحوادث تمثلت في تفجير بعض السفن على شواطئ الخليج، وعملية احتجاز عدد من الجنود الأمريكيين على سطح إحدى السفن الأميركية، وإهانة الجنود أمام ومرأى القنوات الفضائية، واتهمت الإدارة الأمريكية إيران بإيصال الصواريخ البالستية إلى اليمن، وضرب المواقع السعودية عبر الحوثيين، كما شكّلت حادثة إسقاط الطائرة الأمريكية المسيّرة عنوان آخر من التحدّي الإيراني السياسي والتكنولوجي...

ما جرى في العراق من قصف أمريكي لمواقع الحشد الشعبي، والتي كان حصادها ثلاثون شهيداً، وقدرة وصول المشيعين لهم إلى السفارة الأمريكية في بغداد واقتحامها وإشعال النيران في أسوارها، اعتبرته الإدارة الأمريكية الوقت المناسب لأخذ القرار باغتيال قاسم سليماني باعتباره المسؤول عن قيادة المقاومة ضد الوجود الأمريكي.

وفي السياق كانت التصريحات الإعلامية من القادة الإيرانيين المهددة بإغلاق مضيق هرمز، رداً على أي عدوان أمريكي أو إيقاف تصدير نفطها، مدعاة للتوتر والاستعدادات الأمريكية.

كل هذه الأحداث شكّلت جملة من الوقائع الملموسة أمام الإدارة الأمريكية كي تجعل منها سبباً وحجّة في الإقدام على فعل نوعي رادع للقيادة الإيرانية، وأنها لم تعد قادرة على تقبّل هذا التنمّر الإيراني في المنطقة، ولا تقبل أن تكون ضعيفة أو منكسرة أمام هذا التحدّي الإيراني، ولا تقبل أن تكون لإيران هذه اليد الطولى في التحكّم في مصير جغرافيا المنطقة أمنياً، دون أن تجد الرادع القوي والمناسب والذي تمثّل في اغتيال الرمز الاستراتيجي المتمثل في شخص الفريق قاسم سليماني، ورفيقه في الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، ظنّاً منها أن هذه الضربة هي الرسالة الأقوى أمنياً لإيران، الموازية للحصار الاقتصادي.

إذن نحن أمام استراتيجية أمريكية سمتها «دفاعية» وهي في الواقع هجومية، وكنا أمام أحداث أمنية جسام، متهمة فيها إيران، وحادث الضربة الأمنية الأمريكية تستجيب لديناميات الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية، من وجهة نظر الإدارة الأمريكية.

وبصرف النظر عن كل هذه الأحداث التي اتهمت بها إيران كأعمال إرهابية، فإن هذا الانتقام الأمريكي يعبّر عن الإفلاس السياسي للإدارة الأمريكية أمام الدولة الإيرانية، بعد أن استنفذت مخزونها من الأساليب والقرارات والحصارات عليها، وعليه فالخطوة في دلالاتها كانت تمثل تتويجاً للفشل الأمريكي لا النجاح الأمريكي.

رد إيراني موجع ومحسوب ومستمر

إن الحدث الثاني الذي أوقف العالم منتظراً عما ستؤول إليه الأمور، في شكل ومضمون الرد الإيراني على الضربة الأمريكية، كانت الضربات الصاروخية على القاعدة الأمريكية «عين الأسد» في سابقة أيضاً من نوعها أمام

التحدّي والعدوان الأمريكي، حيث دمّرت القاعدة الأمريكية بالكامل بفعل (19 صاروخ باليستي) أطلقت عليها، وإذا كان صحيحاً أنها لم تحدث خسائر بشرية، وفق المصادر الأمريكية بفعل انسحاب القوات منها إلى أماكن أخرى تحسّباً للانتقام الإيراني، غير أنها مثّلت ضربة معنوية للإدارة الأمريكية بإسقاط هيبتها أمام العالم، وأعطت رسالة للإدارة الأمريكية بأن قواعدها في الشرق الأوسط معرّضة في أي وقت في زمن الحرب إلى القصف الصاروخي من أي جهة في المنطقة، وبمعنى آخر أنّ الخطوط الحمر الأمريكية لم تعد لها معنى في زمن الحرب والعدوان الأمريكي على شعوب المنطقة. أي أنها غيّرت من قواعد الاشتباك، وقواعد اللعبة على صعيد مسرح الصراع الإيراني – الأمريكي، كما أن سرعة الرد الإيراني على الخطوة الأمريكية، وقبل أن يوارى الثرى للفريق سليماني، وأن يشرف المرشد الخامنئي على إطلاق الصوايخ وبأمر منه، يشكّلان مستوى آخر من التحدّي الإيراني، واستجابة لمشاعر الملايين الذين شاركوا في تشييع سليماني.

ورغم أن الإدارة الأمريكية قللت من قيمة الرد الإيراني، وحاولت منذ اللحظة الأولى أن تتجاوزها، ولا تعترف بأية خسائر بشرية، إلا أن الضربة الإيرانية لقاعدة أمريكية ستدفع البنتاغون الأمريكي إلى دراسة وقراءة هذا الرد الإيراني من عدّة زوايا وحسابات كونه يمثل سابقة في التحدّي، وفي نوعية الصوايخ ومدى دقّتها، وقدرتها على التدمير، ومسافاتها الزمنية، دون أن يصاب أياً منها بالدفاعات الصاروخية الأمريكية.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن إعلام محور المقاومة قد غالى كثيراً في أشكال ومضامين الرد الإيراني على اغتيال سليماني، كما العديد من المحطّات الإعلامية العالمية توقّعت أكثر مما حدث، ومن «إطلاق الصوايخ»، لكن في ساحات الصراع حسابات الإعلام ليست هي حسابات الجنرالات والدول... في حين أن الردّ الإيراني كان محسوباً، ودقيقاً، بما لا يشعل حرباً في المنطقة، تكون كلفتها فوق طاقة إيران، وبما لا يفقد ثقة الشعب الإيراني في قيادته، بل يعززها ويمنحها الشرعية من جديد، وردا استراتيجياً عبر رفع شعار «إخراج القوات الأمريكية من المنطقة وتفعيل محور المقاومة»، أي أن الرد سيكون في سياق مقاومة متواصلة للوجود الأمريكي في المنطقة وعبر أشكال مختلفة، وبهذا تكون إيران قد نأت بنفسها عن حرب ليست في صالحها، يمكن أن تدمّر فيها قدراتها العسكرية أو الاقتصادية وبنيتها التحتية، وتزيد من صعوبة الوضع الاقتصادي في الداخل الإيراني.. فما دامت قادرة على إمكانية الحرب الاستنزافية للقوات الأمريكية وحلفائها في المنطقة وعبر حلفائها في محور المقاومة، فإن خيارها المقاومة الاستراتيجية لإخراج أمريكا من المنطقة، يصبح الخيار الأفضل بديلاً من الحرب المباشرة أو الشاملة.

وكما أن إيران لم تكن معنية بخيار الحرب، فإن الولايات المتحدة لم تكن معنية بخيار الحرب المباشرة مع إيران، بقدر ما أرادت أن توصل رسالة موجعة وقاسية إلى القيادة الإيرانية، تتحدى فيها التمرد الإيراني على سياستها في الشرق الأوسط، فالإدارة الأمريكية غير قادرة على الحاق الهزيمة في الداخل الإيراني، بالرغم من أن لديها من الصوايخ الموجّهة والقاذفات الضخمة التي قد تطال بني أمنية واقتصادية، لكنها لا تحسم حرباً مع إيران، ولا تهزم قيادة متماسكة لديها عقيدة المواجهة مع أمريكا تحت شعار «الشيطان الأكبر»، وعلى العكس من ذلك أيضاً، فالضربات الصاروخية ستعمل على توليد قوى مقاومة عنيدة وجديدة وعنيفة للعدوان الأمريكي. لكل ذلك لم تكن الإدارة الأمريكية في وارد خوض الحرب الشاملة مع إيران، لكنها مستعدة لها، كما أن إيران مستعدة لها، فالحسابات السياسية والعسكرية والاستراتيجية لكلا الطرفين قد أبعدتهما عن حافة الحرب، وتجاوزا معاً حافة الهاوية.

ومما لا شك فيه أن الإدارة الأمريكية بعد البانوراما الشعبية التي رسمها الشعب الإيراني في تشييع الفريق قاسم سليماني، والذي شكّل استفتاء على خيار الرد الموجع لأمريكا من جهة، وعلى منح الثقة للقيادة الإيرانية، لم تكن تتوقع هذا التوحّد للشعب الإيراني، ولا هذه المحبّة لقائدهم سليماني، فالتشييع المهول بالملايين كان بمثابة رد مسبق شعبياً وتفويضاً للقيادة بالرد عسكرياً، وكذلك الحال لم تتوقع الرد السياسي للبرلمان العراقي الذي أخذ قراراً بطرد القوات الأمريكية من العراق، ولا ردة فعل القوى والأحزاب العراقية في مقاومة الوجود الأمريكي، وهنا فالإدارة الأمريكية أدركت مدى المأزق الذي وضعت نفسها فيه، حيث لم تتوقع الرد الشعبي، ولا الرد الاستراتيجي: «التفكير السياسي في كيفية إدارة الصراع مع الوجود الأمريكي».

إن مسرح الأحداث خلال الفترة ذاتها لا يخلو من المفارقات السياسية، كان أهمها أن الموقف الإسرائيلي لطالما طالب وحثّ الإدارة الأمريكية على توجيه ضربات موجعة إلى إيران، إلا أن «إسرائيل» بعد الاغتيال ووقوف العالم على رجليه منتظراً الرد الإيراني، سكتت عن الكلام المباح...! وتبرّأت عن أي صلة أو علاقة مع الإدارة الأمريكية بشأن الاغتيال، ونأت بنفسها عن التبجّح والغرور، لكن ما أن لبثت «وهدأت» الأمور وزال غبار المعارك الإعلامية، وتوقفت تنبؤات الحرب، أن أعلنت أنها قد لعبت دوراً استخبارياً وأمنياً في عملية الاغتيال، وتنمرّت من جديد.

ومن المفارقات الأخرى ذلك الموقف الأوروبي الذي لم يدن عملية الاغتيال، إنما لعب دور الحكيم والناصح بضبط النفس من قبل إيران، كي لا تنزلق الأمور إلى الحرب الشاملة وتداعياتها، وبهذا تكون أوروبا مرة أخرى تثبت تابعيتها للإدارة الأمريكية حتى لو لم تستشرها في شن حروب في المنطقة، بينما المعارضة الأمريكية متمثلة بالحزب الديمقراطي، قد صعّد انتقاده للرئيس ترامب، وحاول أن ينتزع قراراً بتحديد صلاحيات الرئيس في أخذ قرار الحرب منفرداً دون العودة إلى الكونغرس.

إن النتيجة أو المحصّلة لهذه الجولة من الصراع، وإن تأجّلت الحرب المنتظرة، أو تأخّرت لأسباب مختلفة، وعلى رأسها أن الإدارة الأمريكية تواصل حربها الاقتصادية ضد إيران ودول المنطقة في سوريا ولبنان والعراق وغيرها، وحربها التجارية مع الصين، فلا زالت قاعدة الدولار أهم سلاح بيد الإدارة الأمريكية، ربما تتفوق على ترسانتها العسكرية، فهل تأتي اللحظة ليخرج الدولار من هيمنته على العالم؟ هذا أمر آخر يحتاج إلى حروب أكثر فتكاً ودماراً وانتصاراً لقوى جديدة «وبريتون وودز» جديد...!!

العودة إلى الفهرس

تداعيات اغتيال قاسم سليماني وعبد المهدي المهندس

حاتم استانبولي/كاتب فلسطيني

لم يكن استهدافٍ كل من قاسم سليماني والمهندس من حيث الزمان والمكان اعتباطيًا أو ضربة غير مدروسةٍ أو هوس ترامبي.

توقيت الاغتيال كان بعد جولة بدأها سليماني إلى كل من سورية ولبنان، التقى فيها قادة المقاومة والجيش السوري ورسم معهم خطوط المواجهة القادمة في الشمال السوري وشرق الفرات، هذا ما حمله تبرير إدارة ترامب؛ أنهم كانوا يعدون لخطط تستهدف الجنود الأمريكيين.

المكان كان العراق الذي يقبع تحت السيطرة الأمنية الأمريكية، والهدف الثاني المقصود كان أن يصفى معه القائد الفعلي للحشد الشعبي العراقي، الذي حول الحشد من قوة تقاتل داعش إلى قوة داخلية لها نفوذ شعبي ورسمي ودمجها بالقوات المسلحة العراقية، يعطي بعدًا يتصدى فيه للعقيدة العسكرية التي يتدرب عليها ضباط الجيش العراقي على أيدي القوات الأمريكية والتحالف الغربي.

إن تداعيات عملية الاغتيال لها أبعاد دولية وإقليمية وداخلية عراقية إيرانية، أبرزها:

البعد الدولي: المواجهة المتصاعدة المباشرة بين إيران والولايات المتحدة إن كانت في مياه الخليج أو في سمائه التي نتج عنها احتجاز الناقلة البريطانية، كرد على احتجاز الناقلة الإيرانية وإسقاط الدرون الأمريكي وقصف آرامكو السعودية واحتجاز البحرية الإيرانية عدة سفن تهرب النفط والبنزين. هذه المواجهات أعطت زخمًا وحضورًا إيرانيًا، وهز صورة الولايات المتحدة ودورها في الهيمنة على الخليج وممراته المائية، وطرح سؤالاً حول مصداقية حمايتها لنظم الخليج وأسقطت سياسة الضغط الترامبية الذي وعد بأنها ستُخضع إيران.

القشة التي قصمت ظهر البعير هي المناورة المشتركة للصين وروسيا وإيران التي انتهت قبل أيام من الاغتيال، هذه المناورة التي فتحت بابًا قانونيًا للحضور الصيني الروسي والدور الذي ممكن أن تضطلع فيه في مياه الخليج، كخيار لتعدد القوى الذي سيعطي توازنًا لأية قوة دولية ستشكل لحماية الممرات المائية لتامين تدفق نفط دول المنطقة.

إيران حاصرت الموقف الأمريكي بسياستها ومبادراتها الهادئة ردًا على خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، وسجلت انتصارًا بالنقاط على الموقف الأمريكي وأظهرته على أنه موقف لا يحترم الاتفاقات والمعاهدات الدولية بحكم أن الاتفاق اخذ طابع قانوني دولي بعد مصادقة مجلس الأمن. كل هذا وضع واشنطن أمام خيار ضرورة الرد بشكل ليعيد الاعتبار لإدارة ترمب التي تعاني من حرج لاتهامها إدارة أوباما بالتقاعس أمام ايران، لذلك اختير الهدف الذي يحقق ضربة موجعة لجبهة المقاومة ليقدم كإنجاز للداخل الأمريكي - الإسرائيلي.

الرد الإيراني جاء سريعًا وواضحًا وحاسمًا من حيث الزمان والمكان، مما أربك ترمب وإدارته التي أطلقت التهديدات منذ عامين بإمكانيتها تدمير إيران ومحوها عن الخارطة إذا ما تعرضت أو هاجمت المصالح الأمريكية.

الرد الإيراني أصبح شأنا داخليًا أمريكيًا ملحًا، حيث أعتبر الاغتيال حدثًا مفصليًا قد يعرض الولايات المتحدة وقواتها وبعثاتها للخطر، ناهيك عن أنه يتعارض مع القانون الدولي، من حيث استهداف شخصيات رسمية لها مواقع رسمية لدولتين عضوان في الأمم المتحدة، وما سيترك هذا من آثار سلبية على دور الولايات المتحدة، وسيشكل مدخلاً للهجوم على سياساتها الخارجية، وهذا ما حصل، حيث سجلت كل من روسيا والصين موقفين في مجلس الأمن عبرت فيه أن الاغتيال مخالف للقانون الدولي، ويفتح الباب أمام تصعيد يهدد السلم الإقليمي والدولي وأربك دول الاتحاد الاوروبي. لقد بلغت إدارة ترمب الرد الإيراني، وإعتبرت أنه من الممكن أن يشكل مدخلا للتعاون والحوار.

إقليميًا: دور الجنرال قاسم سليماني الإقليمي اعتبرته الولايات المتحدة وإسرائيل، على إنه خطر داهم، خاصة بعد إسقاط مشروعها التفتيتي الذي كان يهدف لإسقاط الدولة السورية ودورها في دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، هذا الإنجاز الذي لعب فيه كل من الجنرال سليماني والمهندس دورًا مهمًا مع حليفه اللبناني المقاوم من خلال الدعم اللامحدود لعمليات الجيش السوري.

بعد انتهاء داعش كان الجنرال سليماني وأبو المهدي المهندس والمقاومة

اللبنانية بالتنسيق مع الجيش السوري، يعدون من أجل مرحلة جديدة للمواجهة مع الوجود الأمريكي شرق الفرات، من خلال فتح ثغرات وخيوط مع عشائر غرب الفرات لإطلاق مقاومة وطنية للاحتلال الأمريكي.

إشراك بعض فصائل الحشد الشعبي في المواجهه على الأرض السورية فرض تغيرًا أقلق الأمريكي والإسرائيلي، وبدءوا تصعيدًا ميدانيًا من خلال استهداف البنية التحتية لفصائل الحشد الشعبي بدأت في الميدان السوري وانتقلت إلى الداخل العراقي.

الدور الذي قاده الجنرال سليماني في دعم فصائل المقاومة، بغض النظر عن انتمائها الأيدولوجي أو المذهبي، كان له دورًا في مجابهة البعد الطائفي والمذهبي الذي كانت تريده كل من واشنطن وحلفائها الإقليميين والمحليين. هذا الدور إذا قُيمْ فإنه يُقَيَمْ على أنه دور وطني تحرري ربط المواجهة الوطنية التحررية الإيرانية بالتحرر العربي من الاستعمار والهيمنة المباشرة في فلسطين، والغير مباشرة للكثير من دول المنطقة من خلال السياسة الاقتصادية وفرض ربطها بالمؤسسات الاقتصادية والمالية لواشنطن وحلفائها.

من الواضح أن المنطقة ومنذ 2010 تشهد عملية مدروسة لإعادة تموضع الاستعمار والهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية، والعملية الممنهجة لتغيير دور أدواتها في المنطقة عبر تنويع بنيتها الفكرية وخلفيتها المعرفية، تراه يدعم اتجاهًا في مصر ونقيضه في ليبيا وتونس ليجعل شعوب المنطقة في حالة دائمة من الصراع والخلاف داخليًا وخارجيًا.

واشنطن اتبعت نهجان في العراق لمجابهة التمدد المقاوم لهيمنتها؛ الأول: عسكريًا، والثاني: عبر ايهام البعض أن الخطر الداهم هو الخطر الإيراني، متناسية أنها هي القوة الرئيسية المهيمنة عسكريًا واقتصاديًا، وأن سيادة العراق منتهكة منذ غزو العراق عام2003 ، وتغيير دستوره لصالح دستور قائم على المحاصصة الطائفية التي كانت مدخلاً لتفشي الفساد السياسي والاقتصادي، ووضعت الطوائف والمذاهب في صراع داخلي على الحصص التي هي بالجوهر فتات يقدم للسياسيين المذهبيين، في حين هي تنهب العراق وموارده وتفرض عليه سياسة اقتصادية تابعة بالمطلق للهيمنة الأمريكية ومدخلاً للهيمنة الإسرائيلية.

من الواضح بعد الاغتيال وتداعياته الداخلية التي كان أبرزها قرار مجلس النواب العراقي بخروج قوات التحالف من العراق، مما دفع واشنطن لنقل نشاط عملها واتصالاتها عبر إقليم كردستان والضغط لتغييب ممثلي السنة والكرد عن مجلس النواب العراقي، والتلويح بشق النسيج الاجتماعي العراقي مرة أخرى باستخدام البعد المذهبي كعنوان في إشارة إلى خيار التقسيم.

إيرانيًا: إيران خضعت للعقوبات الاقتصادية والعسكرية والسياسية منذ اليوم الأول الذي أعلنت فيه خيارها ضد الهيمنة الأمريكية على المنطقة، بدأت واشنطن بسلسلة من الخطوات العدائية داخليًا وإقليميًا ودوليًا لإخضاع إيران للسياسات الأمريكية التي معيار جوهرها الموقف من قانونية الوجود الاستعماري الاحلالي في فلسطين.

الاغتيال كان يراد له توجيه ضربة قوية لاتجاه المرشد الأعلى الذي يمسك بملف الحرس الثوري وفيلق القدس اللذان يحملان عنوان المجابهة الإيرانية، ويعزز بالمقابل الاتجاه الذي يريد أن يحاصر الدور الإقليمي الإيراني المعادي للهيمنة الأمريكية.

من الواضح أن تداعيات الاغتيال داخليًا جاءت عكس توقعات واشنطن، حيث كان واضحًا أن المشاركة الشعبية بالملايين، وفي حواضن لم تتوقعها واشنطن، بل تجاوزت حدود إيران إلى العراق وسوريا وفلسطين ولبنان، هذه المواقف التي وحدت الرؤية الشعبية وأخرجتها من العباءة المذهبية وألبستها عباءة وطنية تحررية تجاوزت المعايير التي كانت قد وضعتها واشنطن لاستثمارها في خطواتها العدائية لجبهة المقاومة التحررية المشتركة.

قرار البرلمان الإيراني بدعم فيلق القدس ب 200مليون يورو كان ردًا إيرانيًا لإعادة تشريع دور فيلق القدس، بعد أن أعاد الشعب الإيراني تشريعه شعبيًا، وهنا فإن دعم الموقف الإيراني للهيمنة الأمريكية من قبل القوى الوطنية واليسارية العربية والفلسطينية، هو بالجوهر تعميقا للدور الوطني التحرري الإيراني في إطار المجابهة الشاملة كون سمة المرحلة هي سمة التحرر الوطني من الاستعمار المباشر الأمريكي للعراق وجزء من سورية والاحلالي الاستعماري لفلسطين وهيمنته على أكثرية البلدان والمجتمعات العربية بكافة مكوناتها. سمة التحرر الوطني التي تتطلب حشد كافة القوى بكافة مكوناتها وقواها التي لها مصلحة في التحرر الوطني، بغض النظر عن خلفياتها الفكرية والمعرفية التي تجمعها قضية التحرر الوطني من الاستعمار بكل أشكاله المباشرة وغير المباشرة.

إن العمل لإعادة صياغة برنامج

العودة إلى الفهرس

وطني تحرري مهمة جمعيّة لقوى التحرر الوطني؛ لإعادة بناء مشروع وطني تحرري مشترك يأخذ بعين الاعتبار التاريخ الثقافي والمعرفي لمجتمعات المنطقة، وإعطاء دورًا للقوى الاجتماعية عبر احترام تاريخها وثقافتها، ويحاصر النزعات التي تريد أن تحوّل الصراع الوطني لصراع طائفي أو مذهبي، يراد منه خدمة الوجود الاستعماري واستمرار نهبه لثروات المنطقة، الذي يعلن عنها الرئيس ترمب في كل مناسبة تخص المنطقة ويتباهى بشكل واضح وفاضح عن مصادرته أو تمكنه من فرض خاوات على نظم المنطقة، ويهدد بمصادرة أموالهم وودائعهم التي هي ثروات وأموال مجتمعات المنطقة، هذا المنطق هو الذي يعتدي على سيادة وكرامة مجتمعات المنطقة بجميع مكوناته وتلاوينه، وإعلانه عن فتح حساب بمليار دولار لتمويل الوجود العسكري في السعودية هو إعلان للارتزاق وإهانة لنظم الخليج، هذا الوجود الذي يشكل تهديدًا داخليًا للمجتمعات الخليجية، وفي ذات الوقت للدولة الإيرانية. هذا الوجود الذي ينتشر عبر قواعد عسكرية تهدد وتنهب شعوب المنطقة والشعار الذي طرح بخروجها هو الشعار الصحيح والجامع لبرنامج التحرر الوطني المشترك الإيراني - العربي.

من الواضح أن تداعيات الاغتيال والرد الإيراني الشجاع والواضح والسريع شكل هاجسًا لواشنطن وحلفائها بسبب وضوح الإرادة الوطنية الإيرانية – العربية، في الرد بذات الوسائل على الهجمة الأمريكية ويطرح سؤالاً في أوساطهم حول مدى دقة وسرعة الرد، من حيث التوقيت والمكان والموقع الذي صرح عنه ترمب بأنه موقع كلف المليارات، هو يدعي إنها من الخزينة الأمريكية والحقيقة أنها من أموال العراق. هذا الرد الذي سارعت أوروبا للتأكيد على ضرورة إعادة المحاولة لاحتواء الموقف الإيراني عبر استمالته لطاولة الحوار لتقييده ووضع شروط للحد من تطور إمكاناته الوطنية الاقتصادية والعسكرية، هذا الحوار الذي ترفضه كل المراجع الإيرانية.

الجرائم التي ارتكبت من قبل القوات الأمريكية وآخرها قصف قوات الحشد الشعبي في القائم الذي ذهب ضحيته العشرات من قوات عسكرية رسمية يفرض التساؤلات عن دور القوات الأمريكية المتواجدة في العراق والمنطقة التي تدير دورها خارج المنظومة القانونية في خرق واضح للسيادة القانونية والإنسانية للدول والمجتمعات. المنادين بحفظ السيادة، لم نسمع منهم كلمة واحدة ضد الانتهاكات اليومية للسيادة العراقية والسورية ودول المنطقة التي تستقبل قواعدها بشكل يومي طائراتها العسكرية وجنودها بدون أن تخضع للرقابة أو التدقيق، وأبرزها زيارات الرئيس ترامب قبل عام لقاعدة عين الأسد بدون إعلام الحكومة العراقية وتكرار زيارات القادة العسكريين ووزير الخارجية بومبيو لإقليم كردستان بدون إعلام وزارة الخارجية العراقية.

في جانب آخر، نرى الاحترام الذي توليه موسكو لسيادة سورية بإعلام الرئاسة السورية بزيارات الرئيس بوتين وتأكيدها على حضور الرئيس الأسد لزيارة القوات الروسية في قواعدها السورية. هذا السلوك الذي يعبر عن نهجين في التعاطي مع دول المنطقة البلطجي الاستعماري الذي يعلن امتلاكة ومصادرته لثروات ونفط المنطقة، مخالفًا كل الأعراف ويعلن بصراحة إنه احتلال وناهب للثروات، ويعتبر ودائع الدول رهينة يصادرها كما فعل مع العراق وليبيا والسلوك الآخر وتدخله لحفظ ومساعدة الشعوب في الدفاع عن ذاتها الوطنية الجمعية ومشاركتها حربها ضد التنظيمات الإرهابية.

إن استخدام وجع وحاجات الجماهير المعيشية، كعنوان لمجابهة قوى المقاومة هو عنوان خاطيء، حيث أن أسباب فقرها وحاجاتها هي سياسات نظمها التابعة لسياسات منظومة البنك الدولي التي أغرقتها في الديون وما زالت تطرح أن طريق حل أزمتها عبر مراكمة ديون جديدة، لإعادة توليد الأزمة وتعميقها هذه الأزمة التي بدأت مع تقسيمات سايكس بيكو، بحيث أنتج دولاً لنظم تابعة خاضعة لهيمنته المباشرة اقتصاديًا وسياسيًا، ودخل في حروب تدميرية مع الدول التي أرادت أن تستقل عن هيمنته عبر اتباع سياسة وطنية تأخذ بعين الاعتبار استثمار قواها المادية وثرواتها.

الرؤية الوطنية التحررية المستقبلية بالضرورة عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التجربة الماضية التي أثبتت أن الدولة القطرية فشلت في حل مهام التحرر الوطني، وأن مهمة التحرر الوطني الناشئة عليها طرح توحيد أدواتها الإقليمية التحررية، من أجل انجاز المهمات المستقبلية للتحرر الوطني والديمقراطي للخروج من حالة المراوحة الشعاراتية.

لا يمكن أن تعمل أدوات ووسائل الإنتاج وقواها بشكل منفصل عن أخواتها في العواصم الإقليمية أن ضرورة وحدة السوق يتطلب وحدة أدواته ووسائله وقواه، وينعكس في رؤية تحررية جمعية، تعيد بناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمعات الإقليمية في بلاد الشام والعراق وإعطاء بعدًا وطنيًا لدور القوى الاجتماعية ووحدتها.

إن كل المحاولات التي تجري من أجل تقويض الدور الوطني التحرري لجبهة المقاومة من طهران إلى فلسطين فشلت حتى اللحظة، وأثبتت أن المعركة مع الاستعمار بكل أشكاله أن كانت احتلالية أو احلالية، Kعبر الوسائل العسكرية أو قتصادية، عبر سياسات البنك الدولي ومنظومته المحلية، هي مصلحة وطنية لقوى التحرر الوطني العربية، وتلتقي مع الإرادة الإيرانية المجابهة لمحاولات اخضاعها وتركيعها. كل المعطيات تؤشر إلى أن صفقة القرن لا يمكن نجاحها في ظل وجود جبهة المقاومة، وأن الفساد السياسي والاقتصادي هما وصفة لاستمرار الهيمنة الاستعمارية على مجتمعات المنطقة.

إن تحويل النقمة الشعبية الناتجة عن وصفات صندوق النقد والبنك الدولي لخيار المقاومة، هو تضليل متعمد ومدروس يهدف إلى تقويضها وإظهارها على أنها هي السبب في وقفٍ الدعم الخارجي، وهذا يطرح سؤالاً ملحًا: لماذا تعاني بعض النظم من أزمة اقتصادية ومعيشية وهي منذ تفصيلها تنضوي تحت العباءة البريطانية- الامريكية ؟

سياسات التبعية والإفقار وجدت منذ تفصيل هذه النظم وتلازمت معها بنيويًا وأعطتها دورًا لإعاقة التوجهات التحررية الوطنية.

أمريكا اللاتينية: صراع التحرر والهيمنة

إسحاق أبو الوليد/كاتب فلسطيني/فنزويلا

منذ أن وطأت أقدام المستعمرين، وفي مقدمتهم الأسبان إلى القارة المعروفة الآن «بالقارة اللاتينية» (العالم الجديد) والصراع لم يتوقف لامتلاكها والسيطرة عليها من قبل الاحتكارات والشركات متعددة الجنسية؛ سواء الأوروبية أو الأمريكية الشمالية (الولايات المتحدة)، بسبب احتوائها على أهم مخزون واحتياط لكافة المعادن والمياه العذبة، وتمتعها بأقاليم متعددة إلى جانب الإقليم الاستوائي، مما يجعل من أراضيها إذا ما استغلت مصدر رئيسي لإنتاج المواد الغذائية عالميًا، وبالتالي تتحكم بجزء هام من مكونات «الأمن الغذائي»، هذا بالإضافة إلى وجود النفط والغاز والفحم الحجري والشلالات الجبارة كمصادر للطاقة. وحسب أحدث التقديرات يوجد في باطنها أكثر وأهم الاحتياطات العالمية من النفط والمياه العذبة.

إن «اكتشاف» هذا العالم والقضاء على شعوب سكانه الأصليين، فحسب الكاتب الأمريكي من أصل فلسطيني منير عكش في كتابه: حق التضحية بالآخر، فإن المستعمرين أبادوا أكثر من 110 مليون مواطن أصلي، وحطموا حضاراتهم التي كانت متطورة نسبيًا وذو جمال رائع، وسرقوا ثرواتهم ونقلوها إلى أوروبا لتحدث نقله نوعيه على تطور النظام الرأسمالي حديث النشأة والتطور في تلك الفترة، ولكن من أبرز وأهم نتائج تلك الغزوات هو تأسيس دول جديدة بسكان قدموا من القارة العجوز (أوروبا) واستوطنوا في هذا العالم الجديد، وشكلوا دولًا هي امتداد سكاني وسياسي للدول المستعمرة، وخاصة في شمال القارة، وهو ما يعرف اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية التي تشكلت من خليط سكاني (قومي) أوروبي وخاصة سكسوني بريطاني، ورث هذه «الأمة الجديدة»؛ اللغة والتراث الاستعماري العنصري والاستعلائي منذ تأسيسها.

كانت أنظار الولايات المتحدة تتجه أولًا نحو جنوبها وقاومت حروب الاستقلال في كافة دول الجنوب، وأعلنوا عدائهم لحرب التحرير من الاستعمار التي قادها المحرر سيمون بوليفار الذي قال في خضم نضاله التحرري: «إن الولايات المتحدة ستعمل على إغراق شعوبنا بالدماء والجهل والفقر باسم الدفاع عن الحرية»، وكم هي مسكينة المكسيك بسبب «بعدها الشاسع عن الله وقربها من الولايات المتحدة».

إن التطور الهائل والسريع نسبيًا للولايات المتحدة، وتأسيس نظام رأسمالي متقدم استفاد من الخبرات والاختراعات التي حدثت في أوروبا وعدم تضرره من الحروب العالميه التي أحدثتها الرأسمالية الأوروبية في أوروبا وخارجها لاقتسام الأسواق العالمية، وانتقال رؤوس الأموال إليها وحدوث تراكم هائل للكارتيلات والاحتكارات ومتعية الجنسية، جعل منها بلا منازع المركز الإمبريالي الرأسمالي الجديد، الذي أخذ على عاتقه تشكيل أنظمه حكم «على شاكلته» تخدم مصالحه وتنفذ استراتيجياته في كافة القارات للسيطرة على العالم تحت مظلة «مقاومة ودرأ الخطر الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفييتي وكتلته» والدفاع عن «قيم ومبادئ العالم الحر»، ووقفت بالمرصاد ومارست كل أنواع البطش والقتل والتدمير لأي محاوله لتغيير الأنظمة الموالية لها أقامت الديكتاتوريات الدموية – الفاشيه في كافة بلدان القارة اللاتينية منذ بدايات القرن التاسع عشر، ليس فقط من أجل الحفاظ عليها كأسواق لتصريف بضائعها ومناطق لنهب ثرواته، بل وكما يقول كيسنجر لفرض قيادتها وهيمنتها على العالم.

ففي أعقاب الانقلاب الدموي الفاشي في 11 أيلول عام 1973، الذي نفذته وكالة المخابرات الأمريكية (س آي إي) على الرئيس سلفادور الليندي المنتخب شرعيًا من الشعب وبأغلبية كبيرة، وتنصيب بينوشت، الذي كان وزيرًا للدفاع في ذلك الحين، رئيسًا للبلاد بعد أن قام بقصف القصر الجمهوري واغتيال الرئيس الاشتراكي الليندي صرح هنري كسنجر، الذي شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الوقت، وما زال يعتبر من اهم المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، أن: «الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج لأمريكا اللاتينيه التي هي حديقتها الخلفية، من أجل فرض قيادتها وهيمنتها على العالم»، وبدون السيطرة على وسط وجنوب القارة ستكون «قيادتنا للعالم موضع شك». وهذا يعتبر مبدأ مكمل، بل تجديد لمبدأ مونرو الذي يقول «أمريكا للأمريكيين»،

العودة إلى الفهرس

أي لا نفوذ لغير الولايات المتحدة في هذا «العالم الجديد».

حقيقة أن هنالك انكفاء للنفوذ الإمبريالي الأمريكي عالميًا، وخاصة في منطقة ما يسمى الشرق الأوسط، التي نحن نشكل مركزها، يرافقه محاولات جادة وحثيثة لإعادة التمركز والتموضع في القاره اللاتينية، وسط وجنوب القارة، منذ عهد الرئيس السابق باراك أوباما الذي أعلن استراتيجية العوده للمواقع التي خسرتها الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينيه التي احتلها البوليفاريون بقيادة الرئيس الفنزويلي (السابق) هوغو تشافيز، بعد ذهاب جورج بوش، الأب والابن، للحروب في الشرق الأوسط، خاصة في أفغانستان والعراق وتركيزهم على تلك المناطق، مما ترك فراغًا في أمريكا اللاتينيه بدأ الهجوم المضاد"ملأه تشافيز.

من قبل أوباما في هندوراس بانقلاب «دستوري» على الرئيس سيلايا الذي كان من يسار الوسط، وصديق جدًا للرئيس الفنزويلي السابق تشافيز، والتي يوجد على أراضيها أكبر، وأهم قاعدة عسكرية للولايات المتحدة، تبعه انقلاب «دستوري» آخر في البراغواي وسقطت الارجنتين انتخابيًا، تبعها انقلاب «دستوري» في البرازيل في النصف الثاني من العام 2016، من ثم سقطت السلفادور انتخابيًا بفوز المليونير اليميني الصهيوني نجيب أبو كيله (من أصل فلسطيني)، في المقابل فشلت كافة المحاولات للإطاحة برئيس فنزويلا نيكولاس مادورو، الذي أوصى به الرئيس هوغو تشافيز كخلف له؛ إلا إنها حققت بعضًا من أهداف البيت الأبيض الاقتصادية والأيديولوجية، مما ساهم في عرقلة تطور العملية الثورية ودفعها خطوات للخلف.

إن المد الثوري الذي اجتاح القارة في بدايات هذا القرن، جاء نتيجة للتراكمات النضالية الجماهيريه والتضحيات الكبيره للقوى والأحزاب الشيوعية والماركسية التي خاضت نضالات متعددة الأشكال بما فيها المسلحة، وبسبب تراكم المعاناة االكبيرة نتيجة القمع والاضطهاد والقتل والاستغلال الفاحش، مما خلق شرائح شعبية كبيرة فقيرة، بل يمكن القول شعوبًا فقيرة في دول غنيه بالثروات الطبيعية. فالمد السريع للعملية الثورية في فترة زمنية قصيرة نسبيًا، ومن ثم التراجع

المدوي لهذا المد، يؤكد من جديد على الأهمية العلمية والتاريخية للطبيعة الطبقية لقيادة العمل الثوري، وأن لا «ثورة بدون نظرية ثورية»، كما قال لينين، وأن كافة الحلول الإصلاحية مهما بدت «ثوريه وبراقة» في حينها، والتي لا تمس البنية الرأسمالية وشبه الإقطاعية للأنظمة التابعة للمركز الإمبريالي؛ فإن الزمن يكشف عن جوهرها الرجعي الذي يصب في خدمة وإطالة عمر أنظمة التبعية والتخلف.

وقد تعاملت الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية، مع أمريكا اللاتينية بأسلوب العصا والجزرة؛ العقاب ومد اليد «للمساعدة»، وهنا يبقى حاضرًا المثل والنموذج الكوبي، الذي تنظر له القوى التي تطمح للتحرر، كنموذج نضالي بطولي قدمت من خلاله كوبا كشعب وحزب وقياده أعظم التضحيات، منذ أن انتصرت الثوره بقيادة فيدل كاسترو القائد التاريخي، على نظام باتيستا العميل للولايات المتحدة، وحققت العديد من الإنجازات وخاصة الاجتماعية والفكرية الثقافية والصحية، رغم الامكانات الاقتصادية والحصار الجائر.

أما الجماهير الشعبيه التي صقلت أيديولوجيا ونفسيًا في قوالب المجتمع الاستهلاكي الرأسمالي تنظر إلى كوبا «كدولة متخلفة» وشعبها «جائع»، ومحروم من كلفة مقومات «الحضارة الحديثة» (الرأسمالية)، ولا تشكل بالنسبة لهم نموذج يمكن أن يحتذى، مما يؤكد أن الصراع على «النموذج» هو جوهر الصراع، وهذا ما أكده بريجنسكي في كتابه «بين عصرين»، الذي طرح فيه مقارنة تاريخية بين الاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة، وحاول أن يثبت فيه فشل النموذج «الشيوعي»، وأفضلية النظام الرأسمالي «كنظام أزلي» لأنه النظام المعقول؛ ولأن نظرية الاشتراكية العلميه كما وضعاها ماركس ورفيق دربه انجلس تؤكد على حتمية الانتقال من التشكيلة الرأسمالية إلى التشكيلة الشيوعية والتي ستكون فيها الاشتراكية أحد أطوارها، وليس نظامًا قائمًا بذاته، كما تعاملت وما زالت تتعامل مع هذا الموضوع أحزاب وحركات تدعي إنها ثورية واشتراكية، وفي بعض الأحيان أنها ماركسية، تهدم أحيانًا من حيث لا تدري مستقبل الإنسانية الخالي من الحروب والاستغلال، أي مجتمع الحرية الحقيقية، الذي سيقدم فيه كل حسب امكانياته وينال منه حسب احتياجاته.

إن إنجاز مهام التحرر الوطني في الدول التابعة وشبه المستعمرة (النامية) أو ما يسميه الرأسماليون «العالم الثالث»، وخاصة أمريكا اللاتينية المرشحة أكثر من غيرها لصراعات طبقية وقوميه ضد الإمبريالية، وكذلك مهام الانتقال للتشكيلة الشيوعية في المجتمعات المتطورة، سيعتمد على الطبيعة الطبقية للقيادة، ولن تنجح إن لم يقودها ثوار حقيقيين يتعاملون مع الثورة كعلم، وأن الصراع الطبقي والقومي لا يلغيان افتراضيًا، بل بحاجه أى نضالى عنيد ودؤوب وهذا ما ينطبق علينا كفلسطينيين وأمة عربية.

إلى رفاقٍ تسطع الشمسُ منْ أجسادهم

خاص بالهدف

شموس حمراء سطعت من جسد وليد حناتشة معلنة عن إشراقة صموده في أقبية التحقيق الصهيوني، لتضيف سطورًا جديدة ومعانٍ كثيرة لسجل البطولة والفداء الذي يسطره أبطال هذا الشعب ومناضلوه في سجون الاحتلال وزنازين التحقيق.

لا مفخرة في تلقي التعذيب، فالمفخرة هي الصمود أمامه، واختيار القتال ضده بكل الجوارح، ذلك القتال الذي يبدأ باختيار المناضل لحرية شعبه رغم إدراكه الكامل للمخاطر واحتمالات الشهادة والأسر الطويل والتعذيب الوحشي، ثم اختيار الصمود أمام المنظومة الصهيونية بأكملها حين تنقض على الجسد المنفرد، فيقاتلها بإرادته ووعيه، وإيمان يبدو نادرًا في هذه الأيام بصواب هذا الخيار، واستحقاق الشعب والقضية لهذه التضحية، ووفاء لا ينقطع لرفاق النضال، ولكل لحظة في تاريخ مُشَرّف لهذا المناضل يرفض أن يفرط بها تحتَ وطأة الألم والتنكيل. يصمد الجسد وتشرق شموسه ويسطع صموده وتسقط منظومة الاحتلال تحت قدميه.

لكن كل هذا قد لا يتم الآن، هذا مرهونٌ بالغد، وبرهاناتنا نحن وخيارات كل منا، أي أن نختار بين إهدار هذا الصمود والاستسلام أمام محاولات الاحتلال لردعنا جميعًا، وإسقاط منطق وجودنا، وبين خيار تثمير هذه التضحيات العظيمة.

أمامنا دربُ سامر عربيد، يزن مفامس، قسام برغوثي، نظام امطير، وهو طريقٌ قاس مليء بأشكال المعاناة، لكنه يعني الوفاء لكل ما آمنّا به، ويعني أيضًا مستقبلًا أفضل لنا جميعًا، خالٍ من أقبية التحقيق، ومن سجون الاحتلال، ومن وجودٍ المحتل، مستقبلًا لا يوجد فيه الكيان الصهيوني، وهو أمرٌ ندرك جميعًا استحقاقه للنضال.

فيما لا يمنحنا درب الاستسلام، إلا الانضواءَ كعبيد في كنف المنظومة الصهيونية أو قبورها وسجونها، فهذا الصلف الاحتلالي لا ينطلق تجاهنا بفعل النضال ضده فحسب، بل بحكم التركيبة الصهيونية العنصرية، وحقيقة وجودها كمشروع للاستعباد، والإبادة الجماعية، وجهاز للسيطرة والإخضاع والإفناء المعنوي، كما المادي لوجودنا الفردي والجمعي في هذه الأرض.

ندرك جيدًا نهاية الكيان الصهيوني ومشروعه، التاريخ علّمنا أن وليد ويزن وسامر وقسام ومروان وحسن وسعدات، وكل الأسماء التي توضع أوسمةً على الصدور، هم من سينال النصر، فيما سيُهزَم المحتل. ستسقط المسكوبية؛ فالباستيل من قبلها سقط. سيسقط الشاباك ومحققوه؛ فالجستابو قبلهم سقط. ودومًا ستعلو شموس الحرية، لا من جِلدنا المحترق بتعذيب الاحتلال، ولكن في سمائنا أيضًا، لتمحو كل هذا الطغيان.

عن الانتخابات تحت ظلال الاحتلال

خاص بالهدف

لم يكن التمثيل الوطني الفلسطيني معضلة تقنية فحسب، بل كان دومًا سؤالًا سياسيًا ووطنيًا، له كامل الاتصال بادراك الهوية الوطنية، وواقع الصراع مع الاحتلال، وعلى هذا ناضل شعب فلسطين لانتزاع حقه في اختيار ممثليه وإفراز قياداته من بين صفوفه، ورفض أشكال وصاية النظم الرجعية، لكن منذ توقيع اتفاقية أوسلو وفي سياقات محاولة شرعنتها بات هناك مسار نشط يقارب التمثيل الوطني كمسألة تقنية، تقتصر على صندوق اقتراع وعملية انتخابية، ووفقًا لهذا السياق تم تنظيم الانتخابات في الضفة المحتلة وقطاع غزة عامي 1996 و2006، وحاولت جهات عدة تسويغ التعامل مع نتائج انتخاب رئاسة السلطة ومجلسها التشريعي، التي اقتصر حق التصويت فيها على الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها اختيار نهائي من الشعب الفلسطيني لقيادته.

هذا التعامل يسقط حق عموم الفلسطينيين خارج الضفة والقطاع في ممارسة حقهم في اختيار قيادتهم، كما يُفقِد أي عملية انتخابية دورها في سياق الصراع مع الاحتلال والسعي للتحرّر الوطني، وهذا أيضًا ما شاب المسعى الفلسطيني الحالي لإجراء الانتخابات، فعمليًا تم تأجيل انتخابات المجلس الوطني، وربط اجراء الانتخابات في القدس بموافقة الاحتلال، رغم أن كلا العنوانين يعني الكثير على مستوى الصراع مع الاحتلال.

الأصل أن تثبيت عروبة القدس وهويتها الفلسطينية جزء من المعركة مع الاحتلال وليس طلبًا يتقدم به الفلسطيني إليه، وأن تفعيل منظمة التحرير واستعادة دورها الراسخ لتمثيلها الوطني لعموم الفلسطينيين هي حقوق وواجبات وطنية، يتم النضال لأجلها وفقا لرؤية وطنية مشتركة.

الجدلية الأخرى المركبة هنا أيضًا، أن التفرّد وغياب الرؤية الوطنية المشتركة، يقود إلى هذا النوع من القرارات فيما يخص الانتخابات أو غيرها، وأن عدم اجراء انتخابات شاملة لكل المؤسسات الوطنية الفلسطينية يسهم في ادامة التفرّد والتكلّس في البنى القيادية للمؤسسات الفلسطينية.

إن حالة التعطيل اليوم في الخطوات الوطنية الضرورية على صعد عدة، تتيح الفرصة للاحتلال لمزيد من التغوّل على الحقوق الفلسطينية، كما يفتح الباب أمام ادامة الانقسام وتجذيره، وهو ما يعطي أولوية قصوى للنضال الديمقراطي لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني ودمقرطة الحالة الوطنية، وفرض برنامج وطني للعمل ضد اجراءات الاحتلال ومن يتحالف معه من نظم اقليمية وأقطاب دولية.

العودة إلى الفهرس

عن السلطة والمسألة الديمقراطية

طالما اُعتبرت الثقافة عاملًا رئيسيًا من عوامل التوحيد والصهر الوطني والتحفيز على مقاومة الاحتلال والوقوف مع شعبها في معركته معه، وهذه المهمة كانت قد اضطلعت بها فعلًا الثقافة الفلسطينية ما بعد النكبة والنكسة، واستمر هذا الحال إلى أن وصلنا إلى ولوج القيادة الفلسطينية في نهج التسوية واستحقاقاته التفاوضية وما نتج عنه من اتفاقات سياسية، لنجد أن التحولات لم تكن سياسية فحسب، بل في صلبها كانت ثقافية أيضًا، حيث اصطف عدد لا بأس من الكتاب والأدباء والشعراء في طابور مثقفي السلطة الوليدة من رحم اتفاق أسس لانقسام غير مسبوق في الساحة الفلسطينية، أنتج بيننا ما يمكن أن نسميه بثقافة الانقسام، تلك الثقافة التي لم يبقَ مفهومًا فلسطينيًا إلا وطالته، من الوطن إلى الشعب والوحدة والنضال والثورة والتحرير ... وصولًا إلى مفهوم من هو العدو!!

تحت وقع ثقافة الانقسام تغيب الثقافة الوطنية الحقيقية، كما يغيب الأدب وإبداعه المرتبط بالقضية، وتغيب الأسماء الكبيرة التي جعلت للقضية وهجًا من خلال ما قدمته من إنتاج ثقافي متعدد الأغراض والأهداف والاتجاهات وكانت في صلبه القضية الوطنية التي انتموا إليها وضحوا وأنتجوا لأجلها.

ثقافة الانقسام تلك، جعلتنا أمام «مثقفين» فارغي المضمون وهابطي المستوى، كما ملأت شارع ثقافتنا الفلسطينية بما هبّ ودبّ من الأعمال الشبيهة بالأدب الذي يمكن أن نسميه «بالأدب الرخيص أو اللقيط» لا فرق.. رخيص لجهة شخص منتجه، ولقيط لجهة زواج السفاح الجاري بين منتجه والسلطة على ضفتي الانقسام الحاصل.

الأخطر أو المسار الطبيعي لما سبق، هو أن ثقافة الانقسام، ما كانت لأن تكون وتتعزز لولا أن فلسطين غابت عنها، وفي المقابل هي عززت أيضا تغييب فلسطين ومعها تبديد ثقافتها وأدبها وتأثيرهما الوطني، الذي انجبلت عليه الأجيال التي انتصرت لفلسطين وقضيتها. هذه المرحلة تبدو أنها الأقسى في التاريخ الفلسطيني المعاصر، الصورة قاتمة فعلًا حسبما نرى، ولكن الضوء في نهاية النفق سيظهر يومًا، ولو بعد عدة أجيال، فالثقافة لا تنهض بعد خرابها في جيل واحد.. ويبقى لنا في ثقافتنا وأدبنا الفلسطيني «المتين» الأمل.

عن الهاسبرا والثقافة المعاقة!

مروان عبد العال/ روائي وقيادي فلسطيني

منذ عدة سنوات أزاح يوسي ميلمان الصحفي «الإسرائيلي» المعروف الستار عن وزارة الشؤون الاستراتيجية في الدولة العبرية، وذلك في مقال هام نشرته صحيفة «ميدل ايست أي» البريطانية. من أدق وأصعب المجالات الموكلة للوزارة المذكورة هي صناعة الرأي العام، لدعم الرواية الصهيونية ومواجهة منظمات (بي دي إس) حرب فكرية شاملة لطردها من الفضاء الافتراضي الذي يبدأ من عالم الإنترنيت الى عالم العلاقات العامة. والترميز ذات الدلالة على هذه القوة الناعمة في الصراع المركب يطلق عليها في القاموس الإسرائيلي «هاسبرا»، التي تعني التفسير أو المعلومات.

ليس الأمر مدعاة لإثارة السوداوية الثقافية بل توصيفًا لرصد عناصر وتفاصيل وعمق الصراع ومنهجية المواجهة الذكية والكفؤة في إدارة الصراع ودور النخب وخاصة في القضايا الاستراتيجية والبعيدة المدى، والتي من الأهمية أن أنشئ لها وزارة خاصة بالشؤون الاستراتيجية ويرصد لها ميزانية تقترب من 50 مليون دولار، يعمل فيها آنذاك 25 موظفًا، أغلبهم ضباط سابقون في المخابرات الإسرائيلية وكتّاب أعمدة الرأي في صحف مرموقة، وهي الآن منهمكة بالتجنيد وتعظيم وتوسيع دورها.

لا يكفى أن يكون لكل مثقف مشروعه!

المعركة تحتدم وتدعو إلى المقاربة بين طرفي الصراع، ليست مع مكانة المثقف الفلسطيني وإنجازاته العلمية عربيًا ودوليًا، ولا تعداد تضحياته ونتاجاته في كثير من مجالات الإبداع، لكن لا بد من معيار لاستعادة جسد الثقافة الفلسطينية الذي أصيب بالترهل والقوقعة والتشظي والتمزق.

وفي سنين الخراب الخانقة، التي أحاطت بكل أشكال الإبداع، أذكر المقولة الثورية إنه «لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية» والإضافة الذكية التي قدمها أحد المفكرين «وبدون عبقرية ثورية» في حالتنا يريد التأكيد على «الذكاء الثوري». ونكررها ونحن نعترف أن لوثة ما أصابت جسد الثقافة الفلسطينية، في تغييب وظيفته التنويرية التثويرية الإنسانية، وإقالته من صناعة القرار والدور القيادي، وتحويله كآلة ترويج للعصبيات الفئوية والتنظيمية والعقائدية المغلقة، وبين المثقف الساكن، ومثقف متمرد مناضل عضوي مشتبك ويقاوم. لقد ترك زمن أوسلو أثرًا في تشويه هذا الجسد، كما أسهم سيف الجغرافيا السياسية من اخضاعه إلى شروط موضوعية قسرية، جعلت من التواصل بين أطراف الجسد الثقافي والتفاهم بين مكوناته أمرًا صعبًا، وزاد الفشل السياسي من الصعوبات مزيدًا من التجزأة الجغرافية الداخلية.

استراتيجية إعاقة كلّية، أعاقت قيام استراتيجية بديلة على كافة المستويات، وأهمها في الحرب الناعمة ومنها استراتيجية ثقافية؛ غيابها أدى إلى وجود معاقين ثقافيًا. مواضيع تثير في الأذهان مقدارًا كبيرًا من الأسئلة وسط ضياع له الكثير من التداعيات والإرباكات وتلاعب في المعلومات والمشاعر والقيم والرموز، مع ضمور متدرج لروح الاستمرارية في مجمل قوة النُخبة الفلسطينية، حيث ظل تحدي البقاء يدفع بالبعض للمطالبة بمشروع لمحو الأمية الثقافية ومواجهة الثقافة المعاقة تحت مسمى جبهة ثقافة فلسطينية موحدة، تفترضها الضرورة لمواجهة التحديات الجديدة وحماية «الوطنية» الفلسطينية، ومنها التحديات

العودة إلى الفهرس

الموضوعية، كاتساع الهوة بين فلسطينيي الشتات وبين المقيمين على أرض الوطن. بتنا نحتاج إلى برنامج إعادة تأهيل. نجاح هذا المشروع يقترن ببقاء الشعب الفلسطيني شعبًا واحدًا له هوية وثقافة موحدة.

وزارة للشؤون التكتيكية أم الاستراتيجية!؟

فشلت السياسة في حل أزمة النظام السياسي من سلطة ومنظمة ومنظومة ومنظمات، وتأرجحت في دائرة وزارة للشؤون التكتيكية، الغائرة في أوحال الواقع، وغابت الرؤية البعيدة في فضاء الحلم، وظلت رهينة لأوهام الفكر اليومي؛ فعن أي وزارة للشؤون الاستراتيجية نتحدث ؟! لكن ذلك يجب أن لا يكون تبريرًا لأهل الإبداع، فحين يتوقّفوا عن الإضافة والتفكير والتمرّد، فإن الوطن يفقد صوته وحسّه ونبضه واسمه وبصره وبصيرته. وحين يسقط سلاح المبدع يخسر الوطن المعركة قبل أن تبدأ، فكل الذين شبّوا على طوق الأنظمة النمطية والأحزاب الحديدية أو الأيديولوجيا السلطوية المقفلة، كان قبل كل ذلك الانتماء الأقوى للثقافة الوطنية.

ثقافة الأخ الأكبر يراقبك

الديكتاتور أو الجاسوس يمكن أن يكون مثقفًا وليس بالضرورة سياسيًا، كما وصفهم جورج أورويل في رواية (1984)، الذين يشغلون مهنة «شرطة الفكر» وثقافة الأخ الأكبر الذي يراقب باقي الأخوة! أو الذي يحمل مهمة وضعك خارج النص، وإشغال المجال الثقافي في صراع خارج النقاش، ويتحول المثقف إلى متمترس، يدافع عن مساحة خاصة فيه، من أجلها قد يصبح تابعًا وناقلًا، ويستقيل حتى من دوره الناقد، لذلك وجدنا البطل في رواية أورويل يقول: يسقط الآخر الأكبر، كالذي يحاكم مثقف يطالب بوقف التطبيع مع دولة الاستيطان! دعوة لسقوط الرقيب هي دعوة لتحرر الإنسان والوطن، ولا يتم ذلك بصفة فعلية إلا عبر تحرر مواطنيه من الخوف والزيف والنفاق والخواء الروحي. أي إنه لا يمكن أبدًا طرح قضية حرية الوطن بشعب من العبيد! حال المثقف الفلسطيني في معمعة الأسئلة القلقة: أين أصبحنا وإلى أين نتجه؟ نحن ندرك أن واقع حالنا وبلداننا والعالم على خارطة الجحيم.

مهما يكن لا تستطيع الهاسبرا قلب الصورة، تستعيد استخدام فزاعة «اللّاساميّة» ذاتها وتجديد اتهام بـ (كره من هم يهود أو من أصول يهوديّة)، ولصقها بكل موقف أخلاقي يرفض الظلم، وتضع كل معارضة للسياسات العنصرية الصهيونية في خانة المواقف المعادية لوجود «إسرائيل»، وبالتالي هي في خانة معاداة السّاميّة ويكون لنا منطق الاستجابة!

الصهيونية أعلى مراحل «الهاسبرا»

الهاسبرا التابعة لوزارة الشؤون الاستراتيجية الصهيونية تتولى الحملة المضادة لمحاولات نزع الشرعية عن إسرائيل، وظيفتها احتلال عقول النُخب، ولديهم خطط للاعتماد على المصادر العلنية والسرية، مقسمة إلى ثلاثة دوائر؛ الدائرة الأولى تعرف باسم دائرة «جمع المعلومات» الاستخباراتية وأدواتها التقنية، والثانية، دائرة «التوعية» أو الاتصال وتنتشر عبر وسائل إلكترونية، ومهمتها هي التأثير على وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعية الدولية، والثالثة، هي «دائرة العمليات» والهدف منها هو تنفيذ الخطط والأفكار.

نشر مقال ميلمان عام 2016 والذي كشف عن سر استخدام القوة الناعمة الصهيونية وبالأسلحة الثقافية وبالأدوات الاستخباراتية والإعلامية والفنون المختلفة والتوثيقية والمسرحية والسينمائية والروائية، على نحو يهدف إلى تبييض سجل المجرم واختراع البطولة وتحويل الجندي الصهيوني القاتل إلى ضحية وإلى بطل أسطوري لا بد منه في الشرق الاستبدادي! وشيطنة الضحية وتشويه وتجريم المقاومة. وتقوم «الهاسبرا» بتدريب أقلام صحفية وشخصيات ثقافية ونقابية وفنية ورياضية وأدبية لتأدية دورًا في غسل الدماغ البشري للرأي العام، وممارسة شتى الحيّل الترويضية واللغة المقنعة والمنطق التبريري الذي تميزت به «الهاسبرا»، مثل جريمة ارتكاب «إسرائيل» لمجازر صبرا وشاتيلا التي لخصها الكاتب الأمريكي اليهودي بود هوتز قائلًا: «نحن نتعامل مع موجة جديدة من معاداة السامية». استخدمت الدعاية القديمة والجديدة لمواجهة كل انتقاد او إدانة بالتلويح بكراهية اليهود، وهي مجرد طريقة للضغط على الرأي العام والشبيه بالابتزاز السياسي والإرهاب الفكري ضد الأوروبيين والعرب في أوروبا.

وعودٌ على بدء، فإنّ ما يقدّمه كيان العدوّ فكرياً وفق استراتيجية الحرب الناعمة لتشويه الشخصية الفلسطينية وإنكار حقوقها التاريخية وطمس تاريخها في محاولة لفك عزلة الكيان؛ بل لفصل التضامن الإنساني مع المقاومة التحررية وعزل المقاومة عن بيئتها العربية والإنسانية، بأدوات حديثة بأقنعة ترفيهية مغرية، تجرف داخلها شبكة معقدة وواسعة، ولنأخذ نموذجًا واحدًا فقط مثل شبكة نتفليكس «Netflix»الأمريكية التسجيل، والصهيونية السيطرة، يظهر فيها الدور الخفي للهاسبرا، لأنها ليست خدمة عادية؛ وهي فعليًا الآن تعمل كخدمة بث إعلامية متكاملة، وتقدم مئات من العناوين التلفزيونيّة التي تعرض على شاشتك عبر تحميل التطبيق الخاص بها، لتجد نفسك أمام العديد من البرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية، ذلك فضلًا عن البرامج التي تنتجها نتفلكس نفسها؛ ومنها مسلسل فوضى «الإسرائيلي»، الذي يحقّر شخصية الفلسطيني كشخصية فاشلة وعاجزة وهزلية، وهذا شكل حديث من إعادة السيطرة على العقول، من خلال برامج وتطبيقات هاتفية ولكنها تبث أيضًا على أجهزة التلفاز الذكية.

لا يكفي التفوق في قوة السرد الفلسطيني، وفي امتلاك الذاكرة وروح المكان وعين الحقيقة والرواية الأصلية، بل يتم استثمارها كطاقة ثقافية في اشتباك مجتمعي مفتوح، على الأقل إدراك نقطة ضعف الجلاد، الذي مهما ادعى العفاف، لكنه مدان بشرعية وأخلاقية وجوده، واحتلاله وما اقترف من عبث وجرائم، لا يمكن للتاريخ محوها، وتمامًا كما يقول الكاتب الأمريكي جون شتاينبك؛ إن الرجل الذي يقتل نفسًا لا بد وأن يتدمر داخليًّا إلى الأبد.. فكيف لضباط استخبارات سابقين أيديهم ملوثة بدم الحرب، أن يكتبوا الرواية النقيضة وفي هذه الحالة لن يكون مبشراً بالسلام ومحملاً بالأوسمة، بل سيخط قرفًا مثقلًا بالكثير من ذكريات المجازر والسحل والقتل التي لا تغيب عن ذاكرته، وملايين

المعارك التي تدور في عقله ليل نهار وتدمره داخليًا إلى الأبد ؟

في محو الأمية الثقافية

هل من هاسبرا مضادة؟ هل من استراتيجية ذكاء ثوري في سبيل توعية وطنية، تعمل على إنهاء دور الثقافة المعاقة التي تسعى لإنتاج الفراغ والأمية، بل لفتح كوة في جدار الجبهة الثقافية كي تمر الهزيمة، أو كي تمرر رواية صهيونية ملفقة؟ و كما كتب محمود درويش: «مَن يكتُب حكايته يَرث أرض الكلام، ويملك المعنى تمامًا». «أنتي - هاسبرا» أو عبقرية ثقافية وثورية، تصون وتحمي وتحفظ حكايتنا، خاصة عندما نقرأ بدقة منهجية تفكير العدو يصبح وجودها ذات أهمية قصوى؛ ولكن الأهمية تستدعي أولوية البدء بمحو الأمية الثقافية والذي خلّفها غياب المشروع الثقافي الفلسطيني، وهي بحجم الحاجة الملحة لثورة جديدة أو استراتيجية جديدة لتأصيل وتحديث الصراع على المفاهيم و اللغة والحكاية، لمواجهة الهاسبرا الصهيونية كي نرث أرض الكلام صد الخديعة الفكرية، التي تتكئ على استخدام اللاسامية بالوسائل التوثيقية الفنية والأدبية والإعلامية والثقافية وليس فقط السياسية، وخاصة التي تكشف العلاقة بين النازية والصهيونية، بل تلك التي أكدت تاريخيًا أن نشوء الكيان الصهيوني كان مشروعًا نازيًا مهّد له هتلر.

الحرية في قول الحقيقة

لن يكون مثقفًا من يناور على الحقيقة، مهما امتلك من قوة الحق، هل يمكن أن يسمي الأشياء بمسمياتها، فتضيق المعايير الثقافية، ويختلط العدو بالصديق، والسلطة والوطن. وأعود إلى أورويل الذي أطلق اسم «وزارة الحب» وجعلها أكثر الوزارات رعبًا، ما كان فيها نافذة على الإطلاق، لتقوم بتزوير الحقيقة بقوله: إن تدمير الكلمات أمر جميل، وطبيعي أن تكون نسبة التدمير أكثر بالأفعال والصفات. فالحق لا يُستحق بلا الحقيقة، كما أن الحقيقة والحرية صنوان لا ينفصلان؛ فالحرية تعني أن تمتلك كامل الحرية بقول الحقيقة، مثل أن تقول أن اثنين واثنين يساويان أربعة وليس خمسة. أن تكون مقاومًا لمن يجبرك على قول الخطأ، مقاومة ضد الكذبة وأن لا تستسلم للخديعة أو صامتًا عنها أو مروجًا لها. كما يقول فانون:

«تنشأ داخل الشعوب المستعمرة عقد دونية تجاه المستعمر فيحاول أفرادها اعتناق قيم المتروبول الثقافية».

لا يمكن مواجهة الإبادة الثقافية لكيان الهاسبرا وسط حشد من ثقافة دونية محشوة بالأوهام المفرغة، كنماذج لثقافة تمارس احتقارها لذاتها الوطنية والقومية، مثل كاتب يبحث غاية مستزلمًا لولي نعمته، وآخر مرتهنًا للنظام الزبائني، وفنانًا موسومًا بالطابع اللاعقلاني الذي يخرجه عن دوره، يسخر من مثقف مبدئي يمتلك إرادته في ممارسة النقد على أسس عقلانية، وأخلاقية وحتى سياسية؛ لأن أغلبية المثقفين تفضل البقاء في موقع المتفرج أو يكون مثقفًا دعائيًا في شركة إعلانية رخيصة.

المقاومة الثقافية تنتصر بالحقيقة، فلا حق بدون الحقيقة، ولا حقيقة خارج الوعي، وحتى لا يكون الجواب ملتبسًا، وهذا يعود إلى التباس أكبر، يعود بدرجة كبيرة إلى طغيان السياسي على الثقافي، وهو ما ترتب عليه طمس الأسئلة الفكرية.

احتلال الأرض وضم الثقافة

قبل أن تنتصر الإعاقة الثقافية الدارجة، وتستمر في تكسير المجتمع بدل تطويره، وتتسابق في معارك ومبارزات وهمية لتجويف المؤسسات والاتحادات والبنى الاجتماعية والتنظيمية وتقوم بتنظيف القرارات السياسية من أي «لوثة» ثقافية، لترك الفراغ لغزو ممنهج لآليات الهاسبرا في عملية الاستيلاب، ونقدم لها خدمة مجانية في ثقافة «الأنجزة» والمنظمات الحداثوية التي تمهد الأرض والمجتمعات ترويضًا وتمويلًا ومن خلال البرمجة الفكرية واللغوية والنفسية، وبالدراسات والأروقة والملفات الدولية والحكومية. المسألة ليست فقط باحتلال الأرض، بل احتلال العقل واستتباع ثقافة ذيلية خانعة، تمكنت من خلال الآليات الداخلية السلطوية الخاصة، أن تعمل وتتعزز في مختلف التجمعات، كبديل للثقافة التحررية، يقابلها نبض ثقافي وطني بآليات موازية، تتأرجح بين الرسمية والسلطوية ومتمردة وحكومية وغير حكومية، ومهدت لفتح الباب أمام آليات خارجية تتربص بها استراتيجيات ممنهجة، تعمل على اختراق الوعي الوطني وتمييع الثقافة وفرض ثقافة التطبيع والهزيمة والاستسلام.

هل من هاسبرا مضادة؟

ربما هو مجددًا سؤال «الذكاء الثوري» كبديل لثقافة المتروبول، وأهميته في صياغة نظرية الواقع لحل سوء التفاهم بين عقول مختلفة أو مصالح متضاربة، والأهم بين الأجيال المتعاقبة وتنظم العلاقة بين هويات مركبة، بمجملها باتت تهدد مكونات الشعب الفلسطيني. إنه مشروع شامل ومتعدد لوعي خصوصية الشتات والوطن معًا بوصفهما حالتان نفسيتان أكثر من كونهما موقعين جغرافيين بشروط مختلفة، لتحول الوطن تحت الاحتلال والغيتوات المجزأة والفصل العنصري أقرب لحياة الشتات، والشتات يزداد شتاتًا أيضًا. لذلك يبرز السؤال الثقافي حول حماية وحدة المجتمع الفلسطيني، ببعديه المادي والمعنوي، لنرى كيف أن الأسرة تتجزأ، فينتشر أفراد الأسرة، ليكون الأب في مكان والأبناء في مكان اخر، وكل واحد في دولة مختلفة عن الأخرى، وقد تكون أمام أسرة متعددة الجنسيات، أي أسرة افتراضية تعاني من الجغرافيا، ومن خطر التباعد الثقافي، هذا ربما ينطبق على مجتمعات وعلى سائر مكونات الشعب.

الأهم الثقافة الشعبية والتراثية والذاكرة والهوية، وحل سوء التفاهم بين الأجيال والعلاقة بين هوية الجماعة والمجتمع المضيف. مهمة أي استراتيجية وطنية جديدة، تحدي الربط الاجتماعي واستعادة الرموز البطولية لكفاح الشعب الفلسطيني ومقاومته وقيم البطولة والشهادة ونضال الأسرى و دلالاتها الثقافية والتاريخية في إنتاج بيئة ايجابية لإنعاش الهوية الوطنية.

الكارثة عندما لا نعرف أو نعرف ولا نبالي، بمجريات الواقع ومآل الأحداث، وباستراتيجية الإبادة الصهيونية المستمرة، ونظل نمارس كل أشكال الإسقاط النفسي، وندعي كمؤسسات تتعثر بهزيمتها وهي ترقص منتشية بالنصر الموهوم! وتنصب نفسها فوق البنية الثقافية للشعب الفلسطيني بوصف ما دونها مجتمع ملحق بها، ومثلما كتب الحكيم جورج حبش محذراً من الخراب الكبير:

«قد نواجه هزيمة عسكرية أو اثنتين وهذه مشكلة، لكنها في تقديري ليست كارثة، وقد يلي الهزيمة العسكرية كما حصل عام 1967 انهيار سياسي، وهذه مشكلة مضاعفة، ولكنها أيضًا ليست كارثة، فالأمور ستعود للاستقامة، ولو بعد حين، ولكن الكارثة تحدث عندما تنهار الجبهة الثقافية - النظرية، إن هذا الانهيار يمتد ليصل إلى عمق الإنسان، والذي يشكل الأساس لأي نصر عسكري أو سياسي.

العودة إلى الفهرس

مفهوم العلمانية
التعريف والأنساق والحالة الفلسطينية -11-

اليسار: عن الأزمة والوظيفة (٢/١)

د. وسام الفقعاوي/ كاتب وأكاديمي– أستاذ العلوم السياسية ورئيس تصرير الهدف

لا يمكن النظر لحالة أحزاب اليسار الفلسطيني بمعزل عن حالة اليسار في الوطن العربي والعالم ككل، وهي حالة أزمة ممتدة بدأت إرهاصاتها الأولى في حركة الطلبة 1968، ولم تنته بعد أكثر من عقدين من مراجعات ما بعد انهيار -- إن جاز التعبير الاتحاد السوفييتي. وضحت تجليات هذه الأزمة فلسطينيًا، مع الشروع فعليًا في تطبيق اتفاق أوسلو، بالتزامن مع صعود حركات الإسلام السياسي الطرف الأكثر شعبية في «المعارضة» فيما بعد، وكبديل للمنظمة والأحزاب القائمة من يمين ويسار، قبل أن نصل إلى الانقسام واستعصاء المصالحة منذ عام 2007، لتزيح «ورقة التوت» الأخيرة وتظهر عمق هذه الأزمة، مترافقة مع فشل كل محاولات المعالجة للاوضاع الداخلية في أحزاب اليسار، والاستعصاء الذي واجه وحدة هذه الأحزاب رغم كل المحاولات التي جرت، حيث بقي الخاص يغلب على العام فيها جميعًا، دون غض النظر عن الاختلافات في الرؤى السياسية، وترتيب الأولويات في الساحة الفلسطينية.

في ضوء تلك الأزمة المستفحلة، لا يمكن الاكتفاء بالإجابات السهلة والمريحة، أو تمويه الواقع القائم، أو التدليس عليه، على حساب استمرار ارتهان اليسار وأحزابه للأزمة التي من المرشح أن تتفاقم وصولًا لأن تغدو مأزقًا لا حل له، في حال استمرار اختلال التوازن في العلاقة ومتطلباتها بين صحة الأوضاع الداخلية ومستوى فاعليتها وتماسكها، والقدرة على تجديد الذات من بوابة نقدها وإعادة تعريفها، والدور والوظيفة الوطنية والاجتماعية المناطة بأحزاب اليسار، وصحة علاقتها بجماهيرها التي تعتبرها مجمل أدبيات اليسار بأنها البحر الذي تعيش فيه وله. قد يستسهل البعض الإجابات ويذهب إلى إجابات أكثر من عمومية بأن يعزو أزمة اليسار وأحزابه في فلسطين، كما في العالم إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، وارتباط تعبير «اليسار» بأنظمة شمولية، والدعاية الأميركية في هذا الاتجاه، وعدم قدرة اليسار على الربط ما بين الصراع الطبقي وصراعات أخرى مبنية على الهوية، وصعود حركات الإسلام السياسي واتفاق أوسلو. والاستمرار على خط هذا الاتجاه في البحث عن الإجابات السهلة والعمومية لا يعني سوى أن المسار المنطقي هو «موت اليسار»، واعتبار غير ذلك مجرد محاولات لإحياء ما يجب دفنه والمضي قدمًا.

اليسار.. عن الأزمة:

اختلف الباحثون والمهتمون باليسار ودوره ووظيفته الوطنية والاجتماعية، فيما إذا كانت الأزمة تعود إلى نشأة اليسار في الواقع العربي ومنه الفلسطيني أم هي أزمة بنية؟ أم ترجع إلى الأيديولوجيا التي يتكئ عليها اليسار؟ أم إلى الممارسة؟ أم إلى الاثنتين معًا؟ حيث تعددت الكتابات والآراء بناءً على الخلفيّة التي استند إليها الدارسين للأزمة وطبيعة تشخيصهم لها في ضوء واقع اليسار راهنًا، وكان «هاجس» الجميع هو الوقوف على أسباب الأزمة؛ لتوفير مقومات النهوض واستعادة الدور، وإن تغلّفت بعض الكتابات «بالندب» على واقع الحال الذي وصله اليسار، دون أن تضع حلا، يتجاوز «اللطم» على الخدود، أو الوقوف على الأطلال، دون إغفال أن هناك من تناول نقاش المسألة من مواقع الهروب من «السفينة الغارقة»، وصولا إلى الطلب بالدعاء للميّت، على طريقة أنه يسأل الآن، دون أن يذهب السؤال، لماذا وعلى ماذا يُسأل ؟!

في سياق البحث عن الإجابة، يذهب البعض إلى أن تأسيس ونشأة أحزاب اليسار العربي ارتبطت أساسًا بالمسألة الوطنية والصراع مع الاستعمار، وعليه لم يكن الأساس في نشأتها المسألة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ينطبق أكثر ما ينطبق على نشأة اليسار الفلسطيني، الذي جاءت أزمته متجذرة في تكوينه ولم يكن مصدرها التغيّرات السياسية المرحلية فحسب؛ وهي ليست نتيجة لا لتسليم اليسار الفلسطيني بواقع أوسلو، ولا لانهيار الاتحاد السوفييتي، ولا لصعود الإسلام السياسي، ولا لغيرها من الأسباب التي تصطّف بروتينية طوابير الصباح كلما رغبنا بتحليل أفول اليسار. لم يتكون اليسار الفلسطيني من باطن الصراعات الداخلية للمجتمع الفلسطيني، إنما في مواجهة استهداف استعماري لوجود هذا المجتمع بكليته. نشوء يغيب منه التحليل والصراع الاجتماعيين كشرط أساسي للفكر وللتنظيم اليساري، وهذا نشوء غير تقليدي ومأزوم بحدّ ذاته،

تطلّب ولا زال يتطلّب اجتهادًا استثنائيًا لتشكيل قراءة اجتماعية للصراع وطرح تصوّر يساري لتحرير فلسطين يتقدّم عن ضيق الطروح القائمة، لكنّه اجتهاد لا يزال غائبًا [1].

فيما يضيف آخرون إلى أن جذور أزمة أحزاب اليسار تكمن في التراجع الفكري أو النظري الذي أصابها، إلى جانب حالة الاغتراب عن الواقع، بسبب فشلها في وعي الواقع واستيعاب جوانبه ومكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ، حيث استمرت طوال العقود الماضية في رفع شعارات أو مبادئ لا تجسد الواقع، أو تعكسه بصورة جدلية وموضوعية صحيحة، ما يعني بوضوح أن أحزاب اليسار لم تدرك أن المبادئ لا تصلح نقطة انطلاق للبحث والتحليل والتنقيب، بل هي نتيجتها الختامية. فالمبادئ لا تطبّق على المجتمع والطبيعة والتاريخ بل تُشتق منها، فليس على الواقع والتاريخ أن يتطابقا مع أفكارنا، بل على أفكارنا أن تتوافق وتتطابق مع قوانين حركة الواقع ومنطق التاريخ، وبالتالي فإنه ليس من المغالاة في شيء، إذا قلنا بأن أزمة أحزاب اليسار، هي انعكاس –بهذا القدر أو ذاك- لأزمة وتخلف المجتمع والفكر السياسي العربي ارتباطا بالمسار التطوري التاريخي المشوه، وهنا نسجل بعد الملاحظات الرئيسية المرتبطة بالأزمة [2]:

الملاحظة الأولى: تتعلق بحالة الضعف التاريخي للوعي العميق بالعلاقة الجدلية بين مفهومي الوطنية والقومية (بالمعنى التقدمي النقيض للشوفينية).

الملاحظة الثانية: هي أن اليسار العربي عمومًا لم يعد قادرًا على إنتاج معرفة جديدة للواقع السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، القانوني، برؤية وطنية وقومية يسارية ثورية وديمقراطية واضحة المعالم.

الملاحظة الثالثة: عدم إقدام أحزاب اليسار على مراجعات جدية تطال التنظيم وأسلوب العمل بمنهجيه ديمقراطية نقيضة للبيروقراطية ومركزيتها، وتستلهم شكل وروح التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة وتتفاعل معها، بما يسمح له بإعادة ترتيب البيت الداخلي والفعل المباشر في المجتمع والالتحام بقضاياه المطلبية.

الملاحظة الرابعة: عدم قدرة اليسار على بلورة الدور الطليعي مع متطلبات التغيير الجديدة في المجتمعات العربية، ومنها الفلسطيني.

الملاحظة الخامسة: الفشل في بلورة الفكرة المركزية الواضحة والمرشدة لبناء التيار الديمقراطي التقدمي أو الطريق الثالث اليساري الواضح في هويته الماركسية ونهجها الجدلي كطريق لوعي الواقع من جهة وتجاوزه وتغييره من جهة ثانية.

الملاحظة السادسة: فشل اليسار في تفعيل دوره كحضور فعال في إطار الأطر النقابية العمالية والمهنية وغيرها من المؤسسات.

الملاحظة السابعة: عجز قوى اليسار العربي والفلسطيني عن تنظيم أو اكتشاف قيادات جديدة طبيعية، نابعة من بين الجماهير وتحويلها إلى كوادر حزبية.

الملاحظة الثامنة: تزايد حالة الإرباك الفكري الداخلي بين صفوف قادة وكوادر وقواعد أحزاب وفصائل اليسار، ويبدو أن هذا الإرباك أو اللبس قد أصاب مفهوم اليسار أيضا، حيث لم يعد مدركا بوضوح من هو اليسار اليوم؟ هل هو الماركسي أم الناصري أم القومي أم الليبرالي؟ الأسئلة كثيرة ما يؤكد على اتساع الفجوة –بدرجة كبيرة- بين الهوية الفكرية اليسارية من ناحية وبين الغالبية من كوادر وأعضاء قوى اليسار من ناحية ثانية، وقد أدت هذه الحالة من غياب الوعي، إلى استمرار تغريب الواقع، حيث لم تعد أفكار وأهداف قوى اليسار، أهدافا شخصية لأعضاء أحزابه وكاداراته، وغاب التلازم الجدلي والثوري بينهما بصورة مفجعة [3].

هناك من يزيد على تلك الأسباب، ذاهبًا إلى أن أزمة وفشل اليسار وأحزابه يعبّر عن قصور في نوع فهمه لمرجعه النظري ونوع تأويله أو تمثّله له، وفقر معارفه بذلك المرجع الذي توَسَّله، وسطحيّة صلته به. فثقافة اليسار العربيّ السياسيّة ثقافة ضحلة، ورصيدُها من المعرفة الماركسيّة شحيح إلى الحدّ الذي ابتذلت فيه المعرفة تلك، وقدّمت عنها أفسدَ صورة يمكنها أن تقدّمها؛ وما ذلك إلا لأنّ أحزاب اليسار ومثقفيها والمتكلمين باسمها اختزلوا الماركسيّة إلى مجرّد أيديولوجيا سياسيّة مطوّحين بكلّ تراثها المعرفيّ، وبموضوعاتها النظريّة ومفاهيمها وما في إمكانها أن تقدّمه من أدوات معرفيّة لتحليل الاجتماعَ السياسيّ والبنى الاقتصاديّة والثقافيّة [4].

في سياق تناول مسألة الأزمة ونقاشها يحلو لنا أحيانا خاصة في الفترات أو المراحل الفاصلة التي تمر بها قضيتنا الوطنية، أن نُوصّفها بأنها «مفصلية» و « جديدة « و « نوعية» و« استثنائية»، وبالمناسبة، هذه الأوصاف لا تُلقى جزافًا، بل تعبّر عن استحقاقات تاريخية مطلوب أن تدفع، من حساب ورصيد الشعب الفلسطيني، حيث بات هذا الحساب والرصيد في حالة تناقص غير مسبوقة، وعليه، فإن المطلوب هو أن نجد بين الخطوات المطلوبة لوعي الواقع امتلاك تصور لحقيقة الوضع العام في أحزاب اليسار وطبيعة الأزمة التي تعيشها، وتوفير الشروط والبيئة الملائمة التي تكفل نجاح تناولها تشخيصًا، لكي تخرج بأفضل الحلول. ويخطئ من يذهب للقول بأننا لا نحتاج لمزيد من التشخيص والقراءة، وهذا القول يحمل في طيّاته تعبير عن حالة الركود الفكري، وكأن النهر لا تجري فيه مياه جديدة.

إن ما يجب أن يكون حاضرًا وبقوة، في وعي الواقع أيضًا هو روح وجوهر القضايا والمسائل والعلاقات الداخلية بينها، بحيث نكون أمام نسق/سياسة شاملة، تطلق في مجملها، ديناميات إيجابية توقظ روح أحزاب اليسار وتسترد معنويات أعضائه وقاعدته الشعبية، وذلك يتطلب أن يحضر الواقع الحي لا الرغبات والأمنيات، وكذلك الابتعاد عن الشعارات والمبارزات الفكرية، وبالتالي عدم تسطيح وابتذال المهمة المطلوبة، أي مسآلة ومراجعة الذات، انطلاقًا من مسلّمة علمية وهي أن الأزمة حصيلة أسبابها، وأنها حين تكون شاملة وتاريخية، فإنها تعود أصلًا لعجز عن تأدية الوظيفة التي حُددت، وهنا يحضر ألوية طرح سؤال الوظيفة.

اليسار.. عن الوظيفة:

لقد عانت أحزاب اليسار من انحسار دورها وبات حضورها هامشي غير فاعل وغير مؤثر في مجريات الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي ورغم ما قدمته من تضحيات كبيرة في مجرى الصراع مع العدو الصهيوني، وبقدر ما برعت في إنتاج خطابات حول العدالة الاجتماعية والفقر والمساواة والاستبداد والاغتراب والتهميش، إلا أن تأثيرها في مجرى الأحداث بقي محدودًا، بحيث لم تستطع أن تكون البديل السياسي الذي يستوعب آمال الناس، ليس فقط لأسباب ثقافية، بل لأنها لم تقم بوظيفتها المطلوبة أصلًا، ولعل أولها، مركزيّة المسألة الاجتماعيّة في أيّ مشروع للتغيير الاجتماعيّ وأولويّتها على أيّ مسألة أخرى من المسائل. وثانيتها، أنّه لم يحسن تنظيم العلاقة بين المسألتيْن الوطنيّة والقوميّة. وثالثتها، أنّ المسألة الديمقراطيّة بقيت متأصلة في فكره باعتبارها جزءًا من المشروع البرجوازيّ

العودة إلى الفهرس

الليبراليّ، وبالتالي لم تولِ الأهمية المطلوبة في صفوفه. ورابعتُها، أنّ الدين جزء من ماضٍ ينسحب أمام العلم والمعرفة، وهو أداةُ القوى المحافظة والرجعيّة في مواجهتها لقوى التقدّم، بحيث ترك هذا الدين «للمؤمنين»، دون الذهاب للبحث في مسألة الدين ودوره في ظل خصوصية عربية شديدة، جعلت مسألة الدين حكرًا على حركات الإسلام السياسي التي كان من السهل عليها إلصاق تهمة «الكفر والإلحاد» بالقوى المخالفة لها [5]. أي أن أحزاب اليسار لم يكن مطلوبًا منها إغفال مسألة الدين وأهميتها في مجتمعاتنا، بل هي معنية فيه كما حركات الإسلام السياسي، ولا أجازف لو قلت أكثر منها.

والحال هذا، فإن ما زاد وفاقم من تخلي أحزاب اليسار عن دورها ووظيفتها الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية، الذهاب بعيدًا في مساوماتها الأيديولوجية والثقافية العقيمة والمهينة مع القوى السياسية التي تتوسل الفكر الديني لفرض سيطرتها وسطوتها على المجتمع والوعي، فراحت تتعامل مع تلك القوى وكأنها معادل للدين نفسه، وليست مجرد قوى سياسية يقف اليسار على النقيض من مقارباتها الفكرية والاجتماعية والثقافية [6].

لقد اهتزّ ذلك اليسار وارتبك أمام صعود مدّ الإسلام السياسي، وبدلًا من التمسك بفكره وأيديولوجيته البديلة، حيث قام اليسار بوعي أو بدونه بالخلط ما بين احترام قناعات ومعتقدات الناس الدينية وحقها في الإيمان كما تشاء، وبين تمثل اليسار لتلك القناعات سلوكيًا في خطابه الاجتماعي والثقافي اليومي. هذا السلوك الانتهازي بامتياز أفقد تلك القوى أهم ركيزة من ركائز وجودها وهي الركيزة الفلسفية والأيديولوجية، وهنا لا يقصد بالركيزة الفلسفية الدوغما والجمود والتعامل مع النظرية كمقدس، بل يقصد جوهرها الجدلي ومنهج التفكير العلمي وما يترتب عليه من احترام للعقل ووظيفته والقدرة على رؤية تناقضات الواقع الاجتماعي [7]. فلم يتمثل اليسار وأحزابه فكرة ماركس: «إياكم والمساومة بالمبادئ، إياكم والتنازل النظري».

كما يضاف هنا بأن خيار الخطاب الاجتماعي والنضالات الداخليّة لم يُطرق بشكل جدي وقوي بالنسبة لأحزاب اليسار. فهو خيار دُفن تحت هيمنة «الوحدة الوطنية»، إلا أن هذه الأخيرة لم يعد لها في أيامنا -من دون مبالغة- أي قيمة حقيقيّة، في ضوء تجذر الانقسام الذي عرّض مفهوم الوحدة الوطنية لتآكل شديد، حتى إنه لم يبقَ منه غير سوط قمع وتخوين النضالات ضد القمع الاجتماعي، إن كان ذلك في مسائل الحريات الفردية، أو في مسائل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والفساد والنهب وسلب لقمة العيش [8]. فالوحدة الوطنية كضرورة بل وممر إجباري للفلسطينيين جميعًا، بحاجة لأساسها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتين الذي يؤسس لوحدة وطنية قائمة على قاعدة بناء التوازن والتماسك الوطني – الاجتماعي الشامل، ولكن ليس الشمولي، الذي يذهب إلى إقصاء وإلغاء الآخر المختلف.

مما يضاف أيضًا، فإن أحزاب اليسار برمتها لم تفلح في أن تجد حلًا جدليًا لمعادلة جدلية اسمها «تداخل الوطني بالاجتماعي» فحتى المنظمات والأطر الجماهيرية التي بنتها، كي تكون رافدًا ورئة عملها الجماهيري المنظم انفصل جزء مهم منها عن فصائلها جراء ثلاثة عوامل منها [9]:

الأول: دواعي التمويل الأجنبي وحاجاته.

الثاني: تطور طموح قيادات هذه الأطر إلى أداء دور مستقل عن الفصائل.

الثالث: التطلع نحو المزيد من الديمقراطية بديلًا للمركزية البيروقراطية.

تأسيسًا على ما سبق، فإن واقع أحزاب اليسار هذا يعكس معضلات فلسفية واجتماعية على مستوى تعامل اليسار الفلسطيني مع الأسئلة والمهام الوطنية والاجتماعية، ذلك لأن تشكل الظواهر، بما في ذلك نشوء الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يأتي في سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية موضوعية، وبالتالي فإن مواجهتها تستدعي بالضرورة النضال من أجل العمل لتأسيس سياقات وبنى بديلة. من هنا يبدأ النقاش... بمعنى هل أن أحزاب اليسار تطرح برامجها واستراتيجيات عملها بناءً على قراءة وتحليل علمي تاريخي - سياسي - اجتماعي طبقي للتناقضات والتحولات الداخلية والخارجية التي يواجهها المجتمع الفلسطيني.. أم لا؟ [10].

وفي صلب هذه البرامج والاستراتيجيات كان من المفترض أن يُطرح التصورات عن المجتمع والعلاقات والفرد وصلته بالكل والحريات وغير ذلك؛ فالثورة التي هدفها تحرير الإنسان كان يجب أن تبحث عن كنه الإنسان الذي تريد أن تحرره. وفي قلب هذا الكنه لابد من تعريف الحرية التي يراد أن نصل إليها. إنها الحرية القائمة على الحقوق المتساوية للأفراد وعدم التمييز، وفصل الدين عن السياسة، وحماية الأفراد من بطش أصحاب السلطات السياسية أو الاقتصادية أو الدينية [11].

لكن، هل يمكن أن نعيد الاعتبار إلى الفرد/الإنسان وتحريره من العبودية التي فرضت عليه، تارة باسم الأيديولوجيا، وتارة باسم التنظيم الحديدي، وتارة أخرى باسم قدسية القيادة..الخ، دون إطلاق ديناميات التجديد التي تعتبر أن الإنسان نفسه هو مصدر التجديد من بوابة تجديد الذات والأشخاص معًا؟

المراجع:

1. مجد كيال: اليسار الفلسطيني: الأزمة جوهرية، الأمل وليد المرحلة، موقع السفير العربي، 15 شباط (فبراير) 2019: http://assafirarabi.com/ar/24385/2019/02/15/

2. غازي الصوراني: الماركسية وأزمة اليسار العربي وسبل النهوض، صحيفة الرافد الإلكترونية، 16 حزيران (يونيو) 2017: http://www.alraafed.com/2017/06/16/9866/

3. غازي الصوراني: عن أسباب الضعف الفكري والسياسي داخل فصائل أحزاب اليسار العربي وتزايد مساحة الاغتراب فيها، موقع الحوار المتمدن، 22 حزيران (يونيو) 2016: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=510304&r=0

4. عبدالله بلقزيز: في ماركسية اليسار العربي، موقع التجدد، 4 آذار (مارس) 2019: http://altajadud.com/%D9%81%D9%8A-

5. المصدر نفسه.

6. نصار إبراهيم: واليسار أيضًا يتحمل مسؤولية في اغتيال العقل!، موقع بوابة الهدف الإخبارية، 5 تشرين أول (أكتوبر) 2016: http://hadfnews.ps/post/21329/

7. المصدر نفسه.

8. مجد كيال: اليسار الفلسطيني: الأزمة جوهرية، الأمل وليد المرحلة، مصدر سبق ذكره.

9. محمد صوان: اليسار الفلسطيني.. بين التشظي والمهمات الثقيلة!..، موقع بوابة الهدف الإخبارية، 27 شباط (فبراير) 2017: http://hadfnews.ps/post/26008/

10. نصار إبراهيم: واليسار أيضًا يتحمل مسؤولية في اغتيال العقل!، مصدر سبق ذكره.

11. عاطف أبو سيف: الجبهة الشعبية الصراع نحو اليسار، موقع بوابة الهدف الإخبارية، 14 كانون أول (ديسمبر) 2015: http://hadfnews.ps/post/10644

حول اتجاهات النقد في الموروث الثقافي

محمد جبر الريفي/كاتب وروائي فلسطيني

يمثل التراث العربي تاريخ الأمة العربية وما تركه السلف من ثقافة وحضارة ومهما كانت الانتقادات التي توجه إليه، فإنه لا غنى للفكر العربي المعاصر من أن يوثق صلته به، وذلك إذا أراد أن يحافظ على أصالته وتميزه وبقدر ما يتعلق الأمر بالمجال الأدبي بقدر ما تكون الحاجة ماسة إلى تناوله خاصة وأن الملامح العامة لاستخدام التراث في المرحلة الحالية تحتاج إلى تحديد وتوجيه، باعتبار أن هذه المسألة تظل محفوفة المخاطر ومهددة في نفس الوقت بالجمود إذا لم نمتلك رؤية نقدية جديدة تكشف عن الأعماق الثرية لهذا التراث.

على ضوء الظرف التاريخي والاجتماعي الراهن الذي يمر به المجتمع العربي تشكل مسألة استخدام التراث في النتاج الأدبي ضرورة قومية ورافدا من روافد الاتجاه التنويري في الفكر العربي، وذلك في وقت وصلت به أنظمة الاستبداد والقمع الرجعية في المنطقة العربية إلى ذروة أزمتها، وأصبحت اليوم مأزومة بفعل وعي الجماهير؛ لأن النخب السياسية في المجتمعات العربية بدأت تنحاز بشكل واضح للقوى الديموقراطية، فاعتماد التراث مصدرًا للخلق والإبداع في المجال الأدبي والفني في محاولة للوصول إلى استقراء ملامح أدب عربي ثوري متميز مع واقعه ومع تجربته، يحتاج بالضرورة إلى موقف أيديولوجي ثوري كنموذج تطبيقي على العلاقة الوثيقة بين حدود الرؤية الفكرية، وبين الشكل الفني للنتاج الأدبي وتطور الأدوات الفنية التي يمكن أن تحمل هذه الرؤية وأن تصوغها صياغة جمالية، فالتزاوج الخلاق بين التجربة الفنية والتجربة النضالية شرط أساسي للأدب الثوري والفن الثوري الأصيل. ولعل ذلك كله يدفعنا لطرح مثل هذا السؤال: ما الموقف من التراث أو الثقافة التراثية ؟

وهنا تبدو المشكلة التاريخية والاجتماعية معًا التي يصطدم بها كل من يحاول الإجابة على هذا السؤال، ذلك لأن الثقافة بصورة عامة كظاهرة حضارية تتولد عادةً من جراء انقسام المجتمع الطبقي، فحيث تهيمن الطبقة الرأسمالية وتسيطر على أدوات الإنتاج، يسود النظام الرأسمالي في المجتمع وتوجد عندئذ الثقافة البرجوازية كتعبير عن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذا النظام، في حين توجد الثقافة الثورية في المجتمعات التي تحررت من ربقة الاستغلال والاستبداد والقمع، وبذلك يصبح التمييز واضحًا بين الثقافة التقدمية الثورية المتطورة، وبين الثقافة البرجوازية الشائعة في العالم الرأسمالي والبلدان الرجعية.

عبر هذا الإطار الواسع الذي يحدد شكل الثقافة المعاصرة في العالم اليوم، والذي تمخض عنه وجود خط عريض بين الثقافتين يسير اتجاه الثقافة الإنسانية، وبذلك تتحقق المساهمة الكبيرة في إغناء التراث الثقافي القومي والعالمي. وهكذا فإن التراث القومي والعالمي كظاهرة ثقافية حضارية يواجه نفس هذا الانقسام، فهناك اتفاق عام واختلاف حاد في المواقف من مسألة التراث القومي والتراث العالمي، وذلك من موقع التباين الطبقي للأفراد وتوجههم نحو الحوادث التاريخية والأفكار التقليدية السلفية ونتائجها في العصر الحديث.

إن التراث كأي ثقافة حضارية هو انعكاس لواقع المجتمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي، يعبر عن الظرف التاريخي للفترة التي كتب فيها، بعضه يتسم بالملامح الإيجابية لأنه يساير قضية التحول الاجتماعي الذي يسير في الاتجاه التقدمي وبعضه الآخر يمثل رؤيا الطبقات المستغلة في إعاقة التقدم الاجتماعي وسد الطريق على أي تحول من شأنه أن يؤدي إلى نهضة المجتمع وتقدمه، ومن الطبيعي أن يختلف الموقف من التراث والثقافة التراثية بسبب هذا الاختلاف الفكري وأن يكون الاختيار على هذا الأساس.

إن الحكم على التراث الثقافي من أدب وفكر وتاريخ وفن وغير ذلك من أنواع المعرفة لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار ظروف المرحلة التاريخية والاجتماعية السابقة، وصراع القوى الاجتماعية فيها، حيث لا تعادل ولا مساواة بين التراث الذي يمثل رؤيا قوى الاستغلال والاستبداد، وبين رؤيا الحركات الثورية.

فدراسة التاريخ العربي الإسلامي تكشف لنا عن أحداث سياسية واجتماعية ومواقف هامة مرت بها الدولة العربية الإسلامية، وكان بعض هذه الأحداث والمواقف إيجابية، تركت لنا تراثًا عربيًا يحتوي على مضامين تقدمية وثورية، غير أن الطبقة البرجوازية العربية بثقافتها الرجعية كانت دومًا تبرز الجوانب السلبية في التراث، وذلك بهدف حماية الواقع الثقافي الرجعي في المنطقة وتوظيفه بشكل كامل خدمة لمصالحها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

في إطار المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية ما زالت البرجوازية العربية تمارس سياسة تضليل وخداع الجماهير الشعبية، ووسيلتها في ذلك الترويج للجانب السيئ من التراث، في محاولة لتعطيل إمكانات هذه الجماهير وإجهاض تطلعاتها التاريخية، بحيث تظل منخرطة في نمطية الحضارة البرجوازية الاستهلاكية بعيدة عن المسيرة التاريخية للأمة العربية في توجهها الحضاري الجديد.

كما لعبت حركة الاستشراق الغربية

العودة إلى الفهرس

دورًا كبيرًا في تزييف بعض جوانب الثقافة التراثية، وشوهت المعالم الإنسانية المشرقة لها، لتساير بذلك أهواء ونزعات المستعمرين الأوروبيين وتتلون برؤياهم الحضارية، وذلك لأن حركة الاستشراق الغربية تلك تمثل الجانب الثقافي لحركة الاستعمار الأوروبي، فتم بذلك إلحاق الضرر الفادح في التراث، وصولا إلى مستوى نشر مفاهيم العدمية القومية، ونفي المضامين الحضارية للثقافة العربية وعكس اتجاهاتها الأصلية.

أي ثقافة تراثية نريد؟

أي أنه عندما يتم التوجه إلى التراث يبرز في الوطن العربي اتجاهان: اتجاه برجوازي رجعي يهتم بكل ما خلفه لنا السلف من نتاج أدبي وفكري وفني، يعبر عن حصيلة البناء الفوقي الذي نما وترعرع على القاعدة الاقتصادية (النظام السياسي)، واتجاه ثوري يأخذ من التراث العربي ما يساعد على صياغة المجتمع العربي صياغة جديدة تخرجه من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم الاجتماعي، وذلك بحكم العلاقة الجدلية القائمة بين هذا التراث والواقع الاجتماعي الثقافي العربي المعاصر. وباعتبار أن المجتمع العربي يخوض صراعًا ضد القوى السياسية التي تعوق حركة تحوله، فإن الصراع بين الاتجاهين في مسألة استخدام التراث يبرز على أشده؛ صراع ليس حول الحقائق التاريخية في التراث، ولا حول تقييم نتاج كبار الشعراء والمفكرين والفلاسفة العرب والمسلمين، بل في الحقيقة حول نقد هذا التراث وتحليله وإظهار ملامحه ومكانته على المستوى القومي والعالمي. في وسط أزمة الفكر والثقافة العربية يجد المثقفون والكتاب والفنانون العرب أنفسهم محتاجين إلى توثيق الصلة بالتراث، وذلك انطلاقًا من موقف المحافظة على الأصالة العربية التي ينتمون إليها من الناحية الثقافية والروحية، فلا يجدون أمامهم إلا التراث بمضمونيه الرجعي والتقدمي الثوري، فيجنح البعض منهم إلى الجمود والسلبية، في حين يتجه البعض الآخر إلى التراث الأصلي الثوري يكشفون فيه عن احتياجات المرحلة التاريخية والاجتماعية الراهنة انطلاقًا من رؤية خصائص الواقع العربي.

دمع بقدر التّعب

د. انتصار الدّنّان/أستاذة في الأدب العربي/لبنان

إنّها الرّابعة فجرًا، لم أستطع النّوم لساعات أطول. القلق كان يأكل منّي في أكثر من جانب، فما زال مشهد تلك المرأة الواقفة في تلك السّاحة، مبلّلة بمياه كانون، الّتي لم تكفّ عن الهطول ولو للحظة، يقضّ مضجعي. كانت في العَقْد السّادس من العمرعلى ما أظنّ، أو ربّما الهمّ الّذي تعيشه يظهرها على ما تبدو عليه، إيشاربها تنسال منه المياه على وجهها تختلط مع الدّموع الّتي كانت تذرفها عيناها. كانت ترتدي تنورة سوداء اللّون أكل الدّهر عليها وشرب، وقميصًا أسود يعبّر عمّا بداخلها، وتنتعل برجليْها ما يشبه الحذاء، وتقف تحت شجرة في وسط السّاحة، ربّما تظنّ أنّها تستطيع أن تحتمي بها من الأمطار. تحمل بيدها ورقة، يبدو أنّها من طبيب، وبالفعل كانت كذلك، فزوجها مصاب بداء السّكّريّ، وهي لا تستطيع شراء الدّواء، اقتربت منها، وسألتها عن حاجتها. شعرت بالهواء يمرّ بين الأغصان متنهّدًا، دموع الألم اخترقت قلبي، فقالت: «نحن لسنا شحّاذين».

- هدّئي من روعك.

- ليتهم يجرفوننا، أو يلقوننا في البحر، أو يخرجوننا من هذا البلد الّذي لا يُقيم وزنًا للإنسان.

- ما الأمر ؟

- ابني لا يستطيع العمل، لأنّه فلسطينيّ، وزوجي مريض، ويحتاج إلى الدّواء، وليس لديّ المال كي أشتريه له، وقد أشار عليّ أحدهم بالمجيء إلى هنا، لأنّ أحدهم أبلغه بأنّه سيقدّم لي المساعدة.

- وماذا حصل ؟

- تفاجأت كما العادة بأنّه ليس هناك من يقدّم المساعدة، فانفجرت بالبكاء، وشعرت بالذّل والمهانة، إلى أن أتاني رجلٌ متبرّعٌ رقّ قلبه لحالي، فاشترى لي شريحة من الدّواء.

- المؤسّسات الخيريّة، لا تقدّم لك المساعدة ؟

- لا، والحزن بادٍ في عينيْها.

- الأونروا ؟

- لا، أنا لبنانيّة، ولا أعرف إلى من ألجأ في هذا الموضوع.

- سألت ؟

- عندمَا سألت، أخبرني أحدهم بألّا أتعب نفسي، فالأونروا لا تقدّم للمرضى سوى «الباندول».

- المنظّمة ؟

- لسنا نتبع لأيّ تنظيم، وأنا لست بحاجة إلى هذا كلّه إن استطاع ابني الحصول على عمل.

- ابني منذ أكثر من ستّة أشهر عاطلٌ من العمل، فقد فصله صاحب العمل من عمله بعد أن أصدر «كميل أبو سليمان» قرارًا يقضي بالاستحصال على إجازة عمل للفلسطينيّ العامل.

- نحن لا نريد جميلًا من أحد، نريد فقط أن نترك هذا البلد، ونرحل عنه.

- لن أعود إلى هذه السّاحة مرّة ثانية حتّى ولو متّ من الجوع.

تركتها متألّمة... وحدهم الفقراء من يدفعون الثّمن، يعانون في الحرب والسّلم، يعانون مشقّات الحياة ومتاعبها، ووحده الموت بالنّسبة لهم المنجّي. وحدهم الفقراء لا يسعدون في ليلة العيد، الجوع يستمرّ معهم في بداية عامهم الجديد.

الماركسية والتحرر الوطني

د.هشام غصيب/مفكر عربي/الأردن

السؤال الجوهري الذي ينبغي ألا يغيب عن بال أي فصيل يهدف إلى رد العدوان وتحرير الأرض والإنسان هو الآتي: كيف أكون فاعلاً في الواقع الفعلي، وليس المتخيل، من أجل تغييرة صوب تحرير الأرض والإنسان؟ والجواب المنطقي على هذا السؤال الوجودي هو أنه على الفصيل المعني أن يقرأ الواقع قراءة واقعية عيانية دقيقة وأن يحدد موقعه في هذا الواقع وفي إطار صراعات الواقع وتناقضاته. أي عليه أن يقرأ الواقع من منظور تغييره ونفيه ومن منظور إمكانيات فعل الفصيل وحلفائه وأعدائه وخصومه، لكن المرء لا يستطيع قراءة الواقع من دون نظرية ترشده في فكره وفعله؛ فالمرء لا يمكن أن يتملك الواقع معرفياً من دون النظرية، ولكن، أي نظرية؟ ومن جهة أخرى، فإن هناك من القوى السياسية من لا يشعر بالحاجة إلى النظرية لأنه يكتفي بغرائزه السياسية ومصالحه الفئوية، فهو لا يريد التغيير التحرري، حتى لو كان يدعي ذلك، فغرائزه السياسية ومصالحه الفئوية هي التي ترشده وتدفعه إلى بناء مواقفه، أما الفصيل الذي يبغي تغيير الواقع صوب صد العدوان وتحرير الأرض والإنسان، فسؤال النظرية يعنيه بإلحاح.

نعود إذن إلى طرح السؤال الجوهري: كيف ينتقي الفصيل المناضل الثوري نظريته؟ أولاً لا بد من الإشارة إلى طبيعة القاعدة الاجتماعية للفصيل. هناك طبعاً قوى سياسية ترتبط بنيوياً بالطبقات والشرائح البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، وينعكس ذلك على وعيها، وليس من مصلحة هذه القوى الدخول في صراعات تناحرية مع الصهيوإمبريالية وامتداداتها المحلية. لذلك، فهي لا تبغي أكثر من تحسين وضعها ووضع الطبقات التي تمثلها في نظام العدوان الصهيوإمبريالي. أما الفصيل المناضل الثوري، الذي يمثل الطبقات الكادحة والمهمشة التي تعاني من أوضاع مستحيلة من جراء العدوان الصهيوإمبريالي، فهو لا يسعى مطلقاً إلى أي نوع من التصالح مع النظام القائم، وإنما بالضرورة يسعى إلى تقويض أركانه وتغيير هذا الواقع التناحري صوب تحرير الأرض والإنسان، وهذا بالضرورة ينعكس على وعيه وثورية وعيه. لذلك، فهو بالضرورة يسعى إلى تبني نظرية ثورية ترشده إلى تحقيق الكامن الذي ينفي الكائن، ولكي تكون هذه النظرية قادرة على رؤية الكامن في الكائن، ومن ثم لكي تكون مرشداً للفعل الثوري، فعليها أن تكون مادية النظرة لكي ترى الواقع الذي تعيشه في عيانيته ووجوده الموضوعي، لا المتخيل، وعليها أيضاً أن تكون جدلية، أي ديالكتيكية حتى تتمكن من دراسة الواقع من منظور فنائه أي تغييره نوعياً صوب نقيضه، لذلك سمى الثوري الروسي هيرتسن الديالكتيك جبر الثورة، وعلى هذه النظرية أن تكون منحازة إلى الطبقات الكادحة والمهمشة ولإمكاناتها التاريخية. فأي نظرية لا تكون منحازة إلى هذه الطبقات يكون فضاؤها المفاهيمي قاصراً عن رؤية التاريخ في الحاضر، أي يكون الضروري الكامن في الكائن غائباً تماماً وخارجاً تماماً عن هذا الفضاء. وبتعبير آخر، تكون النظرية عمياء لا ترى باطن الأمور ولا جذورها التاريخية ولا تناقضات الواقع، ومن ثم تعجز عن أن ترشد الفصيل المعني ثورياً صوب تحرير الأرض والإنسان. ونسمي هذه النظرية المادية الجدلية المنحازة إلى الطبقات الكادحة والمهمشة الماركسية، فهذه السمات هي جوهر الماركسية، وهي حسب علمي، النظرية الوحيدة التي تتسم بهذه السمات. وهنا نود أن نؤكد على أن تبني هذه النظرية وتملكها بعمق ليس بالمسألة السهلة؛ فالماركسية تتوج مسيرة فكرية ونضالية طويلة تمتد لآلاف السنين، لذلك، فإن تملكها يستلزم جهداً نظرياً ومعرفياً عميقاً وكبيراً من جانب مثقفي التنظيم الثوري. فلا يكفي الانخراط في النضال اليومي لتملك الماركسية، وإن كان ذلك ضرورياً؛ فالجهد النظري والمعرفي والثقافي لا مفر منه في هذا الصدد.

ونشير أيضاً إلى أن الماركسية ضرورية ليس فقط لفهم الواقع تاريخانياً وثورياً، وإنما أيضاً لبناء المواقف الثورية والواقعية الصحيحة بعيداً عن الارتجالية والانتهازية والفئوية الضيقة.

وختاماً، فإننا نرى أن فصيلاً مناضلاً أصيلاً كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والذي قدم الكثير من الشهداء في سبيل فلسطين، لا يليق به إلا أن يكون ماركسياً. فجديته النضالية ووطنيته الصادقة ورغبته في تحرير الأرض والإنسان، تلك التي يشهد عليها تاريخه المشرف والمجيد، تحتم عليه أن يسعى إلى تملك الماركسية معرفياً وممارستها نضالياً؛ فالعفوية والكشكولية النظرية والأفكار البرجوازية تقود أشجع الفصائل السياسية إلى الضياع والانتهازية والاستسلام.

العودة إلى الفهرس

معين بسيسو

-10 تشرين أول /أكتوبر 1928-23 كانون الثاني/يناير 1984-

هذا هو اليوم الذي قد حددته لنا الـحـيـاهْ

للثورة الكبرى على الغيلان أعداء الحـيـاهْ

فإذا سقطنا يا رفيقي فـي جحـيـم الـمعـركهْ

فانظر تجدْ علمًا يرفرف فـوق نـار الـمعـركهْ

ما زال يحمله رفـاقك يـا رفـيـق الـمعـركة

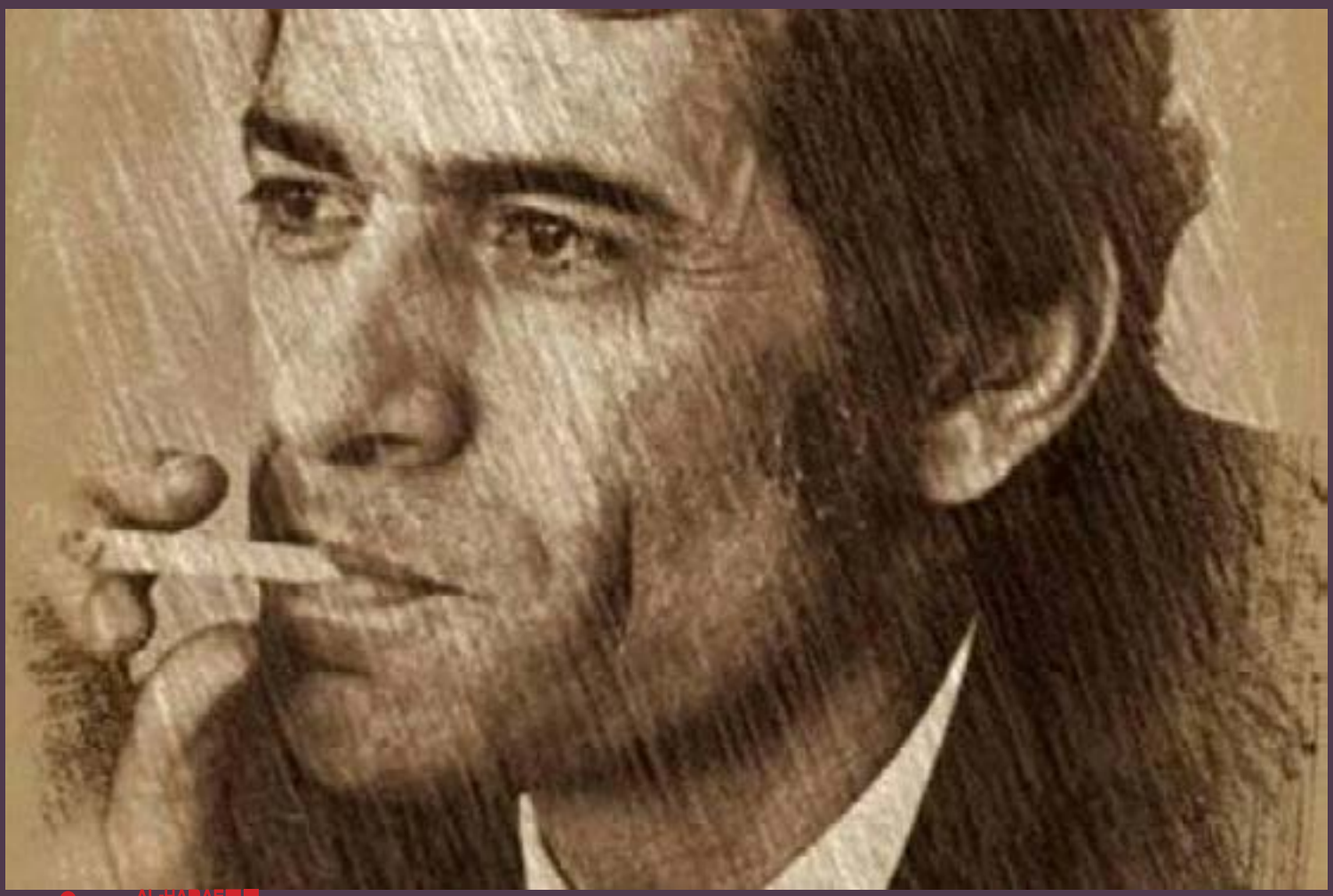

AL-HADAF الهدف

نحن الشعب لن نستسلم

أحمد م. جابر

يتسارع بناء المقصلة التي يريد العدو وحلفاءه وداعميه أن يطبقوا نصلها على رقابنا.. وقد جمع عدده وعتاده، وجاء بجنوده وخدمه وأذنابه ليفرض علينا حله المشين، حكم الإعدام على شعب كامل، برجاله ونسائه وأطفاله، بقضه وقضيضه، في الداخل والضفة والقطاع والقدس والمنفى.. فإما أن نقبل بذل الهزيمة والاستسلام الكامل أو سيتم سحقنا.. لكننا نحن الشعب لن نستسلم، وسنواصل القتال رغم مرارة ورداءة واستعصاء الظرف الموضوعي والذاتي أيضًا.. لأننا لا نملك ترف الاستسلام، ولا نعرف مفردات الهزيمة ..و"هيهات منا الذلة..".

نكاد نجد أنفسنا في العراء بعد ما يزيد عن مائة سنة من الكفاح العنيد والصلب والصامد، رمينا بالبئر وأنزلوا إلينا الذئب فأين المفر؟

أن نقاتل..

تكاد هذه المرحلة تكاد تكون الأصعب، فليس لدينا قيادة جديرة بقيادة شعبنا في التحدي القادم، لا قيادة رسمية ولا قيادات أحزاب وقوى، لدينا سلطة فاسدة ونتاج عملية الهزيمة أصلًا، ولدينا أحزاب مهترئة وفاشلة ومنقسمة على ذاتها، وبالتالي يصبح سؤال: على ماذا الرهان في معركة المصير؟ الرهان هو على الجوزة الصلبة في ضمير الشعب وإرادته التي لم تلن طوال مائة عام، التي أثبت خلالها الشعب الفلسطيني، خصوصًا ما قبل إنشاء منظمة التحرير إنه لم يكن بحاجة لمن يقول له أين الصواب وأين الخطأ.. ولم يكن بحاجة لمن يدله على بوصلته الوطنية؛ الرهان على الناس الذين لن يخسروا وطنًا فقط، ولكنهم يعرفون إنهم سيخسرون كل شيء، هل هو رهان ناجح؟ هل سيعود الناس من انكفائهم الفردي والبحث عن الخلاص الشخصي من أجل الخلاص الوطني؟ هذا سؤال الأيام القادمة ونبقى على تفاؤل العقل والإرادة والعاطفة...

هذه الأوقات هي اختبار لكل فلسطيني، بدون قيادة وبدون اعتبار أن هناك تمثيلًا رسميًا..: هل ستقبل بمصادرة وطنك ونفيك خارج التاريخ والوجود؟ هل ستقبل أن توصم بأنك صمّتَ يوم كان يجب أن تصرخ بأعلى صوتك وتقاتل بما ملكت يداك؟ هل تجرؤ الآن وتقف أمام المرآة وتقول إنك ستتخلى عن حقوق أطفالك وأحفادك وسلالتك كلها؟ هل ستقبل بهذا الذل؟
لو كانت دجاجة لدافعت عن قنها.. ولو كان عصفورًا صغيرًا لمات دون عشه.. بما ملكت أيماننا من وسائل يجب أن نقاتل، وأن نموت أيضًا دونها، في هذا لا يوجد طليعة ولا عامة ناس، في هذا فرض عين على كل فلسطيني وفلسطينية..
قاتلوا عن بلدكم.. عن مستقبل أنسالكم.. عن حقكم في التاريخ والجغرافيا..

أو موتوا كرماء..

الهدف AL-HADAF